حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

عِلْمُ طَبقاتِ الأَلْفاظِ:
دِراسَةٌ في نَقْدِ الرِّوَايَةِ المُعْجَمِيَّةِ

Stratification of Lexical Semantics:
A Study of Criticism of the Lexical Narration

د. عماد أحمد الزَّبن

قسم اللغة العربية وآدابها - كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

جامعة الإمارات العربيّة المتّحدة

الإمارات العربيّة المتّحدة

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

إصدار خاص - أدب (6)

1445 هـ / 2023 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.
ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.
ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.
سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.
ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.
أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.
سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.
ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.
أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

ISSN 1560 - 5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http://apc.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية علميـة محكمـة تتضمن مجموعـة مـن الرسائل
تعنى بنشــر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلـوم الإنسانية والاجتماعية والآداب

إصدار خاص (أدب ، 6)
1445 هـ/ 2023م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

هيئة التحرير

- أ.د. **تغريد محمد القدسي**
رئيسة هيئة التحرير
قسم دراسات المعلومات – جامعة الكويت

- أ.د. **باقر سليمان النجار**
جامعة البحرين – البحرين
أستاذ زائر بقسم الاجتماع – جامعة الكويت

- أ.د. **نعمان محمود أحمد جبران**
جامعة إربد – الأردن
أستاذ زائر بقسم التاريخ – جامعة الكويت

- أ.د. **عدنان يوسف العتوم**
قسم علم النفس – جامعة اليرموك – الأردن

- أ.د. **مشاعل الحملي**
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها – جامعة الكويت

- د. **عبد اللّه محمد الجسمي**
قسم الفلسفة – جامعة الكويت

- د. **إبراهيم ناجي الهدبان**
قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت

- د. **أحمد مبارك الحصم**
قسم الجغرافيا – جامعة الكويت

- د. **أسعد هاشم الصالح**
قسم اللغة العربية – جامعة انديانا
الولايات المتحدة الأمريكية

- **مها إبراهيم المسعد**
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

- **أ.د. باسل حاتم**
الجامعة الأمريكية - الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

- **أ.د. إبراهيم السعافين**
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

- **أ.د. حمدي حسن أبو العينين**
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

- **أ.د. ساري حنفي**
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع
الجامعة الأمريكية - بيروت

- **أ.د. منى بيكر**
جامعة مانشستر - المملكة المتحدة

- **أ.د. عبدالقادر الفاسي الفهري**
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

- **أ.د. عبد الله الوليعي**
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود

- **أ.د. مأمون فندي**
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية
المملكة المتحدة

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية هي فصلية تنشرُ البحوثَ والدّراسات الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، ويتوافر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثّلَ الدراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضا تقديمها للنشر الي جهة أخري أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات على (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بوساطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Simplified Arabic للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط 12 Times New Roman في حالة البحوث باللغة الإنجليزية.
- يرفق الباحث ملخصا للبحث، مطبوعا باللغتين العربية والانجليزية، في حدود (200) كلمةً. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، منهج الدراسة المستخدم، أبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوي دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة؛ يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالنسخة الأخيرة (السابعة) من نظام علم النفس الأمريكية American Psychological Association APA من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث ، إضافة إلى قائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجي الرجوع إلى دليل التوثيق وفقا لنظام APA لمزيد من التفاصيل.

مثال **(Courtois, 2001)**

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع الى دليل التوثيق ،وفقا لنظام APA للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing with style.Style Writing Journal, 12 (6), 1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام APA على :

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script)
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://apc.kuniv.edu.ku/

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. ـ تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونيا فقط من خلال الموقع: http:// journals.KU.edu.KW/aass
- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لايجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك، وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخري، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقا، وبعد موافقة هيئة التحرير، علي محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review)
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور .
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلي رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 ـ الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyt Kulliyyat al-Adab

http://apc.kuniv.edu.kw/AASS

E-mail:aass@ku.edu.kw

افتتاحيـة الإصـدار الخـاص (أدب)

هذه هي حزمة الأدب العربي، وتحوي ست رسائل متنوعة. كما ذكرت في مقدمة الحزمة الأولى أتى هذا العدد الخاص بشقين: واحد للغة، وآخر للأدب؛ نتيجة الكم الكبير من الرسائل التي وردت إلى الحوليات. وبما أن لغة الضاد مهمة جدًّا؛ ارتأينا نشر الحزمتين بحيث تكون واحدة للغة، وأخرى للأدب. حوت كل حزمة مجموعة من الرسائل.

الرسالة الأولى للأستاذ الدكتور محمد عبيد الله من قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة فيلادلفيا بالأردن، بعنوان: «طباقية المنفى: مدخل تنويري إلى عالم إدوارد سعيد في ضوء نقد ما بعد الاستعمار». يتطرق البحث إلى صورة المنفى عند سعيد، وأثرها في تكوينه الإنساني والفكري والثقافي، وأثر المنفى في كتاباته النقدية والفكرية. يعتمد البحث تحليل محتوى الخطاب في كتابات سعيد، وتتبع أثر أو (ثيمة) المنفى في كتابات سعيد؛ بغية الوصول إلى مفاهيم جوهرية بشأن القومية، الهوية، الاستعمار، الاستشراق، الثقافة، اللغة، الوطن، الآخر، الهجنة.

الرسالة الثانية للأستاذ الدكتور أحمد حمودة من جامعتي طيبة والقاهرة، بعنوان: «تأثير متوالية الوزن في التركيب الشعري: نحو أجرومية لعروض الشعر العربي»، والتي تنظر تأثير الوزن في البناء التركيبي للشعر من خلال مبحثين: الأول يبحث في تأثير اتحاد الوزن في التركيب الشعري، وباستخدام بحر الكامل نموذجًا. أما الثاني، فيبحث في اختلاف الوزن في التركيب الشعري، ويستخدم دائرة المؤتلف نموذجًا لدراسته.

الرسالة الثالثة للأستاذ الدكتور هاني علي سعيد محمد، أستاذ البلاغة والنقد الأدبي في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الفيوم، وكلية العلوم والآداب بجامعة القصيم، بعنوان: «جماليات الدهشة الشعرية في ديوان (الأهلة) لمحمد عبد الباري». يخبرنا الباحث بجمالية الدهشة في الشعر مستخدمًا ديوان الأهلة كمثل للمسببات الجمالية. ويتساءل البحث عما يسهم في جماليات القصيدة المعاصرة من دهشات عديدة.

الرسالة الرابعة للدكتور يوسف إبراهيم خلف جمعة، من قسم اللغة العربية في جامعة الكويت، والبحث بعنوان: «أفكار ابن وهب في كتابه (البرهان في وجوه البيان): قراءة من المنظور التداولي». يتفحص الباحث أفكار ابن وهب في كتابه المذكور بالعنوان، ويتجه البحث إلى دراسة الأحاديث والمناظرة؛ أي: الجوانب الاجتماعية التداولية. يركز البحث ويحفزنا إلى أهمية أفكار ابن وهب من جديد.

الرسالة الخامسة، فهي للدكتور أحمد بن صالح أحمد الغامدي من قسم اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الباحة في المملكة العربية السعودية، وهي بعنوان: «الأدب والتقنية: دراسة تحليلية في المفاهيم وسياقاتها الإنسانية والنقدية». يبدأ البحث بالتساؤل عن العلاقة بين مفهوم الأدب والتقنية بوصفهما مفهومين مجردين وعمليين، وينتهي إلى أن التقنية تبقى جزءًا من مفهوم الأدب، مع أن العلاقة التاريخية بينهما كانت تبادلية.

أما الرسالة السادسة والأخيرة في هذه الحزمة للدكتور عماد أحمد الزبن، من قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الإمارات العربية المتحدة بالعين، وهي بعنوان: «علم طبقات الألفاظ: دراسة في نقد الرواية المعجمية»؛ فتأتي أهمية الدراسة من أنها تقترح أساسًا نظريًّا وإجرائيًّا لعلم طبقات الألفاظ، وتؤسّس لمجموعة من الضوابط والقوانين والمعايير.

أ.د. تغريد محمد القدسي
رئيسة التحرير

Doi. 10.34120/0757-043-950-006
الرسالة (6)

عِـلْـمُ طَبقاتِ الأَلْفاظِ:
دِراسَةٌ في نَقْدِ الرِّوَايَةِ المُعْجَمِيَّةِ

Stratification of Lexical Semantics:
A Study of Criticism of the Lexical Narration

د. عماد أحمد الزَّبن
قسم اللغة العربية وآدابها - كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة
جامعة الإمارات العربيّة المتّحدة
الإمارات العربيّة المتّحدة

إصدار خاص – (أدب، 6) 1445هـ/2023م

المؤلف:

د. عماد أحمد سليمان الزَّبن

- دكتوراه في اللّغويات العربية، الجامعة الأردنيّة.
- الرتبة الحالية: أستاذ اللغويات العربية المشارك، قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الإمارات العربية المتحدة.
- عميد كلية الآداب السّابق في جامعة الزيتونة الأردنية 2015/2014.

الإنتاج العلميُّ :

أوَّلًا – الكتب :

1- شرح المقدمة الآجروميّة للمكّوديّ، تحقيق عماد الزبن، عَمّان: دار الفتح، 2003.

2- التفكير اللسانيّ عند علماء العقليات المسلمين، عَمّان: دار النور 2014.

3- أبو السعود ومنهجه في النحو من خلال تفسيره «إرشاد العقل السليم» عَمّان: دار النور 2017.

4- الحاشية النحوية، عَمّان: دار النور،2021.

ثانيًا- البحوث :

1- مقولات الكلام اللسانية في المغني للقاضي عبد الجبار. مجلة اللغة العربية الأردنية، مجلة محكمة عالمية، 2014.

2- دلالة (لو) الامتناعية في بصائر النحاة والعقلانيين. مجلة دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية. 2015.

3- اسم الجنس وعلم الجنس: رؤية في الوضع اللساني. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة البحرين. 2015.

4- كُلِّيَّاتُ الْجَدَلِ النَّحْوِيِّ: مَثَلٌ مِنْ تَفْسِيرِ «التَّسْهِيلِ لِعُلُومِ التَّنْزِيلِ» دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ إِجْرَائِيَّةٌ فِي جَدَلِ النَّحْوِ. مجلة كلية دار العلوم– جامعة القاهرة.2017.

5- استراتيجيات النّقل الدلالي في بصائر علماء الأصول المسلمين. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الكويت. 2018.

6- التشكيل اللساني لعقل المتلقي: دراسة لسانية بينيّة في قواعد تشكيل القناعات. مجلة دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية. 2019.

7- الفعل في العربية: الوضع اللساني والدلالة. (باحث رئيس). مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة. 2019.

8- حقيقة الأزمة اللسانية في العقل العربي: رؤية في إستراتيجيات الحلّ. مجلة جامعة النجاح، مجلة علمية محكمة. 2015.

9- نقد الأسس الفلسفية لمقولة أرخنة النص. مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.

10- The Sharp Rejoinder and the Linguistic Repartee: A Linguistic Experimental Study in the Structure Rules. 3L: The Southeast Asian Journal of English Language Studies. 2019.

11- كوفيد 19 واللغة العربية: من مظاهر التأثر والتحول. مجلة أفكار، وزارة الثقافة الأردنية. 2020.

12- أسس الحِجاج اللسانيّ في تطبيقات علماء أصول الفقه المسلمين، مؤتمر الممارسة النصية في المدونات التراثية العربية: بين التأصيل والإنجاز. جامعة يحيى فارس، الجزائر. 2019.

13- نظرية الفئات الحجاجية: مثَل من اللسانيات الإقناعية. مؤتمر الحوار والمجتمع، جامعة السوربون، أبو ظبيّ. 2019.

14- المنطلق الوظيفيّ للكليّة النحويّة ودوره في تجديد الدراسات النحويّة. مؤتمر دراسات اللغة العربيّة، كوالالمبور / ماليزيا، 2016.

15- العامية في خطاب المشافهة الديني المعاصر: دراسة لسانية. المؤتمر الدّولي الثّاني للغة العربيّة ومواكبة العصر: التّحدّيات وسُبل المواجهة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2015.

فهرس المحتوى

الملخص 13

مقدّمة 15

المَبْحثُ الأوّلُ: في مبادئِ علمِ طبقاتِ الألفاظِ 18

مِهـادٌ 19

إطلالةٌ تاريخيّةٌ كاشفةٌ عنْ علمِ الطّبقاتِ في نظريّةِ المعرفةِ العربيّةِ 20

علمُ طبقاتِ الألفاظِ: «مُعالجةُ المَفهومِ» 22

أسبابُ التّطوّرِ والتّوليدِ في الحقلِ الدّلاليِّ داخلَ الطبقةِ 30

المعجمُ التّاريخيُّ وعلاقتُه بعلمِ طبقاتِ الألفاظِ 33

ثمرات علمِ طبقاتِ الألفاظِ وفوائدُهُ 35

المبحثُ الثّاني: علْمُ طبقاتِ الألفاظِ: القَواعدُ المَرْكَزيّةُ 44

القِسْمُ الأوّلُ: قاعدةُ التّفرُّدِ والمُتابعةِ 45

القِسْمُ الثّاني: قاعدةٌ في التَّصْحيفِ والتَّحْريفِ 61

الخاتمة 69

الهوامش 71

المراجع 87

أولًا – المصادر والمراجع العربية 87

ثانياً – المراجع الأجنبيّة 92

الملخّص

جَهَدَتْ هذه الدِّراسةُ في معالجةِ سؤالٍ منهَجيٍّ في نطاقِ تقريرِ الوَسائلِ العلميّةِ للتَّوثّقِ في صِحّةِ مَا في المُعجمات العربيّة مِنْ روايةِ معانٍ وألفاظٍ. واقتَرَحَتِ الدّراسةُ أدواتٍ علميّةً كاشفةً يَتأتَّى أنْ تكونَ ضوابطَ ومعاييرَ ومُحدِّداتٍ للتّوثُّقِ؛ وفَاقاً للشّرْطِ المَنهجيِّ و(الإبستمولوجيِّ) لنَشْأةِ العُلوم. وجاءَ هَذا التّدبيرُ بالتبصُّرِ في علومِ الرّوايةِ عندَ المُحدِّثينَ، والاستفادةِ مِنْ مباحثِهِمْ النّاضجَةِ في نَقْدِ الرّوايةِ في مجالاتِ النّقدِ كـــ: التَّفرُّدِ والمُخالفةِ والزّيادةِ، وكالتَّصحيفِ والتّحريفِ. وهذا يقفُكَ علَى أهميّةِ هذه الدّراسةِ، لأنَّها تؤسِّسُ لعلْمٍ يتمثّلُ في مجموعةٍ مِنَ الضّوابطِ والقوانينِ والمعاييرِ الّتي نَتَهَدَّى بها لمعالجةِ المشكلةِ المعرفيّةِ المُومَى إليْها. فهَذا علْمٌ مُقترَحٌ أجهَدُ في التَّأسيسِ لهُ، ويمكنُ أنْ نَنقُبَ بهِ عنْ حقيقةٍ كثيرٍ مِنَ النُّقولِ، ونَضبطَ بهِ كثيراً مِنَ التّفرُّداتِ والغرائبِ في كلِّ طبقةٍ مِنَ الطّبقاتِ المُقترحةِ. وقدْ عالجْتُ في أثناءِ عَملي مجموعةً مِنَ الأسئلةِ المنهجيّةِ المركزيّةِ، أعْني تلكَ الّتي تُمثّلُ المبادئَ الكُبرَى لنشأةِ العلوم، وتتّصلُ بحدِّها وثَمرتِها وضَوابطِها. وقدِ اسْتقامَ لي طَريقُ العملِ بتقسيمِهِ قسمَينِ: القسمُ النّظريُّ، وهو الإطارُ المنهجيُّ للاشتغالِ، والقسمُ التّطبيقيُّ، وهو الإطارُ الإجْرائيُّ الّذي يوضِّحُ الرؤيةَ، والمُثُلُ الّتي تُثبّتُ كثيراً مِنْ قوانينِ هَذا العلمِ بطريقةٍ إجرائيّةٍ. وتقرّرَتْ في مُحصِّلِ الدّراسةِ النتيجةُ الكُبرَى لَهَا، والعِلّةُ الغائيّةُ لمُجْرياتِها ومقدِّماتِها في اقتراحِ الأساسِ النَّظريِّ والإجْرائيِّ لعلْمِ طبقاتِ الألفاظِ؛ رَوْماً لتمهيدِ سبيلِ النّظَرِ فيهِ، ولتطويرِ الرُّؤيةِ في بُنودِهِ ومَنهجيّتِهِ.

الكلمات الدالة (المفتاحية): التّحريفُ، التّصحيفُ، التّفرُّدُ، طبقاتُ الألفاظِ، الغرائبُ، المُخالفةُ.

المقدّمةُ

الحمدُ لله الذي علَّمَ الإنسانَ، وجعلَ العلمَ سبيلَ الكشْفِ والبيانِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا خاتَمِ الرُّسلِ العِظامِ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمعينَ. أمّا بعدُ،

فكنتُ كثيراً ما أسألُ نفسْيَ، وأنا أُطالعُ المُعجماتِ العربيّةَ المتعدّدةَ، كيف يمكنُ أن نتوثّقَ في صِحّةِ مَا في هذهِ المعجماتِ مِنْ معانٍ وتغيُّراتٍ دلاليّةٍ بأداةٍ علميّةٍ نَطمئنُّ إلى صِحّةِ نتائجِها، أقصدُ غيرَ ما نجدُه فيها مِنْ مجرّدِ النّقلِ. وهذا السؤالُ استحالَ، بعدُ، إلَى مشكلةٍ منهجيّةٍ عندي حملَتْني علَى النّظرِ في تدبيرٍ علميٍّ مُقترحٍ لعلاجِ هذهِ الأطروحةِ المعرفيّةِ في نِطاقِ التّوثيقِ.

وجاءَ هذا التدبيرُ المنهجيُّ المقترحُ مِنَ التَّبَصُّرِ في اشتغالِ المُحَدِّثينَ في جانبٍ كبيرٍ مِنْ تطبيقاتِهم، وأَهْدَفتْ ليَ الرُّؤيةُ في محاولةِ تَنظيرِ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ. وهذا يقفُكَ علَى أهميّةِ هذهِ الدراسةِ؛ لأنَّها تؤسِّسُ، في باكورةِ البحثِ، لعلْمٍ يتمثّلُ في مجموعةٍ مِنَ الضّوابطِ والقوانينِ والمعاييرِ الّتي نَتَهدَّى بها لمعالجةِ المشكلةِ المعرفيّةِ المُومَى إليْها، ونُقيمُ بثقافهِ مُنآدَ مَا يَعنينا مِنْ سبيلِ التَّوثُّقِ العلميِّ. فهذا علْمٌ مُقترَحٌ، أجهَدُ في التَّأسيسِ له، يمكنُ أنْ يُقدِّمَ أدواتٍ كاشفةً في التَّوثُّقِ مِنَ الألفاظِ والمَعاني، ويمكنُ أنْ نَنقُبَ بهِ عنْ حقيقةٍ كثيرٍ مِنَ النُّقولِ، ونَضبطَ بهِ كثيراً مِنَ التّفرُّداتِ والغرائبِ في كلِّ طبقةٍ مِنَ الطّبقاتِ المُقترحةِ.

ولسْتُ أَزْعُمُ أنّني غيرُ مَسْبوقٍ إلى هذهِ التّبصّراتِ، فأنتَ تجدُ كثيراً مِنْها مَنْثوراً في الصَّاحبي، ولُمَعِ الأدلّةِ، والخَصائصِ، والمُزهرِ. ولكنْ جَمَعَتْ هذهِ الدّراسةُ هذا النِّثارَ في فصولٍ منهجيّةٍ، وزادَتْ عليهِ مِنْ تدقيقاتِ علماءِ الحديثِ، واستدْرَكَتْ بتنظيمِ كثيرٍ مِنَ القواعدِ والضّوابطِ، وزيادةِ تدقيقاتٍ يتأتَّى أنْ تجتمعَ لتكوينِ العِلْمِ المومَى إليهِ.

وقدْ عالجتُ في أثناءِ عَملي مجموعةً مِنَ الأسئلةِ المنهجيّةِ المركزيّةِ، أعْني تلكَ الّتي تُمثّلُ المبادئَ الكُبرَى لنَشْأةِ العُلومِ، وتتّصلُ بحدِّها وثمرتِها وضَوابطِها. وقدِ استقامَ لي مَنْسمُ العملِ بتقسيمِه قسمَينِ: القسمُ النّظريُّ، وهوَ الإطارُ المنهجيُّ للاشتغالِ، والقسمُ التّطبيقيُّ، وهوَ الإطارُ الإجْرائيُّ الّذي يوضِّحُ الرؤيةَ، والمُثُلُ الّتي تُثبّتُ كثيراً مِنْ قوانينِ هَذا العلْمِ بطريقةٍ إجرائيّةٍ. وهذا يشبهُ الخُروجَ مِنَ الكِفايةِ والنّظامِ إلَى الأداءِ.

وأنا علَى ذُكْرٍ مِنْ مخاطرِ مَا أقترحُه مِنَ استنباطٍ، وعلَى درايةٍ مِنْ مَغبّةِ مَفاضِحِ الأغلاطِ، ولكنْ يُسكِّنُ رَوْعيَ أنّني أقدِّمُ فكرةً. أمّا ما يُؤَسَّسُ على هذهِ الفكرةِ فعملٌ عريضٌ، لا يَضطلِعُ بهِ باحثٌ واحدٌ مهما بلغَ مِنَ الجدِّ والحرصِ والكلاءةِ. لذلكَ فإنّني على ذُكْرٍ تامّ مِنْ أنَّ ما قررْتُ فيهِ التفرّدَ، قدْ يجتَهدُ فريقٌ فيجدُ لهُ مُتابعاً، وأنَّ ما قررْتُ غيابَهُ عنْ طبقةٍ، قدْ يجتهدُ غَيري في وجدانِه ثَمَّ، وأنَّ ما غابَ عنْ جَهْدي مِنْ أنحاءِ التَّبصُّرِ، قدْ يَتوفَّرُ عليهِ مَنْ تَتهيَّأُ لهُ الأسبابُ، فيكشفُ عنهُ غطاءَ الاحْتجابِ. هذا كلُّهُ ممكنٌ، ودراستي مَحَلٌّ قابلٌ له، وربّما يكونُ هذا الأمرُ في رُقعةِ عَملي أسرعَ إلى الحدوثِ؛ إذْ إنّني كنتُ أراجِعُ، وحْدي، أعداداً كثيرةً مِنْ المصادرِ والمراجعِ، وأبحثُ جاهداً فيها عنِ المطلوبِ. وهذا يوسِّعُ دائرةَ السَّهوِ والخطأِ واحتمالِ تركِ شيءٍ مِنَ المطلوبِ. لكنَّ هذا يقَعُ في مناقشةِ الأمثلةِ التّطبيقيّةِ ونماذجِ العملِ، وهذهِ إنّما تجيءُ نماذجَ للعلمِ الذي أقترحُه، ومجرّدَ أمثلةٍ للعملِ الّذي أقدّمُهُ، وليستْ نتائجَ نهائيةً يجبُ الأخذُ بِها.

ولإتمامِ الرؤيةِ والإهْدافِ علَى الغايةِ المَطلوبةِ، قمْتُ بجمْعِ مَصادري، وحَرَصْتُ على عدمِ تركِ مصدرٍ مِنَ المصادرِ المركزيّةِ الّتي تُمثِّلُ الطّبقاتِ المُقترحةَ. والحقُّ أنَّ هذهِ الورَقاتِ القليلةَ الّتي أكتُبُها قدِ ابْتُنيَتْ على قراءاتٍ كثيرةٍ ومراجعاتٍ واسعةٍ، والجَهْدُ فيها قسمانِ: قسمٌ ظاهرٌ لعينِ الرّائي، فهوَ كالحاصِلِ بالفِعْلِ. وقِسمٌ غيرُ ظاهرٍ لعينِ الرّائِيّ، فهوَ كالحاصِلِ بالقُوّةِ. فقدْ

كنتُ كثيراً ما أرجعُ إلى مصادرَ ومراجعَ ومؤلفاتٍ، وأبحثُ فيها طويلاً، ثمّ لا يظهرُ هذا في متنِ هذهِ الدّراسةِ. وقدْ تنوّعَتْ مصادرُ هذهِ الدّراسةِ ومراجعُها بحَسَبِ مُقتضياتِ الغايةِ والأهـدافِ، فجاءتْ بينَ مصادرَ مركزيّةٍ، وهيَ معجماتُ الطّبقاتِ، ومصادرَ مُساندةٍ، وهيَ كتبٌ ومصادرُ كثيرةٌ جدّاً، في العُلومِ كافّةً: كالتّفسيرِ وعلومِ القرآنِ، ومتونِ الحديثِ الشّريفِ وعلومِه، وكتُبِ العقائدِ والكلامِ والفِرَقِ والنِّحَلِ، وكتبِ الأدَبِ، ودَواوينِ الشُّعراءِ، وكتبِ أصولِ الفقْهِ، وكتبِ الفقْهِ المُتعدّدةِ، وكتبِ النّحْوِ والبلاغةِ، وكتبِ التّراجِمِ والطبقاتِ والأنسابِ، وكتبِ السِّيَرِ والشّمائلِ، وكتبِ البلدانِ والرّحلةِ والجُغرافيا، وكتبِ التّاريخِ، وكتبِ الرّقائقِ والمَواعظِ، وكتبِ المُناظرةِ والجِدالِ، وكتبِ الفلسفةِ والمنطقِ، ورجعتُ إلى كثيرٍ غيرِها. وكنتُ أرجعُ إلى هذا العددِ الهائلِ منَ المصادرِ تَطبيقاً لِمَا أسْمَيتُه «قاعدةُ الاسْتعمالِ»، بقصْدِ تقريرِ وجودِ اللّفظِ في رقعةِ التّداولِ في الطّبقةِ. وقد استعنْتُ في هذا العملِ بالمَخزونِ الإلكترونيِّ وبالبرامجِ المُحَوْسبةِ (المكتبةُ الشّاملةُ وغيرُها منَ البرامجِ والمَواقعِ العلميّةِ اللغويّةِ)، لأنَّ الرُّجوعَ إلَى هذا العددِ الكبيرِ منَ المصادرِ فوقَ طاقةِ باحثٍ واحدٍ.

أَرجُو أنْ يَحظَى هذا الجَهدُ بعنايةِ أهلِ العلمِ، وبرعايةِ أصحابِ التّحقيقِ، وأن يكونَ نافعاً في بابِ التّوثيقِ الّذي أتَعنَّى علاجَهُ، وأنْ يَنظُرَ فيهِ أَهْلُ الدِّرايةِ منْ أَجْلِ تَطويرِهِ والبِناءِ عَليْهِ، فإنَّما تكْتملُ العلومُ بتوافرِ رِعايةِ أهلِ العِلمِ، وتَنمُو الأنظارُ بتوفّرِ عقولِ أهلِ الفَهمِ.

واللهُ تَعالَى المُؤمَّلُ لإرْشادِ السَّبيلِ، وهوَ حَسْبُنا ونِعْمَ الوكيلُ

المَبْحثُ الأوّلُ: في مبادئِ علمِ طبقاتِ الألفاظِ

1- مِهـادٌ

2- إطلالةٌ تاريخيّةٌ كاشِفةٌ عنْ علمِ الطّبقاتِ في نظريّةِ المعرفةِ العربيّةِ

3- مفهومُ «علمُ طبقاتِ الألفاظِ»

4- محدّداتُ الطبقةِ في علمِ طبقاتِ الألفاظِ

5- أسبابُ التّطوّرِ والتّوليدِ في الحقلِ الدّلاليِّ داخلَ الطبقةِ

6- المعجمُ التّاريخيُّ وعلاقتُه بعلمِ طبقاتِ الألفاظِ

7- ثمرةُ علمِ طبقاتِ الألفاظِ وفوائدُهُ

مهـــادٌ

تُولَدُ الكلماتُ بقانونِ الوضْعِ وأصولِهِ وإجرائيّاتِهِ، وتَدفعُ دواعٍ كثيرةٌ إلى وضْعِها وولادتِها، وتعيشُ هذهِ الكلماتُ في دورةِ حياتِها في محيطِها التّداوليِّ بحَسَبِ حاجةِ الجماعةِ اللغويّةِ، ويَجْري عليها قانونُ الحياةِ الّذي يَجْري على كلِّ شَيءٍ، فتصيبُها سِهامُ التَّغيّرِ والتَّطوّرِ والموتِ والفَناءِ. فالكلمةُ جُزءٌ مِنَ الظّاهرةِ اللُّغويّةِ الّتي تَتقوَّمُ بقانونِ المَنفعةِ اللِّسانيّةِ، ولَها حياةٌ خاصَّةٌ بِها في قَلْبِ الحياةِ الاجْتماعيّةِ التَّداوليّةِ [1].

ولا مَعْدَى، في مَنْطقِ العلومِ، عنْ تَطْلابِ أدْوارِ حياةِ الكلمةِ: مَتى وُلدَتْ، ومَتى أصابَها التَّغيُّرُ، ومَا صورةُ التَّغيُّرِ الّتي أصابَتْها. وهذهِ الأدوارُ تُظْهِرُ مِنْ وراءِ رَصْدِها تغيُّراتٍ اجْتماعيّةً وثقافيةً وفكريّةً واقتصاديةً وسياسيةً شَتَّى، تُتيحُ للباحثِ تَفَهُّمَ التّغيُّراتِ التي تُصيبُ الإنسانَ في فِكْرِهِ ونفسِهِ ومُحيطِهِ، ولا يَخفى أنَّ الكلماتِ مِنْ أبرزِ أدواتِ الكشْفِ عنْ هذهِ التَّغيُّرات[2]. وإذا عَرَّجْنا علَى فُصولِ فرضيّةِ النِّسبيّةِ اللغويّةِ (Linguistic relativity)[3]، فنحنُ أمامَ فرضيّةٍ تُعطي الكلماتِ قوّةَ تَشكيلِ أنْساقِ التّفكيرِ في مِساحةِ النّفْسِ الإنسانيّةِ، وتُملي علَى الفرْدِ كثيراً مِنْ أنماطِ سُلوكِهِ في مِحيطِهِ الاجْتماعيِّ.

وهذهِ الأهميّةُ جَعَلتْني أتَبَصَّرُ في محاولةِ تأسيسِ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ، وسيكونُ لي هنا وَقَفاتٌ كاشفةٌ تَجْمعُ نِثارَها الأسئلةُ المَنهجيّةُ الآتيةُ:

1 – ما مفهومُ الطَّبقةِ؟

2 – ما المُحَدِّدُ المُميِّزُ للطّبقةِ؟

3 – ما أسبابُ التّطوّرِ والتّوليدِ في الحَقلِ الدّلاليِّ داخلَ الطّبقةِ؟

4 – ما صِلةُ هذا العِلْمِ بالمعجمِ التّاريخيِّ؟

5 – ما ثمرةُ هذا العِلمِ، وما عَوائدُهُ المُتوقّعةُ؟

إطلالةٌ تاريخيّةٌ كاشفةٌ عن علْمِ الطّبقاتِ في نظريّةِ المَعْرفةِ العربيّةِ:

الْتَفتَ العلماءُ والحُفّاظُ والنُّظّارُ في التّراثِ إلى قيمةِ علمِ الطّبقاتِ في التّراجمِ، فجَرَّدُوا فيه كُتباً كثيرةً، وصَنّفُوا تآليفَ دقيقةً. والنّاظرُ في تَبَصُّرِهم يَجدُ أنَّ الطَّبقةَ عندَهُم تَدورُ علَى الرُّقْعةِ الزَّمَنيّةِ، وتَدورُ علَى العلاقاتِ الدّاخليةِ بينَ الرُّواةِ والشُّيوخِ والتّلاميذِ، وعلَى صورِ النّشاطِ العلميِّ لهؤلاءِ المُتَرْجَمينَ.

وقد عَـرَّفَ السُّيوطيُّ (ت911هـ) الطّبقةَ بأنّها: قومٌ تَقاربُوا في السِنّ والإسْناد، أوْ في الإسْنادِ فقطْ، ويقصدُ بالإسْنادِ فقطْ أنْ يكونَ شيوخُ هذا شيوخاً للآخَرِ، أوْ يُقارِبُوا شيوخَه[4]. وقالَ الباحثُ تَيّم: إنّ هذا التّعريفَ حَسَنٌ إلّا أنّهُ مُقْتَصِرٌ علَى العلاقةِ الزّمنيّةِ الّتي تَربطُ بينَ الرُّواةِ، ويُهملُ ترتيبَ أهلِ العلمِ بحَسَبِ البُلدانِ، أوْ بحَسَبِ منزلتِهم في أوْطانِهم، وكذلكَ يُهملُ تقسيمَ الرُّواةِ عنْ حافظٍ ما إلى عِدّةِ طبقاتٍ. ويَرى أنَّ المُحَدِّثينَ مَثلاً اسْتعملُوا (الطّبقةَ) لتَمييزِ طائفةٍ منَ الرُّواةِ أوِ العلماءِ تَعاصرُوا زمناً كافياً، وجَمعَتْ بينَهُم علاقةٌ مَكانيّةٌ أوْ علميّةٌ أوْ قَبَليّةٌ مَا[5]. وإذا أردْنَا تَتبُّعَ كتبِ الطّبقاتِ في التّراجمِ فهذا أمْرٌ يَطولُ، ولكنَّني سأذْكرُ نُتَفاً مِنْها إكمالاً للفائدةِ في التَّبَصُّرِ.

ففي مَجالِ الشِّعْرِ، برَزَ منَ الكتبِ المُتقدِّمةِ طبقاتُ فحولِ الشُّعراءِ لابنِ سَلّامٍ الجُمَحيِّ (ت 232هـ)، والشِّعرُ والشّعراءُ لابنِ قُتيبةَ (ت 276هـ)، وطَبقاتُ الشُّعراءِ لابنِ المُعتزِّ (ت 296هـ)، وطبقاتُ الشُّعراءِ لابنِ شَاهِنْشَاه[6]، وغيرُها منَ التآليفِ. وفي مجالِ النَّحْوِ واللُّغةِ ظهَرَتْ تآليفُ كثيرةٌ في الطّبقاتِ، منْها طبقاتُ النّحْويّينَ البَصْريّينَ وأخبارُهُم للمُبرِّدِ (ت 285هـ)، وهذا الكتابُ لمْ يَصِلْ إلَيْنا، وأظنُّه أقدمَ مُؤلَّفٍ في هذا البابِ، ثُمَّ كتابُ «أخبارُ النّحْويّينَ البَصْريّينَ للسِّيرافيِّ» (ت 368هـ)، وهوَ كُتيِّبٌ مَطبوعٌ، وكتابُ «مَراتبُ النّحْويّينَ» لأَبي الطَّيِّبِ اللُّغويِّ (ت 351هـ)، و«طبقاتُ النّحْويّينَ واللُّغويّينَ» لأَبي بكرٍ الزُّبَيْدِيِّ

الأَنْدلُسيِّ (ت 379هـ)، وبعدَها كتابُ «نُزهةُ الألبّاءِ في طبقاتِ الأُدباءِ» لأَبي البركاتِ ابنِ الأَنْباريِّ (ت 577هـ)، ثُمّ كتابُ «إِنْباهُ الرُّواةِ علَى أَنْباهِ النُّحاةِ« للقِفْطيِّ (ت 646هـ)، ثُمّ كتابُ «طبقاتُ النُّحاةِ واللُّغويّينَ» لابنِ قاضي شُهْبةَ (ت 851هـ)، إلى أنْ وَصَلْنَا إلى «بغيةُ الوُعاةِ في طبقاتِ اللُّغويِّينَ والنُّحاةِ» للسُّيُوطيِّ (ت 911هـ)[7].

وفي مَجالِ التّفسيرِ، برَزَ كتابُ طبقاتِ المُفَسِّرينَ للسُّيُوطيِّ، ثُمَّ طبقاتُ المُفَسِّرينَ للدَّاوُديِّ (ت 945هـ). وفي مَجالِ طبقاتِ القُرّاءِ، بَرَزَ كتابُ الذَّهَبيِّ (ت 748هـ) «معرفةُ القُرّاءِ الكبارِ علَى الطبقاتِ والأَعْصارِ»[8]، ثُمَّ كتابُ «غايةُ النِّهايةِ في طبقاتِ القُرّاءِ» لابنِ الجَزَريِّ (ت 833هـ).

أمّا في مَجالِ عُلومِ الحَديثِ وتَراجِمِ المُحَدِّثينَ، فالكلامُ يَطولُ علَى كتبِ الطبقاتِ؛ إذْ إنَّ جُهودَ علماءِ الحديثِ وحُفّاظِه بعلْمِ الطّبقاتِ عميقةٌ ومُؤَسَّسةٌ علَى منهجيّةٍ علميّةٍ تخدُمُ غاياتِهم في التَّوثُّقِ مِنْ صِحّةِ النَّصِّ. وقد جرَّدَ الباحثُ «أسعدُ تَيّم» كتاباً ماتِعاً في هذا الفنِّ وَسَمهُ بـ «علمُ طبقاتِ المُحدِّثينَ: أَهمّيتُه وفوائدُه»، اسْتقصَى فيهِ كتبَ الطبقاتِ بما يُغني عن التَّطويلِ بذكْرِها هُنا.

وهناكَ مجالاتٌ أُخْرَى للتّأليفِ في الطبقاتِ كطبقاتِ الصُّوفيّةِ والأولياءِ، وطبقاتِ الأطبّاءِ، وطبقاتِ النِّحَلِ والملَلِ، وطبقاتِ النّساءِ، وطبقاتِ الفُقهاءِ وأربابِ المذاهبِ الفقهيّةِ، وطبقاتِ النَّسّابينَ. أذكُرُ مِنْها علَى عُجالةٍ: «طبقاتُ الصُّوفيّةِ» للسُّلَميِّ (ت 412هـ)، و«حليةُ الأولياءِ وطبقاتُ الأَصفياءِ» لأَبي نُعَيْم (ت 430هـ)، و«طبقاتُ الأولياءِ» لابْنِ المُلَقِّنِ (ت 804هـ)، و«طبقاتُ المعتزلةِ» لأحمدَ بنِ يحيَى (ت424هـ)، و«طبقاتُ الفُقهاءِ» للشِّيرازيِّ (ت476هـ)، إضافةً إلَى «طبقاتُ الشَّافعيّةِ الكُبرَى» للتَّاجِ السُّبْكيِّ (ت 771هـ)، و«طبقاتُ الشَّافعيّةِ» لابْنِ قاضي شُهْبةَ، و«الجواهرُ المُضيّةُ في طبقاتِ الحَنفيّةِ» لمُحْيي الدّينِ الحنفيِّ (ت 775هـ)،

و«طبقاتُ الحَنابلة» لأبي يَعْلَى (ت 526هـ)، و«عيونُ الأنباءِ في طبقاتِ الأَطبّاء» لابْنِ أبي أُصَيْبعةَ (ت 668هـ)، و«طبقاتُ النَّسّابينَ» لأبي زيدٍ بكرِ بنِ عبدِ الله (ت 1429هـ)، وتجدُ كثيراً غيرَ ما ذكرتُ[9]. وإنّما ذكرْتُ هذا في مَجالِ دراسَتي؛ رَوْماً لتثبيتِ قَناعةٍ لَدَى القارئِ بقيمةِ هذا العِلْمِ وأهميّتِه في التّفكيرِ العِلْميِّ، وبمنزلتِه الرَّاقيةِ في نَظريّةِ المَعْرفةِ قديماً وحديثاً، ولأُبيّنَ المَصادرَ والأُصولَ المعرفيّةَ والمنهجيّةَ لهذا العِلمِ الذي أقترِحُهُ. وسَأشرعُ الآنَ في المَقْصودِ:

علمُ طبقاتِ الألفاظِ: مُعالجةُ المَفهوم:

إذَا نظرْنا في المَادّةِ (طبَقَ) وجدْنا أنَّها تَرجِعُ إلَى أُصولٍ أرْبعةٍ:

الأوّلُ: الأَمدُ الزَّمَنيُّ. وقد جعلَهُ بعضُهم عِشرينَ سَنةً، وجعلَهُ بعضٌ آخرُ قرناً مِنَ الزَّمانِ، ونزلَ بعضُهم بهِ إلَى ساعةٍ مِنْ ليلٍ أوْ نهارٍ، وحدَّدهُ بعضُهم بمعظمِ اللّيلِ أوِ النّهارِ.

الثّاني: العَالَمُ. فيقولونَ: مَضَى طَبَقٌ وجاءَ طَبَقٌ. أيْ مَضَى عالَمٌ وجاءَ عالَمٌ. وقالَ ابْنُ الأَعْرابيّ: الطَّبَقُ الأمَّةُ بعدَ الأمَّةِ. والطَبِقُ (بفتحٍ وكسْرٍ) الجَماعةُ مِنَ النّاسِ.

الثّالثُ: المَنزلةُ والمَرْتبةُ.

الرَّابعُ: الحالُ. وجعلُوا مِنْهُ قولَه تعالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [سورة الانشقاق:19][10].

فالطَّبَقةُ تدورُ في مَعناها علَى تَغيُّرٍ في الرُّتَبِ والحالِ في تداوليّةِ جماعةٍ مُحدَّدةٍ في أمَدٍ زَمنيٍّ مُحدَّدٍ. وبهذا يُمكنُ أنْ أكشفَ عنِ الطّبقةِ الّتي أريدُها بأنَّها: **الأَمَدُ الزَّمَنيُّ أوِ الرُّقْعةُ الزّمنيّةُ الّتي تحْدُثُ في أثنائِها تفاعلاتٌ دلاليّةٌ داخليّةٌ مُعيَّنةٌ بسببِ ما يَطرأُ علَى الجماعةِ اللُّغويّةِ مِنْ تغيُّرٍ اجْتماعيٍّ وفكريٍّ وثقافيٍّ واقتصاديٍّ وسياسيٍّ.** وسِلسلةُ القوانينِ والضَّوابطِ والقواعدِ الّتي أحدِّدُ بها

الطّبقةَ، وأحْكُمُ بها علَى صِحّةِ مَا في هذه الطّبقة مِنْ مَعانٍ وتغيُّراتٍ وتفاعُلاتٍ دلاليّة، هذه القوانينُ والمعاييرُ والضَّوابطُ هيَ المُشَكِّلةُ لـ « علمُ طبقاتِ الألفاظ». وسنقفُ علَى كثيرٍ مِنْها في أثناءِ المُعالجةِ التّطبيقيّةِ في الدّراسة. وهذا يَعني أنَّ هذا العِلمَ يَدرُسُ الألفاظَ ودَلالاتِها مُقيّدةً أوّلاً بمصادرِها المُعجميّة، ويَنطلِقُ مِنْ أقدمِ مصدرٍ موجودٍ مُتوافرٍ.

والسّؤالُ المركزيُّ هُنا: مَا ضابطُ تَحديدِ الطَّبقةِ في هذا الاشتغالِ، وما عِيارُ تَحديدِ الرُّقعةِ الزَّمنيةِ لهذه الطَّبقة؟ الحَقُّ أنَّ الإجابةَ عنْ هذا السُّؤالِ تُمثّلُ الشَّرطَ المَنهجيَّ لهذا العِلمِ الّذي أقْترِحُهُ علَى الأوْساطِ العلميّةِ المُشْتغلةِ في الحَقلِ الدَّلاليِّ والمُعجميِّ. وهو العِيارُ الرئيسُ الّذي يَتقوَّمُ بهِ علمُ طبقاتِ الألفاظِ. وقدْ فرَضَ هذا السُّؤالُ الكثيرَ مِنَ القراءةِ والمتابعةِ في المُعجماتِ العربيةِ وفاقاً لتَسلْسلِها الزَّمنيِّ، ولكنّني بعدَ تَجْوالٍ طويلٍ في هذه المُعجماتِ، وجدْتُ أنَّ الرُّقعةَ الزَّمَنيّةَ ليستْ مُحدِّداً صَحيحاً للطّبقة، وإنَّما هيَ مُجرّدُ وَصْفٍ كَميٍّ لحدودِ تَفاعلِ ما يَحدُث، وأنَّ المُحدِّدَ الحقيقيَّ والمَنهجيَّ المَقبولَ في تقْديري، هوَ التَّفاعلُ نفسُه الّذي يَحدُثُ. فالمُحدِّدُ هوَ التَّفاعلُ الدَّلاليُّ الدَّاخليُّ، ثُمَّ يَأتي الشَّرطُ الزَّمنيُّ حاصِراً لهذهِ التَّفاعلاتِ في أَمَدٍ زَمَنيٍّ كَميٍّ مُحدَّدٍ. فالشّرطُ الزّمنيُّ حَصْرٌ كَميٌّ وصْفيٌّ لاحقٌ لتحديدِ الطّبقةِ بآمرِ شرطِها الوُجُوديِّ (= التّفاعلُ الدّاخليُّ). وهذا يَعني أيْضاً أنَّ الأمَدَ الزَّمنيَّ للطّبقاتِ لا يَلْزَمُ أنْ يكونَ مُتساوياً كَميّاً، فقدْ يكونُ الأمدُ الزّمنيُّ لطبقةٍ مَا قَرْناً مِنَ الزَّمانِ، وقد يكونُ فَوقَ القَرْنِ في طبقاتٍ أُخَرَ، إنَّما المُحدِّدُ في هذا، كما أسْلفتُ، طبيعةُ التّفاعلاتِ الدَّلاليّةِ الدّاخليّة.

ويَنجُمُ هُنا سؤالٌ مَنهجيٌّ آخَرُ عنْ ضُروبِ التّفاعلاتِ الدّاخليّةِ المُحدِّدةِ للطّبقة. وقدْ ظهَرَ لي أنَّهُ تَتَعَدَّدُ ضُروبُ هذه التّفاعلاتِ في الطّبقاتِ وتَتبايَنُ، ويَتَأتَّى أنْ أحصُرَها في الضُّروبِ الآتية:

أولاً- تفاعلٌ وجُوديٌّ: أقصدُ به حدوثَ وَضْعٍ وجُوديٍّ للكَلمة. وهنا تحدُثُ ولادةٌ جديدةٌ للألفاظ في طبقة معيّنة لم تكنْ موجودةً أوْ مُستعمَلةً في الطّبقات السّابقة، ولكنْ بشرط أنْ تدخُلَ هذه الألفاظُ في دائرة الاسْتعمال والتّداول، ولا تَبقَى مُجرّدَ فَرْضٍ حَبيسةَ الحَقلِ المُهمَلِ.

ثانياً- تفاعلٌ ارْتَجَاليٌّ: وأقصدُ به حدوثَ تَغيُّرٍ وتَطَوُّرٍ وانتقالٍ للألفاظ الّتي كانتْ مُستعملةً في الطّبقة السّابقة في مَعنىً مُعيَّنٍ، فتُسْتعمَلُ في هذه الطّبقة بمعانٍ جَديدة، ولَا تُوجَدُ مُناسبةٌ بينَ المَعْنَيَين، فهو انتقالٌ ارْتَجَاليٌّ، أوْ وَضْعٌ مُسْتأنَفٌ، ولكنَّها ليستْ ولادةً جديدةً لكَلمةٍ لمْ تكنْ موجودةً.

ثالثاً- انتقالٌ تَناسُبيٌّ: وأقصدُ به الانتقالَ الّذي يكونُ لمناسبة بينَ المَعْنَيَين المُنْتَقَلِ عنهُ والمُنْتَقَلِ إليه. وعندَها يُنظَرُ في «نسبة تداول المعنَى المَنقول عنهُ والمعنَى المَنقول إليه، فإذا كانتْ دلالةُ اللّفظ علَى المعنَى المَنقول إليه أقْوَى بعدَ النّقل، أدَّى هذا النّقلُ إلَى هَجْر المعنَى الأوّل، أيْ تَصيرُ الدَّلالةُ علَى المعنَى الأوّل موقوفةً علَى قرينة مصحِّحة. فالحالُ هنا أنَّ دَلالةَ اللّفظ علَى المعنَى الأوّل قبلَ النّقل كانتْ ثابتةً بالتَّبادُر غيرَ مُحتاجة إلَى القرائن، ولكنَّ النّقلَ أحدَثَ اضْمحلالاً في نسبة الدَّلالة، فصارتْ دَلالةُ اللّفظ علَى المعنَى الأوّل بعدَ النّقل مُفتقرةً إلَى قرينة مُصحِّحة، وهذا ما يُسمّيه علماءُ أُصُول الفقْه «المَنْقولُ». أمّا إذا كانتْ دَلالةُ اللّفظ علَى المعنَى المَنقول عنهُ أقْوَى بعدَ النّقل، كانَ النّقلُ إلَى المعنَى الثّاني ضَعيفاً. وهذا يَعني أنّهُ مُحتاجٌ إلَى قرينة مُصحِّحة، فتكونُ دَلالةُ اللّفظ بالنّسبة إلَى الوَضْع الأوّل حقيقةً، وتكونُ دَلالةُ اللّفظ بالنّسبة إلَى الوَضْع الثّاني مَجازاً[11].

وقد قمْتُ بمراجعات كثيرة بقصْد رصْد هذه التّفاعلات في بُعْدها المُعْجميِّ والتّداوليِّ، وهذه المراجعاتُ كانتْ في كثير مِنَ: المعجمات والمُوَسَّعات،

وكتبِ الأدبِ، والرّحلةِ، والتّفاسيرِ، وعلومِ القرآنِ والحديثِ الشّريفِ، والتّاريخِ والتّراجمِ، والأنسابِ والطّبقاتِ، والبُلدانِ، وكتبِ الفقهِ والكلامِ. واسْتعنتُ في هذا بالمراجعاتِ الورقيّةِ والإلكترونيّةِ، وحاولتُ رصْدَ التّفاعلاتِ الدّلاليّةِ وتَغيُّراتِ المعنَى، لتحديدِ الطّبقاتِ بشرْطِها المَنهجيِّ والعلميِّ. والحقُّ أنَّهُ عملٌ عَسِرٌ طويلٌ ذيلُهُ وعَميقٌ سَيلُهُ وكثيرٌ رَجلُهُ، وهو مُحتاجٌ إلَى فريقٍ كبيرٍ للعملِ فيهِ وِفاقاً لشرْطِهِ. لذلكَ فإنّني بجَهْدِ المُقلِّ أضَعُ الاقتراحَ بحَسَبِ قُدْرتِي علَى الاطِّلاعِ والمتابعةِ، وإنَّما يكونُ عَملِي أشْبهَ بمقْترحٍ قابلٍ للتّعديلِ والنَّظرِ والنّقدِ والزّيادةِ والتّفصيلِ. فجَهْدُ باحثٍ واحدٍ لا يَكفِي لتأَسيسِ هذا العلْمِ مَهما بلَغَ منَ الاجتهادِ والدِّقةِ، ولكنْ حسْبي أنْ أعرِضَ فِكْرتِي في مرحلةِ التّأَسيسِ، ويبقَى توسيعُ هذا العِلمِ حقّاً للباحثينَ والدّارسينَ.

والّذي تَحصَّلَ، بعدَ النّظرِ والتّدقيقِ في التّفاعلاتِ الدّلاليّةِ وتغيُّراتِ المَعنَى وتطوّرِهِ، أنَّهُ يَتأَتَّى التّقسيمُ إلَى **سَبْعِ طبقاتٍ**:

الطّبقةُ الأُولَى: أَمَدُها الزَّمنيُّ القرْنُ الثّاني الهجريُّ (100 – 199هـ). وهيَ الطّبقةُ الأَساسُ في اشتغالي، فهيَ أشبهُ بالعِيارِ الّذي نَلحَظُ بهِ التّغيُّرَ الحادثَ في مَا بَعدَها منْ طبقاتٍ. وتحديدُها الزّمنيُّ إنَّما جاءَ منْ تقريرِ بدايةِ التّفاعلِ الدَّلاليِّ اللّاحقِ لَها. ومَصدرُهَا المَدارُ، أيْ الرئيسُ المُعتَمَدُ عليهِ معجمُ العيْنِ للخليلِ بنِ أحمدَ الفراهيديِّ (ت 170هـ)[12]، ثُمَّ تأتِي المصادرُ المُساندةُ[13] الّتي منْ شأنِها تعزيزُ الرُّؤيةِ والحُكمِ. وهيَ مصادرُ مُتعدِّدةٌ: كالمُفَضَّليّاتِ، وجَمهرةِ أشعارِ العربِ لأبِي زيْدٍ القُرَشيِّ (ت 170هـ)، وأمثالِ العربِ للمُفَضَّلِ، وغيرِها منْ كتبِ الأدبِ، ودواوينِ الشِّعرِ، وكتبِ التّفسيرِ، والكلامِ، والفِقْهِ، الّتي ظهَرَتْ في هذه الحِقْبةِ؛ رَوْماً لتَتبُّعِ الألفاظِ في بُعدِها التّداوليِّ.

الطّبقةُ الثّانيةُ: أَمَدُها الزّمنيُّ القَرْنُ الثّالثُ الهجريُّ (200 – 299هـ). وهُنا حدَثتْ تفاعلاتٌ وتَطوُّراتٌ وتغيُّراتٌ دَلاليّةٌ فرضَتْ الحدَّ الزّمنيَّ لهذهِ الطّبقةِ

وللطّبقة السّابقة، لأنَّ الطّبقةَ السّابقةَ طبقةُ الأَساس. ومصادرُ هذه الطّبقة كثيرةٌ، تَدورُ على كتبِ أمثالِ الأصْمعيِّ (ت 216هـ)، وأبي زيدٍ الأنْصَاريِّ (ت 215هـ)، وأبي عمرٍو الشَّيْبانيِّ (ت 206هـ)، وأبي عُبيدةَ مَعْمرِ بنِ المُثَنَّى (ت 209هـ)، وابنِ السِّكّيتِ (ت 244هـ). والقاسمِ بنِ سَلّامٍ (ت 224هـ). ثُمَّ كنْتُ أرجِعُ إلَى مصادرَ مُساندةٍ كثيرةٍ مِنْ مِثلِ: «الأزمنةُ وتلبيةُ الجاهليةِ»، وإلَى كتبِ ابنِ قُتيبةَ (ت276هـ)، وكتبِ أبي حَاتمٍ السِّجِسْتانيِّ (ت 248هـ)، وكتبِ الجَاحظِ (ت 255هـ)، وكتبِ أبي العَبَّاسِ المُبرِّدِ (ت 285هـ)، ومعاني القُرآنِ للأَخْفشِ (ت 215هـ)، ومعاني القُرآنِ للفَرَّاءِ (ت 207هـ)، وغريبِ الحديثِ لإبراهيمَ الحرْبيِّ (ت 285هـ)، والوَحْشياتِ (الحَماسَةُ الصُّغْرَى)، وغيرِهَا في نِطاقِ التّفسيرِ، والحديثِ، والتّاريخِ، والفقهِ، والكلامِ، والتّراجِمِ، والطّبقاتِ.

الطّبقةُ الثّالثةُ: أَمَدُهَا الزّمنيُّ القَرْنُ الرّابعُ الهِجريُّ (300-399هـ). وهُنا حدثَتْ أيضاً تغيّراتٌ دلاليّةٌ، وتفاعلاتٌ متعدِّدةُ الصّورِ، جَعلَتْ مِنْ هذا القرْنِ طبقةً مُحدَّدةً. ومصادرُ هذه الطّبقةِ كثيرةٌ جداً، وبحرُها شاسعٌ، وآذياتُها عاليةٌ، والبحثُ فيها أعوَصُ مذهباً وأحْزَنُ مُضْطَرَباً. ولكنَّها تدورُ على مداراتٍ مركزيّةٍ مِنْ مِثلِ: «جَمهرةُ اللّغةِ»، و«تهذيبُ اللّغةِ»، و«المحيطُ في اللّغةِ»، و«معجمُ مَقاييسِ اللّغةِ»، و«الصِّحاحُ». ومصادرُها المُساندةُ كثيرةٌ جداً مِنْ مِثلِ: «البَارعُ» لأبي عليٍّ القَاليِّ (ت356هـ)، وكتبِ أبي إبراهيمَ الفَارَابيِّ (ت350هـ)، وكتبِ ابنِ فارسٍ (ت395هـ) ، و«جواهرُ الألفاظِ» لأبي الفرَجِ قُدامةَ ابنِ جعفرٍ (ت 337هـ)، وكتبِ ابنِ دريدٍ (ت321هـ)، و«الألفاظُ الكتابيّةُ» للهَمَذَانيِّ (ت 320هـ)، و«الألفاظُ» للكَرْخيِّ (ت330هـ)، و«الدّلائلُ في غريبِ الحديثِ»، و«المُنَجَّدُ» لكُرَاعِ النّمْلِ (ت310هـ)، و«مفاتيحُ العلومِ» للبَلْخيِّ (ت387هـ)، و«الزّاهرُ في معاني كلماتِ النّاسِ» لأبي بكرٍ الأنْباريِّ (ت328هـ)، و«إصلاحُ غلَطِ المُحدِّثينَ» للخَطَّابيِّ (ت 388هـ)، و«العشَراتُ في غريبِ اللّغةِ» لغلامِ

ثعلَب (ت345هـ)، و«التّلخيصُ فـي معرفة أسماءِ الأشياء» و«الفروقُ» لأبـي هلالٍ العسْكريِّ (ت395هـ). ورجعْتُ أيضاً إلَى الكثيرِ في مجالِ التّفسيرِ والحديثِ والتّاريخِ والفقهِ والكلامِ والتّراجِمِ والطّبقاتِ.

الطّبقـةُ الرّابعـةُ: أَمَدُهـا الزّمنيُّ القـرْنانِ الخـامسُ والسّـادسُ الهجـريّان (400-599هـ). وهذه طبقةٌ أَمَدُها الزّمنيُّ أَوْسَعُ مِنَ الطّبقاتِ الآنفةِ، وهذا يدلُّ علَى بُطْءِ التّغيّرِ الدّلاليِّ والتّفاعلِ الدّاخليِّ في هذا الأَمَدِ الزّمنيِّ. وتدورُ علَى مَداراتٍ مركزيّةٍ هيَ: «المُحكَمُ والمُحيطُ الأعظمُ»، و«المُخَصّصُ» وكلاهُما لابنِ سيدَهْ الأندلسيِّ (ت 458هـ)، و«أساسُ البلاغةِ» للزَّمَخْشَريِّ (ت 538هـ)، وكتابُ «التّنبيهُ والإيضاحُ عمَّا وقَعَ في الصِّحاحِ» المعروفُ بـحواشي ابنِ بَرّيٍّ (ت 582هـ). ثُمَّ تأتي المصادرُ المُساندةُ مِنْ مِثلِ: «فقهُ اللّغةِ وسرُّ العربيّةِ» للثّعالبيِّ (ت 429هـ)، و«كفايةُ المُتَحفِّظِ» لأبي إسحاقٍ الطَرابلسيِّ (ت 470هـ)، و«المفرداتُ في غريبِ القُرآنِ» للرّاغبِ الأَصْفَهانيِّ (ت 502هـ)، و«كتابُ الأفعالِ» لابنِ القَطّاعِ (ت515هـ)، و«تفسيرُ غريبِ ما في الصَّحيحَينِ البُخاريِّ ومسلمٍ» للحَميديِّ (ت488هـ)، و«طِلْبَةُ الطَّلَبَةِ» للنَّسَفيِّ (ت537هـ)، و«مشارقُ الأنوارِ علَى صحاحِ الآثارِ» للقاضي عِيَاضٍ (ت544هـ)، و«الفائقُ في غريبِ الحديثِ» و«الكَشّافُ» للزَّمَخْشَريِّ، و«شمسُ العلومِ ودواءُ كلامِ العربِ مِنَ الكُلُومِ» للحِمْيَريِّ (ت573هـ)، و«غريبُ الحديثِ» لابنِ الجَوْزيِّ (ت597هـ)، و«غَلَطُ الضّعفاءِ مِنَ الفقهاءِ» لابنِ أبي الوحشِ (ابنُ بَرّيٍّ). ورجعْتُ أيضاً إلَى الكثيرِ في نِطاقِ التّفسيرِ، والحديثِ، والتّاريخِ، والفِقهِ، والكلامِ، والتّراجِمِ، والطّبقاتِ.

الطّبقةُ الخامسةُ: أَمَدُها الزّمنيُّ القرْنانِ السّابعُ والثّامنُ (799 - 600هـ). ومداراتُ مصادرِ هذهِ الطّبقةِ: «لسانُ العربِ» لابنِ منظورٍ (ت711هـ)، و«العُبَابُ الزّاخرُ» و«التّكْملةُ والذّيلُ والصّلةُ» وكلاهُما للصَّغانِّيِّ (ت650هـ). ومصادِرُها المساندةُ كثيرةٌ مِنْ مِثلِ: «النّهايةُ في غريبِ الحديثِ والأثرِ» لابنِ الأَثيرِ الجَزَريِّ

(ت606هـ)، و«المُغرِبُ» للمُطَرِّزيِّ (ت 610هـ)، و«الشَّواردُ» للصَّغانِيِّ، و«مُختارُ الصِّحاحِ» للرَازيِّ (ت666هـ)، و«المصباحُ المُنيرُ» للفَيّوميِّ (ت770هـ)، و«المُطْلِعُ علَى ألفاظِ المُقنعِ» للبَعْليِّ (ت709هـ)، و«تحريرُ ألفاظِ التّنبيهِ» للنَّوَويِّ (ت676هـ)، و«اتّفاقُ المَباني وافْتراقُ المَعاني» للدَّقِيقيّ المِصْريِّ (ت613هـ)، و«إكمالُ الإعْلامِ بتثليثِ الكلامِ» و«الألفاظُ المُختلفةُ في المَعاني المُؤتلفةِ» كلاهُما لابنِ مالكٍ الجَيّانيِّ (ت672هـ). ورجعْتُ أيضاً إلَى الكثيرِ في مجالِ التّفسيرِ، والحديثِ، والتّاريخِ، والفِقهِ، والكلامِ، والتّراجِمِ، والطّبقاتِ

الطّبقةُ السّادسةُ: أَمَدُها الزّمنيُّ القرْنُ التّاسعُ (800-899هـ). ومَدارُها «القاموسُ المُحيطُ» للفَيْرُوزآباديِّ (ت817هـ). ومنْ مصادرِها المساندةِ: «الرّاموزُ علَى الصِّحاحِ» للسَّيِّدِ محمدٍ (ت866هـ)، وكُتبُ التّعريفاتِ والحدودِ كتعريفاتِ السّيِّدِ الشّريفِ (ت816هـ)، والهدايةِ الكافيةِ للرَّصّاعِ (ت894هـ). ورجعْتُ أيضاً إلَى الكثيرِ في مجالِ التّفسيرِ، والحديثِ، والتّاريخِ، والفِقهِ، والكلامِ، والتّراجِمِ، والطّبقاتِ.

الطّبقةُ السّابعةُ: أَمَدُها الزّمنيُّ القرونُ: العاشرُ والحادي عشرَ والثّاني عشرَ والثّالثَ عشرَ (900-1299هـ). وهذه طبقةٌ واسعةٌ تكشفُ عنْ بُطْءٍ عظيمٍ في التّفاعلِ والتّغيّرِ الدّلاليِّ. ومصدرُها المَدارُ: «تاجُ العَروسِ» للزَّبيديِّ (ت1205هـ). ومِنْ مصادرِها المساندةِ: «معجمُ مَقاليدِ العلومِ في الحدودِ والرُّسومِ» للسُّيوطيِّ (ت911هـ)، و«الحدودُ الأنيقةُ والتّعريفاتُ الدّقيقةُ» لزَكريّا الأنْصَاريِّ (ت926هـ)، و«خيرُ الكلامِ في التَّقصِّي عنْ أغلاطِ العَوامِ» لعليِّ بنِ بالي (ت992هـ)، و«أنيسُ الفُقهاءِ في تعريفاتِ الألفاظِ المُتداولَةِ بينَ الفُقهاءِ» للقُونَويِّ (ت978هـ)، و«التّوقيفُ علَى مهمّاتِ التّعاريفِ» للمُناويِّ (ت1031هـ)، وكتابُ «الكليّاتُ» لأبي البَقاءِ الكَفَويِّ (ت1094هـ)، و«فلكُ القاموسِ» للكَوْكَبانيِّ (ت1207هـ). وغيرُها الكثيرُ في مجالِ التّفسيرِ، والحديثِ، والتّاريخِ، والفِقهِ، والكلامِ، والتّراجِمِ، والطّبقاتِ.

وتُظْهِرُكَ الصّورةُ الآتيةُ علَى النِّسبةِ المئويّةِ للتّغيُّرِ والتّطوُّرِ والتّفاعُلِ الحادثِ في كلِّ طبقةٍ، بالاعتمادِ علَى عددِ الكلماتِ الّتي تَمثّلْتُ بِهَا إجرائيّةَ اشْتغالِي:

(ص1)

وهيَ نِسبُ تفاعُلٍ وتغيُّرٍ وتطوّرٍ مُتباينةٌ تتراوَحُ بينَ (12%) و(59%) تقريباً، وهذه نِسَبٌ مُصحِّحةٌ لاعتبارِ الطّبقةِ في الأمَدِ الزّمنيِّ الّذي حدَّدْتُهُ. ولا يخَفى أنَّ هذهِ النِّسَبَ لا تُمثّلُ حقيقةَ الواقعِ الدّلاليِّ في هذهِ الطّبقاتِ، لأنَّنا بحاجةٍ إلَى إحصاءٍ شاملٍ في المعجماتِ والتآليفِ والمُوَسَّعاتِ العربيّةِ كَي نصِلَ إلَى نِسبٍ دقيقةٍ نَطمَئنُّ إلَيْها، ولكنّني أُقدِّمُ نَموذجاً للعملِ المُقترحِ في هذا العِلمِ. وبهذهِ النِّسَبِ تَظهرُ لَنَا المساحةُ الزّمنيّةُ الّتي كانَ التّفاعلُ الدّلاليُّ فيها في أَوْجِ نشاطِه (= الطّبقةُ الثّالثةُ)، فلْنُطلِقْ عليها «طبقاتُ التّفاعُلِ الدّلاليِّ». كمَا تَظهَرُ المساحةُ الزّمنيّةُ الّتي تَناقصَ فيها نشاطُ التّفاعلِ الدّلاليِّ أَوْ تَدنَّى إلَى أَقلِّ مُستوياتِه، ولْنُطلِقْ عليها «طبقاتُ التَّحمُّلِ الدّلاليِّ»؛ إذْ يغلبُ عليها مُجرّدُ التَّحمُّلِ عنِ الطّبقاتِ الآنفةِ. ومِنْ وراءِ ذلكَ يمكنُ أَنْ ننقُبَ عنْ أسبابِ هذهِ الظّواهرِ التّفاعليّةِ علَى الصّعيدِ الاجتماعيِّ والعلميِّ والثّقافيِّ والفكريِّ والسّياسيِّ والاقتصاديِّ، لنصِلَ إلَى الأسبابِ الواضحةِ في تَخصيبِ اللُّغةِ وحَراكِها، أو الأسبابِ الواضحةِ في تجمُّدِ حركةِ اللُّغةِ وانتكاسِها. وبالصّورةِ الآتيةِ نَتبيّنُ نِسَبَ الطّبقاتِ

التّفاعليّة والتَّحمّليّة، وهي نِسَبٌ تقريبيّةٌ لا تعكسُ الواقعَ الدّلاليَّ، ولكنَّها تعكسُ نِسَبَ «العَيّنة» الّتي أعمَلُ عَلَيْها فقطْ، فتأتي أُنْموذجاً للعملِ المُقترح، كما بيَّنتُ غيرَ مرّةٍ. فهذا مُجرّدُ أُنموذَجٍ للإجْرائيّةِ الّتي أقْترحُها، وليستْ نِسَباً حقيقيّةً.

(ص2)

أسبابُ التّطوّرِ والتّوليدِ في الحقلِ الدّلاليِّ داخلَ الطّبقة:

تكلّمَ العلماءُ الأقدمونَ في التّراثِ علَى صورِ التّغيُّرِ الدّلاليِّ، وفرّقوا، كما أسْلفْتُ، بينَ التّحوُّلِ الدَّلاليِّ المُفضي إلَى هَجْرِ المَعنَى، والتّحوُّلِ الّذي لا يفضي إلَى ذلكَ. فليسَ كلُّ تحوّلٍ عندَهم يطمسُ المَعانيَ القديمةَ للكلمة، وقد شَبَّهَ الباحثُ (C.S.Lewis) هذه العمليّةَ بالشَّجرةِ الّتي تُنبتُ أغصاناً جديدةً قد تطمسُ الأغصانَ القديمةَ، وقد تَبقَى تلكَ الأغصانُ مُزدهرةً مُورقةً، وكذلكَ المَعاني القديمةُ، قد تَبقَى مُورقةً مُزدهرةً مَعَ تجدُّدِ مَعانٍ جديدةٍ، فليسَتْ العمليّةُ عمليّةَ تحوّلَ كُلّيٍّ يُشبِهُ تحوّلَ الحَشرة[14]. وهذا أمْرٌ سَبَقَ إليهِ علماءُ التّراثِ العربيِّ في الدَّرْسِ الدّلاليِّ وغيرِهِ، ففرّقُوا بينَ النّقلِ الارْتَجاليِّ والنّقلِ لمناسَبة، ولهمْ في هذا تفاصيلُ دقيقةٌ[15]. ويحسُنُ الكشفُ هُنا عنِ الأسبابِ الكُليّةِ للتّفاعُلاتِ الدّلاليّةِ الّتي تَحدُثُ داخلَ الطّبقةِ الواحدةِ.

يمكنُ إرجاعُ الأسبابِ إلَى الدَّاعِي المركزيِّ وهوَ الحاجةُ، فالحاجةُ هيَ الدّاعِي المركزيُّ الّذي يدفَعُ الجماعةَ اللُّغويّةَ إلَى الوَضْعِ المُسْتأنَفِ أوِ المُرتَجلِ، أوْ إلَى النَّقلِ لمناسبةٍ. وهذا الوضْعُ يخضَعُ، في مُحَصَّلِ الرُّؤيةِ، لمَبدأِ الاقْتصادِ في الوَضْعِ. «فقانونُ المُواضَعةِ يهدِفُ في اجْتراحِ منظومتِه الرّمزيّةِ إلَى الاقتصادِ بصُورةٍ عامّةٍ، فالرّمزُ، مِنْ حيثُ مَا هوَ، يحملُ في داخلِه شُحنةَ ضَغْطٍ معنويّ، بمعنَى أنّه يقومُ في عمليّةِ التّواصُلِ مقامَ كثيرٍ مِنَ الألفاظِ أوِ الإشاراتِ المَضغوطةِ في بِنْيتِه المُتَقرّرَةِ الّتي تُشيرُ إلَى مَعانٍ مُتكثِّرَةٍ؛ فيكونُ مبدأُ الاقتصادِ أبرزَ غاياتِ قانونِ المُواضَعةِ، بلْ أبرزَ مُوجِّهٍ لحَراكِ التّفاعلاتِ الدّاخليّةِ لهذا القانونِ»[16]. ومبدأُ الاقتصادِ هذا إنَّما يجيءُ استجابةً لمَبدأِ الجَهْدِ الأقلِّ في السُّلوكِ الإنسانيِّ[17]. وبآمرِ هذا المَبدأِ تتكرّرُ الكلمةُ وتتكثَّرُ معانيها في استراتيجياتِ نقلٍ مُتعدّدةٍ مَشروحةٍ في كتبِ الدّلالةِ. والدّاعِي المركزيُّ (= الحاجةُ) يشبِهُ الجِنْسَ الأعلَى الّذي تتفرَّعُ منهُ أسبابٌ يُمكنُ تلخيصُها بهذهِ العُنْواناتِ:

أسبابٌ لغويّةٌ:

البحْثُ هُنا في طبيعةِ اللُّغةِ؛ إذْ إنَّ اللُّغةَ بطبيعتِها تقبَلُ التَّطوّرَ بفعلِ عواملِ التَّحوّلِ. وهذا يعنِي أنَّ مِنْ سماتِ النّظامِ اللُّغويِّ الدّلاليِّ قابليّتَهُ للتّغيّرِ بضُروبِ التّطوّرِ كلِّها. فهذه الكلماتُ تُولَدُ وتَحْيا إلَى أمَدٍ، وتلبَسُ أثواباً دَلاليّةً مُتعدّدةً في تَسيارِها، وتَشيخُ وتكبَرُ وتَذوي، وتموتُ وتَنقضِي. فاللُّغةُ، في مُحَصَّلِها، مَقولَةٌ إنسانيّةٌ تشبِهُ طبيعةَ الإنسانِ المُتغيِّرةَ، وتحكُمُها منافعُ متغيّرةٌ وكثيرةٌ (= البَراجماتيّةُ)[18].

أسبابٌ اجتماعيّةٌ:

اللُّغةُ هنا تتأثّرُ بالحركةِ الاجتماعيّةِ في محيطِ الجماعةِ اللُّغويّةِ، وتتغيَّرُ بفعلِ تغيُّرِ الهيكلِ الاجتماعيِّ. فالمجتمعُ الّذي تَتعدّدُ فيهِ الطّبقاتُ الاجتماعيّةُ

تَتعدّدُ فيه الكلماتُ المُتّصلةُ بالحَقلِ الدّلاليِّ الواحدِ مَثلاً. فهناكَ طبقاتٌ اجتماعيّةٌ تَستعملُ كلمةَ «الزّوجةُ»، وأُخرَى تستعملُ كلمةَ «الحُرمةُ»، وأخرَى تستعملُ كلمةَ «العَقيلةُ». هناك طبقاتٌ تستعملُ كلمةَ «الحَاملُ»، وأُخرَى تستعملُ كلمةَ «حُبْلَى». وهَكَذا تَتغيَّرُ الكلماتُ لدَواعٍ اجتماعيّةٍ. أَضفْ إِلَى ذلكَ طبيعةَ العلاقاتِ الاجتماعيّةِ بينَ مُستعملي اللُّغةِ الواحدةِ، وحالَ الأُسْرةِ وهيكلَها، وعلاقةَ الأُسْرةِ بالمُجتمعِ، وانْغلاقَ المُجتمعِ أو انْفتاحَهُ علَى مُجتمعاتٍ أُخرَى. كلُّ هذا يُؤثّرُ تأثيراً بيِّناً في عمليّةِ التَّطوّرِ اللُّغويِّ[19].

أسبابٌ ثقافيّةٌ وفكريّةٌ وعلميّةٌ:

إنَّ للحركةِ العلميّةِ والثقافيّةِ والفكريّةِ أثراً عظيماً في تطوّرِ اللّغةِ وتغيُّرِها؛ لأنَّ هذا التّطوّرَ العلميَّ يفرِضُ اجْتراحَ كلماتٍ جديدةٍ، أوْ توسيعَ دلالاتٍ سابقةٍ، أوْ نقلَها مِنْ حقلٍ دَلاليٍّ إِلَى حقلٍ آخرَ. فتَطوُّرُ الحركةِ العلميّةِ، وتغيُّرُ العواملِ الثقافيّةِ والاعتقاديّةِ الفكريّةِ، يترُكُ أثراً واضحاً في اللّغةِ ودَلالاتِها. وأوضحُ حالٍ يُمثّلُ هذهِ الأُطْروحةَ الانتقالُ إِلَى المجتمعِ المُسلمِ، وظهورُ ثقافةٍ وفكرٍ وعِلْمٍ مُستَأنَفٍ في المجتمعاتِ. وقدْ أدَّى هذا إِلَى تغيُّراتٍ كبيرةٍ في اللّغةِ ودَلالاتِها، فظهَرَتْ كلماتٌ جديدةٌ، وتوسَّعَتْ دَلالاتٌ قديمةٌ وتغيَّرَتْ، كالصَّلاةِ والصَّومِ والزّكاةِ وغيرِها مِنَ المَنْقولاتِ والمُرْتَجَلاتِ. وكذلكَ ظهَرَتْ مُصطلحاتٌ عُرفيّةٌ خاصّةٌ كمُصطلحاتِ العُلومِ والفُنونِ. وهَكَذا تَمضِي اللّغةُ مُتَغيِّرةً بسببِ تَغيُّرِ الحالةِ الثّقافيّةِ والفكريّةِ والعلميّةِ في المُجتمعاتِ الإنسانيّةِ[20].

أسبابٌ طبيعيّةٌ:

أقصِدُ بها الطّبيعةَ الّتي يعيشُ فيهَا أفرادُ المُجتمعِ. فالطّبيعةُ الجَبليّةُ تفرِضُ كلماتٍ لا يَستعملُها غيرُ ساكنِيها، وكذلكَ الطّبيعةُ الّتي تكثُرُ فيها الثلوجُ يستعملُ ساكِنُوها كلماتٍ لا يَعرِفُها غيرُهُم، ولدَى سكّانِ الصّحراءِ كلماتٌ لا يعرِفُها

غيرُهُم. ولعلّكَ تلْحَظُ إلَى أنَّ الطّبيعةَ الأندلسيّةَ فرَضَتْ كلماتٍ تَنتمِي إلَى تلكَ الطّبيعةِ، لمْ يأْلَفِ المَشارقةُ أمثالَها[21].

المُعجمُ التّاريخيُّ وعلاقتُهُ بعِلمِ طبقاتِ الألفاظِ:

تتّصِلُ مَنهجيّةُ المعجمِ التّاريخيِّ وتعريفُهُ بمَنحَى مُعالجةِ التّطوّرِ التّاريخيّ للكَلِماتِ[22]. فهو يَجْهَدُ في رصدِ المُتغيّراتِ الّتي تَطرَأُ علَى الألفاظِ ودَلالاتِها في حِقْبةٍ زمنيّةٍ مُحدّدةٍ. ويُفترَضُ أنْ يجمَعَ المُعجمُ التّاريخيُّ كلَّ كلمةٍ، أوْ أكثرَ الكلماتِ في الحِقبةِ الزّمنيّةِ الّتي يُغطّيها، وهذا أمرٌ يتّصِلُ بغايةِ هذا النّوعِ منَ المعجماتِ وموضوعيّتِه، ثُمَّ يُرتّبُ هذه الكلماتِ وِفاقاً لتَسلسلِها الزّمنيِّ، ويُوفّرُ دعْماً كاشِفاً للتّفسيرِ بالاقتباساتِ والنّصوصِ والتّعريفاتِ التّوضيحيّةِ[23]. وقد شَبَّهَ بعضُ الباحثينَ هذهِ العَمليّةَ بالسِّيرةِ الذّاتيّةِ للألفاظِ[24]. فالمعجمُ التّاريخيُّ يُمثِّلُ مُدوّنةً (بالمُصطلحِ الحَديثِ) للألفاظِ ودَلالاتِها، وما طَرَأَ عليْها مِنْ مُتغيّراتٍ. وقد مَضَتْ تَجاربُ كثيرةٌ علَى المُستوى العالَميِّ في إنشاءِ المُعجماتِ اللُّغويّةِ التّاريخيّةِ، وكلٌّ مِنْها اتَّخذَ مَنهجاً وأساليبَ وأغراضاً وغاياتٍ متعدّدةً بتعدُّدِ هذهِ المُعجماتِ[25]. وإنَّما يَنمازُ المعجمُ بأساليبِ جمْعِ البياناتِ ومَناهجِها، وبِمَا يَسْتنهِجُهُ في عمليّةِ التّفسيرِ والكشْفِ، وبِمَا يتّخِذُهُ مِنْ غاياتٍ وعللٍ إجرائيّةٍ[26].

ويفترِقُ عملُ المعجمِ التّاريخيِّ عنْ علمِ طبقاتِ الألفاظِ مِنْ حيثُ إنَّ المعجمَ يتّخِذُ لهُ منهجاً، ويبدَأُ بجمْعِ الألفاظِ، ويرصُدُ تغيّراتِها. فوظيفتُهُ المَركزيّةُ تَتمثَّلُ في إبرازِ الألفاظِ ومراحلِ تطوُّرِها التّاريخيِّ، والاجْتِهادِ في محاولةِ تفسيرِ التّغيّراتِ، وليسَ في مُجرّدِ الوَصْفِ كما هوَ الشّأنُ في المعجماتِ اللُّغويّةِ[27]. أمَّا علمُ طبقاتِ الألفاظِ فهوَ مجموعةُ مَعاييرَ وضَوابطَ وأُسسٍ تحكُمُ علاقاتِ الألفاظِ التّفاعليّةَ، لِتُجْمَعَ هذهِ الألفاظُ في طبقةٍ زمنيّةٍ وِفاقاً لهذهِ

المَعايير. أيْ أنَّ علمَ طبقاتِ الألفاظِ يقدِّمُ الضّوابطَ الّتي يمكنُ أنْ يَنبنيَ علَيْها عملُ المعجمِ التّاريخيِّ، وتَتَهدَّى بها المُدوّناتُ الرّاصدةُ (بالتّعبيرِ الحَديثِ)[28]، ويقدّمُ المَعاييرَ الّتي تُدرَسُ بها علاقاتُ الألفاظِ، ويُحكَمُ بها علَى صِحّةِ هذه العلاقاتِ. كمَا يُقدِّمُ ضَوابطَ يُمكنُ تَطْبيقُها في الحُكْمِ علَى النُّقولِ في مجالِ دَلالاتِ الألفاظِ، مِنْ خلالِ إجْراءِ مقارناتٍ بينَ الطّبقاتِ. فليسَ علْمُ طبقاتِ الألفاظِ عمليّةَ رَصْدٍ وجمْعٍ للألفاظِ، ولكنّه مَنهجيَّةٌ مُقترَحةٌ وضَوابطُ وقواعدُ لعمليّاتِ الجَمْعِ، وقواعدُ للحكْمِ علَى صِحّةِ انتماءِ الألفاظِ للطّبقاتِ الزّمنيّةِ، وقواعدُ للحكْمِ علَى مَا يُنقَلُ في طبقاتٍ لاحقةٍ عنْ طبقاتٍ سابقةٍ مِنْ ألفاظٍ، ودَلالاتِ هذه الألفاظِ.

إنَّ العلاقةَ بينَ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ والمعجمِ التّاريخيِّ تُشبهُ العلاقةَ بينَ المَنهجيّةِ والكِتابِ المُقرّرِ، أوْ بينَ اللّسانِ والكلامِ (بمُصطلحِ بعضِ اللّسانيّينَ). فالمُعجمُ التّاريخيُّ هوَ الوُجودُ الإجرائيُّ أوِ المُشخَّصُ لقواعدِ هذا العلْمِ. والأمَّةُ الّتي تُريدُ إعدادَ مُعجمٍ تاريخيٍّ يَقْتَضيها هذا القصْدُ أنْ تُؤسِّسَ لهذا العلْمِ، لأنَّها بهِ ستفرزُ الألفاظَ الصّحيحةَ مِنَ المَصْنوعةِ والمُصَحَّفةِ، ولا سيَّما أنّ الصَّحةَ شرْطُ الجمْعِ في هذا المعجمِ[29]. وبهذا العلْمِ نحكُمُ أيضاً علَى صِحّةِ انتماءِ اللّفظِ إلى الطّبقةِ، ونحكُمُ علَى النُّقولِ في الطّبقاتِ حُكْماً مَبْنيّاً علَى أُسسٍ مَنهجيّةٍ. ثُمَّ نُنشئُ المعجمَ التّاريخيَّ، بلْ سنُنشئُ معجماتِنا كافّةً بالبناءِ علَى أُسسٍ مَنهجيّةٍ واضِحةٍ ودَالّةٍ. فليسَ الجمْعُ غايةَ علْمِ الطّبقاتِ، إنَّما غايتُهُ التَّقْعيدُ وتأسيسُ ضَوابطِ الجَمْعِ، والحكْمُ علَى الألفاظِ وعلاقاتِها في الطّبقةِ الواحدةِ، وبينَ الطّبقاتِ جميعِها.

ثَمَراتُ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ وفوائدُهُ:

البحثُ في ثمرةِ العلْمِ وفائدتِهِ وعَوائِدِه علَى المشْهدِ المَعرفيِّ والعقلِ الإنسانيِّ مِنْ أبرزِ مبادِئِ العلومِ الّتي تَستحِقُّ التَّجليةَ والنَّصَّ؛ إذْ إنَّ تأسيسَ العلومِ يجبُ أنْ يخضَعَ للعلِلِ الغائيَّةِ، وللحاجةِ المَعرفيّةِ المُتَّصلةِ بالإنسانِ وأغراضِه. وتَأتِي أهميّةُ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ مِنْ كونِهِ يَتَّصلُ بأعظمِ وسيلةِ تواصُلٍ إنسانيٍّ وحضاريّ، أقصِدُ اللّغةَ. فاللّغةُ والكلماتُ وعاءٌ لأفكارِ الإنسانِ وعواطفِه وتَجلّياتِه الإنسانيّةِ، وجهازٌ توصيليٌّ لقراراتِه ومعارفِه وأغراضِه. ومِنْ بعدِ ذلكَ فاللّغةُ جسرُ التّواصلِ الحضاريِّ بينَ الإنسانِ وتُراثِه، وبينَ الإنسانِ والحضارةِ الإنسانيّةِ عامّةً. وبها يُنجزُ الإنسانُ الأشياءَ، «فالنّطقُ بالألفاظِ يُشكّلُ، في العادةِ، أمراً مهمّاً، بلِ الحدثَ الرئيسَ في إنجازِ الفعلِ»[30]. وهذهِ الأهميّةُ العامّةُ لهذا العلْمِ تُفضِي إلَى النّظرِ في ثمراتِه الخاصّةِ، أيْ في العوائدِ المعرفيّةِ المُتّصلةِ بمباحثِ هذا العلْمِ خصِّيصَى. ويتأتَّى تلخيصُها في هذهِ العُنْواناتِ الفرعيّةِ:

أوّلاً- توثيقُ الألفاظِ:

وتُعدُّ هذهِ فائدةً مركزيّةً لهذا العلْمِ؛ إذْ تُمكِّنُنا قواعدُ هذا العلْمِ مِنْ فرْزِ الألفاظِ في الطّبقاتِ، والتّوثّقِ مِنْ صحّةِ اللّفظِ في نفسِه. فبهذا العلْمِ نَتوثّقُ مِنْ أنَّ اللّفظَ ليسَ مَصْنوعاً في طبقةٍ مُعيَّنةٍ لأغراضٍ فكريّةٍ أوْ مَنفعيّةٍ أوْ سياقيّةٍ تاريخيّةٍ، أوْ جاءَ مِنْ جرّاءِ تَصحيفٍ أوْ تحريفٍ، وهوَ في حقيقةِ الأمرِ ليسَ في دائرةِ التّداولِ والاستعمالِ. وهذهِ الأُطروحةُ كانتْ سببَ تعجُّبِ الفخرِ الرّازيِّ (ت606هـ) مِنْ تَرْكِ الأُصوليّينَ البحثَ في رُواةِ اللُّغةِ. قالَ: «والعَجَبُ مِنَ الأُصُوليّينَ أنَّهُمْ أقَامُوا الدَّلالةَ علَى أنَّ خَبَرَ الواحدِ حُجّةٌ في الشَّرْعِ، ولَمْ يُقيمُوا الدَّلالةَ علَى ذلكَ، في اللُّغةِ، وكانَ هذا أَوْلَى لأنَّ إثْباتَ اللُّغةِ كالأَصْلِ للتَّمسُّكِ بِخَبَرِ الوَاحِدِ، وبتقديرِ أنْ يُقيمُوا الدَّلالةَ علَى ذلكَ فكانَ مِنَ الواجبِ علَيْهِم أنْ يَبحثُوا عنْ أحْوالِ رُواةِ

اللُّغات والنَّحْو، وأنْ يَتفَحَّصُوا عنْ أَسْباب جَرْحِهِمْ وتعديلِهم كَمَا فَعَلُوا ذلكَ في رُواةِ الأَخْبارِ. لكنَّهُم تَرَكُوا ذلكَ بالكُليّة مَعَ شِدّة الحاجة إليْه، فإنَّ اللُّغةَ والنَّحْوَ يَجْريانِ مَجْرَى الأَصْلِ للاسْتدلَالِ بالنُّصُوص»[31].

وينطبقُ الطّرْحُ الآنفُ علَى دَلالة اللّفظ أيضاً. وهذا يَقفُكَ علَى أهميّة هذه الأُطْروحة في قضيّة التّوثّق منَ التّفاسير والشُّروحات الّتي نجِدُها في الرُّقْعة التّاريخيّة والجُغْرافيّة المُمتدّة. أقصدُ تلكَ الّتي يتوقَّفُ الفهْمُ والقصْدُ فيها علَى وضوح دَلالاتِ هذه الألفاظِ الّتي نجِدُها في المُعجماتِ في طبقاتٍ لفظيّةٍ مُمتدّةٍ.

فعلْمُ الطّبقاتِ هُنا يفحَصُ اللّفظَ في نفسه، ويفرزُ اللّفظَ الحقيقيَّ منَ الزَّيْف. وأقصدُ بالحقيقيِّ اللّفظَ المَوْضوعَ منَ الجماعة اللّغويّة، والدّاخلَ في صَعيد تداولِهمْ واسْتعمالِهمْ وتعاملِهمْ التواصليِّ اللّغويِّ. هوَ باخْتصار: اللّفظُ المُفعَّلُ حقيقةً. وبه فهذا العلْمُ يوفِّرُ للمعجم التّاريخيِّ المادةَ الحقيقيّةَ الّتي تَستحقُّ أنْ تدخُلَ في مُدوَّناتِهمْ الرّاصدة، وبهذا لا يجمَعُ المعجمُ التّاريخيُّ الزائفَ منَ الألفاظِ الّتي لَا تَنتمي إلَى الطّبقة، ولا تُعبّرُ عنْ تفاعُلِ الإنسانِ في الرّقعة التّاريخيّة والجُغرافيّة، ولا تعكسُ أنْساقَ تفكيرِه في هذه الحقَبِ الزّمنيّة. وبغير التّبصُّر في هذا العلْم، سينقُلُ المعجمُ التّاريخيُّ ألفاظاً صَحيحةً وأُخَرَ غيرَ صَحيحةٍ، وستنشُرُ غيرُ الصّحيحة منْها تضليلاً معرفيّاً عميقاً يشْحَنُ الدّراساتِ اللّغويةَ الّتي تقدِّمُها الأجيالُ اللّاحقةُ. ثُمَّ إنَّ هذه الألفاظَ الّتي لَا تُعبِّرُ عنْ واقع الإنسانِ في سياقِه التّاريخيِّ والجُغرافيِّ، ستصِلُ إلَى المُتلقّي وسيُنْجزُ بها أشياءَهُ وأفكارَهُ ومعتقداتِه وقراراتِه وتصرُّفاتِه، وفي المُحَصِّلِ: سيشكِّلُ بها وعْيَهُ للحاضرِ والمَاضي.

وإذا أردْتُ أنْ أُمثّلَ هذه القضيّةَ مثالاً كاشفاً، فانْظرْ إلَى كلمة «خَبَصَ»، ستجِدُ أنَّها في الطّبقاتِ الأربعِ الأُولَى تدُورُ علَى معنَيَينِ رئيسَيْنِ[32]:

1- فعلُكَ طعامَ الخَبيصِ.

2- خلْطُ الشّيءِ بالشّيءِ.

ولكنْ ظهَرَ لهذا اللّفظِ في الطّبقةِ الخامسةِ معنىً جديدٌ لا يتّصِلُ بالمعاني المعروفةِ في الطّبقاتِ السّابقةِ، وهوَ الموتُ والرُّعْبُ والفَزَعُ[33].

فهلْ يكونُ هذا مِنْ بابِ الوَضْعِ المُسْتأْنَفِ أوِ المُرْتَجلِ لهذا اللّفظِ أوْ أنَّهُ وقَعَ خطأٌ أوْ لَبْسٌ مَا في هذهِ الطّبقةِ (أقصِدُ الخَامسَةَ)؟

وللإجابةِ عنْ هذا السّؤالِ بقواعدِ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ، نقِفُ أولاً أمامَ مجموعةٍ مِنَ الاحْتمالاتِ:

1- أنَّهُ حدَثَ وضْعٌ مُسْتأنفٌ لهذا اللّفظِ في الطّبقةِ الخامسةِ، فيكونُ مِنَ المَقبولِ علْميّاً أنْ يَظهَرَ هذا المَعنَى المُباينُ تماماً للمَعاني السّابقةِ في هذهِ الطّبقةِ.

2- أنَّهُ حدَثَ نقْلٌ لمناسبةٍ في هذا اللّفظِ، فتوسَّعَ وشمِلَ معنىً جديداً في هذه الطّبقةِ.

3- أنَّهُ وقَعَ لَبْسٌ أوْ خطَأٌ مَا في تَثْبيتِ هذا اللّفظِ إزاءَ هذا المعنَى في هذهِ الطّبقةِ، وفي نَقلِهِ عنِ الطّبقاتِ الآنفةِ.

ويمكِنُ بالسَّبْرِ والتّقْسيمِ العقليّيْنِ أنْ نُعالِجَ هذهِ الاحْتمالاتِ بثِقافٍ علْميٍّ نَتَهدَّى بهِ سبيلَ الحُكمِ. أمَّا الاحتمالُ الأوّلُ، فاحتمالٌ قويٌّ، وهو إجرائيّةٌ صَحيحةٌ تحدُثُ في الظّاهرةِ اللّغويّةِ عامّةً. ولكنْ لا بدَّ هُنا مِنْ تَحكيمِ قاعدةِ الاسْتعمالِ، أقصِدُ أنْ نُثبتَ أنَّ هذا اللّفظَ مُستعمَلٌ في المُحيطِ التّداوليِّ للجماعةِ

اللّغويّة في هذه الطّبقة، وأنَّـهُ مُستعمَلٌ في الحَقْل الـدَّلاليِّ المُتَّصل بـالمعنَى الجديد، وهذا مَقصُودي بـقـاعدة الاسْتعمـال. وهذه الطّبقةُ تَمتدُّ في حقْبة زمنيّة كبيرة، فهيَ تشمَلُ القرْنَين السّابعَ والثّامنَ (600 – 799هـ). ومراجعةُ مَا أُلِّفَ في هذه الحقْبة الواسعة بجُهْد شخْص واحد عسرٌ ويُشبهُ التّكليفَ بالمُحال. لذلكَ لجأْتُ إلَى مصادر الكُتب الإلكترونيّة، وإلَى البرامج الحاسوبيّة الّتي تَجْمَعُ أعداداً هائلةً منَ الكتب العربيّة، واستعنْتُ بها في البَحث عنْ هذا اللّفظ في مصادر هذه الطّبقة. وقدْ شَملَ البحثُ الحاسوبيُّ أعداداً هائلةً منَ الكُتب والمصادر الّتي ظهَرَتْ في هذه الحقْبة الزّمنيّة، وفي المَواضيع العلميّة المُتَوافرة جميعها. فبحثْتُ في مصادر التّفسير، وعلوم القرآن، وعلْم الكلام والعَقيدة، والفِرَق والنِّحَل، ومُتون الحديث، وكتب علْم الحديث، وشُروح الحديث، وكتب تخريج الحديث، والعلل والسُّؤالات، وكتب أصول الفقه، وكتب الفقه عامّةً، وكتب الفَتاوَى، وكتب التّاريخ والسِّيَر، والتّراجم والطّبقات والأنْساب، والجُغْرافيا والبُلْدان والرِّحلات، وكتب الأدب والبلاغة، وكتب النّحْو والصَّرْف وعلوم اللُّغة. وبعدَ البحث لمْ أجدْ هذا اللّفظَ بهذا المعنَى، وإنَّما وجدْتُهُ في الحقل الدّلاليِّ الثّابت لهُ في الطّبقات كلِّها، أيْ بالمَعْنَيين المُومَى إليهمَا آنفاً. وهذا يَدفَعُ الاحتمالَ ويَمْنَعُهُ.

أمَّا الاحتمالُ الثّاني، أقصِدُ حدوثَ نقْل لمناسَبة في هذا اللّفظ، فتوسَّعَ وشَملَ معنىً جديداً في هذه الطّبقة. فهذا احتمالٌ أبعدُ منَ الأوّل، وهوَ مَدفوعٌ بعدَم وجود مناسبة بينَ الحقْل الدّلاليِّ الثّابت لهذا اللّفظ في الطّبقات الأرْبع، وبينَ الحقل الدَّلاليِّ الّذي ظهَرَ فيه اللّفظُ في الطّبقة الخامسة. إضافةً إلَى دَفْعه بقاعدة الاسْتعمال وبالاسْتقراء الآنف.

فبَقيَ بالسَّبْر والتّقسيم الاحتمالُ الثّالثُ، وهوَ أنَّهُ وقَعَ لَبْسٌ أوْ خطأٌ ما في تَثبيت هذا اللّفظ إزاءَ هذا المَعنَى في هذه الطّبقة، وفي نقلِه عن الطّبقات الآنفة.

ولتَرجيحِ هذا الاحتمالِ يجبُ أنْ نبحَثَ عنْ ألفاظٍ قريبةٍ مِنْ بناءِ هذا اللّفظِ، وأن تكونَ في الحقلِ الدّلاليِّ الغريبِ الّذي ظهَرَ في الطّبقةِ الخامسةِ (= الرُّعبُ). وبالبحثِ وجدْتُ هذا اللّفظَ، وهو (جَنَّصَ)، ومِنْ معانيهِ «ماتَ»، وجَنّصَ هرَبَ مِنَ الفَزَعِ[34]. فيبقَى أنّ بعضَ مَنْ ألّفَ في المعجماتِ في الطّبقةِ الخامسةِ قدْ صَحّفَ لفظَ (جَنّصَ). وذكَرَ صاحبُ اللّسانِ قولَ عُبيدٍ المرّيِّ:

لمّا رآني بالبَرازِ حَصْحَصا ... في الأرضِ مِنّي هَرَباً وخَلْبَصا

وكادَ يَقضي فَرَقاً وخَبَّصا ... وغادرَ العَرْماءَ في بيتٍ وَصَى

ثُمَّ قالَ: والتّخْبيصُ: الرُّعبُ[35]. والظّاهرُ أنَّهُ تَصحيفٌ، وقدْ جاءَ هذا البيتُ في معجماتِ الطّبقاتِ السّابقةِ بلفظِ (جَنّصا) بالجيمِ المُعجمةِ[36]. ومِمَّنْ تنبَّهَ لذلكَ ونَصَّ عليْهِ الزَّبيديُّ في التّاجِ، وهذا يَدُلُّ علَى كونِهِ مُعجماً دقيقاً، وفيهِ تحقيقاتٌ علميّةٌ قدِ ابْتناها علَى مِثْلِ قواعدِ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ[37].

فائدةٌ في فَهْمِ النّصوصِ في حالِ تغيرِ دَلالاتِ الألفاظِ:

قدْ تَتغيّرُ الدَّلالاتُ في طبقاتٍ معيّنةٍ، فيكونُ فهمُ النّصِّ في طبقتِهِ الزّمنيّةِ مُبايناً لفهمِهِ في طبقاتٍ لاحقةٍ، فيأتي هذا العلْمُ ليحدِّدَ المَعانيَ وتغيُّراتِها وتطوّرَها في كلِّ طبقةٍ، وبهِ يمكنُنا فهمُ النّصوصِ فَهماً صَحيحاً مُنتمياً إلَى المَعنَى الثّابتِ في طبقةِ النَّصِّ.

فائدةٌ في توثيقِ الشِّعرِ:

يقدِّمُ لنا هذا العلْمُ أيضاً أداةً علميّةً كاشفةً، يمكنُ بها أنْ نُوثِّقَ الشِّعرَ، وأنْ ندرُسَ نسبتَه إلَى شاعرٍ مُعيّنٍ، أوْ طبقةٍ زمنيّةٍ معيّنةٍ. وأنْ نحكُمَ علَى هذهِ النّسبةِ رفْضاً أوْ قَبولاً بطبقاتِ ألفاظِهِ. وأنْ نَتوثَّقَ مِنْ ثباتِ ألفاظِ الأبياتِ، أوْ مِنْ حدوثِ تغييرٍ في ألفاظِها.

فائدةٌ في تَحقيقِ ألفاظِ الحديثِ الشّريفِ:

وكذلكَ يجبُ أنْ ينْضَمَّ هذا العلْمُ إلَى قواعدِ الكَشْفِ عنْ ألفاظِ الحديثِ الشّريفِ، والحكْمِ علَى صِحّةِ انتماءِ هذهِ الألفاظِ إلَى طبقةٍ زمنيّةٍ معيّنةٍ. وبهذا نكتشِفُ حدوثَ تغييرٍ في ألفاظِ الحديثِ، ونحدِّدُ الطّبقةَ الّتي تغيَّرَتْ فيها، ثُمَّ بمراجعةِ السَّنَدِ نعرِفُ مَنْ قامَ بتغييرِ اللّفْظِ. وهذا أَمْرٌ ضروريٌّ في تَثْبيتِ نسبةِ النّصِّ النَّبَويِّ، لأنَّ التّغييرَ في اللَّفظِ ربَّما يكونُ في موضعِ الاحْتجاجِ في النّصِّ النّبويِّ. وكانَ هذا الاعْتبارُ ماثلاً في بَصائرِ نُقّادِ الحديثِ الكِبارِ، فربَّما رَفَضُوا نِسبةَ حديثٍ إلَى النّبيِّ (صلَّى **اللهُ** عليْهِ وسلَّمَ)؛ لأنَّ ألفاظَهُ لا تُشبِهُ ألفاظَ النّبيِّ (صلَّى **اللهُ** عليْهِ وسلَّمَ)، ولا تَنتمِي إلَى حَلْقةِ الألفاظِ المُستعملةِ في الأحاديثِ النّبويّةِ الثّابتةِ. مثالُهُ ما أَخْرجَهُ ابنُ عَديٍّ بسندِهِ عنْ أنسِ بْنِ مالكٍ، قالَ: قالَ رسولُ **اللهِ** (صلَّى **اللهُ** عليْهِ وسلَّمَ): مَنْ أبصَرَ سارِقاً يَسرِقُ سرِقةً صغرَتْ أَمْ كبرَتْ فكتَمَ عليْهِ مَا يسرِقُ ولمْ ينذِرْ بِهِ ... إلَخ. ثُمَّ قالَ ابنُ عَديٍّ: وهذا بهذا الإسْنادِ باطِلٌ، وهذهِ الألفاظُ الّتي ذكَرَها في هذا الحديثِ لَا تُشبِهُ ألفاظَ رسولِ **اللهِ** صلَّى **اللهُ** عليْهِ وسلَّمَ[38].

ومثالُهُ أيضاً مَا جاءَ في كتابِ «الاسْتذكارِ» لابْنِ عبدِ البَرِّ (ت463هـ). ذكَرَ حديثَ عَبدِ الرَّزّاقِ عنِ الثَّوْرِيِّ، عنْ سليمانَ بْنِ الشَّيبانيِّ، عنْ يزيدَ الأَصَمِّ، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجلاً سَأَلَ رسولَ رسولَ اللَّـهِ صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فقالَ: أَحُجُّ عَنْ أَبِي. قالَ: نَعمْ إنْ لمْ تَزِدْهُ خَيْراً لَمْ تَزِدْهُ شَرّاً. قالَ أَبُو عُمَرَ: هذا الحديثُ قدْ أنكرُوهُ علَى عبدِ الرّزّاقِ وخطَّؤُوهُ فيهِ؛ لأَنَّهُ حديثٌ لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ عنِ الثَّوْرِيِّ غيرُهُ ... وقالُوا: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ لا يُشْبِهُ أَلفاظَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّـهُ عليْهِ وسلَّمَ). وَمُحَالٌ أَنْ يَأْمُرَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّـهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِما لَا يَدْرِي أَيَنْفَعُ أَمْ لا[39]. وقالَ ابْنُ دَقيقِ العِيدِ (ت 702هـ) في هذا النّطاقِ، عندَ حديثِهِ عنِ الحديثِ الموضُوعِ أوِ المُختَلَقِ

«وأهلُ الحَديثِ كثيراً ما يَحكُمونَ بذلكَ باعْتبارِ أُمُورٍ تَرجِعُ إِلَى المَرْوِيِّ وألفاظِ الحَديثِ. وَحَاصِلُهُ يَرجِعُ إِلَى أَنَّهُ حصَلَتْ لَهُم لِكَثْرَةِ مُحاوَلةِ أَلْفَاظِ الرَّسُولِ (صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ) هيئةٌ نَفْسانيّةٌ أَوْ مَلَكةٌ يَعْرِفُونَ بِها مَا يَجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ أَلْفَاظِ النَّبِيِّ (صلَّى اللهُ عليْهِ وسلَّمَ) ومَا لَا يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ أَلْفَاظِهِ»[40].

فائدةٌ في تَحقيقِ نِسْبةِ المَخطوطاتِ إِلَى المُؤلّفينَ:

كمَا يُقدِّمُ هذا العلْمُ فائدةً عظيمةً في تَثبيتِ نسبةِ المَخطوطاتِ إِلَى المُؤلّفينَ، ويُعدُّ أداةَ بحثٍ ضروريّةً في دراسةِ نسبةِ الكتبِ إِلَى العُلماءِ. فربَّما وقَفَ المُحقّقُ حائراً في نسبةِ المُخطوطِ إِلَى مُؤلِّفَيْنِ أَوْ أكثرَ في عُصورٍ مُتعدّدةٍ، فيكونُ هذا العلْمُ منَ المُرَجِّحاتِ القويّةِ في إثباتِ النِّسبةِ بدراسةِ طبقاتِ ألفاظِ المَخطوطِ، وبالحكْمِ علَى تَوافقِها معَ الطّبقةِ الزّمنيّةِ للمُؤلِّفِ.

فائدةٌ في إثباتِ نِسبةِ معنىً إلى عالمٍ في طبقاتٍ آنفةٍ:

كثيراً ما تجِدُ في معجماتِ طبقاتٍ مُتأخِّرةٍ نِسبةَ معنىً ما إِلَى عالمٍ في الطّبقاتِ المُتقدّمةِ، وهذهِ النِّسبةُ لَا تُسلَّمُ هكَذا منْ غيرِ فحْصٍ ودراسةٍ. وهذا العلْمُ يُقدِّمُ أداةً كاشفةً تُمكّنُنا منْ دراسةِ هذهِ النِّسبةِ والحُكمِ عليْها، قَبولاً أَوْ رفْضاً، بمراجعةِ اللّفظِ في الطّبقةِ السّابقةِ، وتَتبُّعِ التّغيُّرِ في المَعنَى، وتَتبُّعِ نُقولِ العلماءِ، ومُراجعةِ طبقةِ العالمِ الّذي نُسِبَ إليْهِ المعنَى، ومراجعةِ الطّبقةِ الّتي تَليها. بهذا يُمكِنُ أنْ نَتوثَّقَ منْ صِحّةِ نسبةِ المعنَى إِلَى علماءِ الطّبقاتِ المُتقدّمةِ.

ومثالُ هذهِ الأُطروحةِ قولُ بعضِهِمْ: (يُحبِّذُ، ولا تُحبِّذْ). لمْ أجِدْهَا في الطّبقاتِ الأرْبعِ الأُولَى، وجاءَتْ في الطّبقةِ الخامسةِ، نقلَها الصَّغانِيُّ (ت650هـ) عنِ الفَرّاءِ (ت207هـ) قالَ: لا تُحَبِّذْني، أيْ لا تَقُلْ لي: حَبَّذا[41]. فالصَّغانيُّ (منَ الطّبقةِ الخامسةِ) يَنقُلُ معنىً عنِ الفَرّاءِ (منَ الطّبقةِ الثّانيةِ). وقدْ بحثْتُ، في حُدودِ اطّلاعِي، في كتبِ الفَرّاءِ المُتوافرةِ، فلمْ أجِدْ هذا المَعنَى، ثُمَّ بحثْتُ في مصادرِ

الطّبقةِ الثّانيةِ، فلمْ أجِدْ مَنْ نَصَّ علَى هذا التّركيبِ وهذا المَعنَى، ثُمَّ بحثْتُ في مصادرِ الطّبقةِ الثّالثةِ، فلمْ أجِدْ هناكَ أيضاً شيئاً، وكلُّ هذا في حُدودِ اطّلاعي. ويَقْضي هذا بعدمِ قَبُولِ نسبةِ هذا التّركيبِ وهذا المَعنَى إلَى علماءِ الطّبقةِ الثّانيةِ ومنهمْ الفَرّاءُ. فلوْ كَثُرَ مثلُ هذا النَّقلِ الغريبِ منَ الصّغانّيِّ، لحُكِمَ عليْهِ بالتّساهلِ. فالأَوْلَى بالنّقلِ عنْ علماءِ الطّبقاتِ المُتقدّمةِ مَنْ هُمْ في زَمانِهِمْ، أوْ في الطّبقاتِ القريبةِ منهُمْ ممَّنْ لهُمْ عنايةٌ بجمْعِ علْمِ هؤلاءِ الأئمّةِ. أمّا أنْ يَنفردَ عالمٌ بروايةِ لفظٍ أوْ معنىً عنْ إمامٍ كبيرٍ في طبقةٍ مُتقدمةٍ، ثُمَّ نجدُ أنَّ علماءَ الطّبقاتِ القريبةِ الّذينَ همْ أَوْلَى بجمْعِ فرائدِهِ، لمْ يَذكرُوا شيئاً عنْ هذا المَنْقولِ، فهذا أمْرٌ يدعُو إلَى السُّؤالِ والشَّكِّ في صِحّةِ النّقلِ؛ لأنّ قَبولَه عَسِرٌ، ويحتاجُ إلَى قرائنَ مَتينةٍ لإثباتِ صحّةِ هذا التفرّدِ. مَعْنايَ بهذا أنّ الاقتناعَ باطّلاعِ عالمٍ متأخِّرٍ علَى نقْلِ عنِ المتقدِّمينَ لمْ يطَّلِعْ عليْهِ العلماءُ كلُّهم في الطّبقاتِ المُتقدّمةِ، ولا العلماءُ في طبقةِ النّاقلِ، أمْرٌ معَ إمكانِهِ عَسِرٌ ومُعْضِلٌ، والأصْلُ فيهِ عدمُ القَبولِ. وإنّما يَحتاجُ قَبولُهُ إلَى قرائنَ صريحةٍ ودالّةٍ وصحيحةٍ ومُعْتَبرةٍ.

فائدةٌ في مَعرفةِ الضّابطِ أوِ المُتساهلِ في جمْعِ معاني الألفاظِ منَ العلماءِ في الطّبقاتِ:

ويُمكِّنُنا هذا العلْمُ أيضاً منْ مُتابعةِ نُقُولِ العلماءِ والرُّواةِ، ومنَ الحُكمِ علَى نسبةِ ضَبطِهِمْ، ومنْ تمييزِ الضّابطِ منهُمْ منَ المُتساهلِ، والمُتَوثِّقِ منَ المُتَلقِّنِ فقطْ. فإذَا ثَبتتْ لهُ روايةُ المَناكيرِ منَ المَعاني والألفاظِ، ثُمَّ كَثُرَ مُنهُ هذا، فالأَصْلُ العلْميُّ يُوجبُ تَرْكَ الأَخْذِ عنْهُ. ومثالُ ذلكَ في مَعنَى الفعْلِ (برَّدَ). هوَ في الطّبقتَينِ الأُولَى والثّانيةِ بمَعنَى صَيَّرَ الشّيءَ بارِداً، والبَرْدُ ضدُّ الحَرِّ. ويَظهَرُ لهُ في الطّبقةِ الثّالثةِ مَعنىً جَديدٌ هوَ (سَخَّنَ)؛ فيكونُ منَ الأَضْدادِ[42]. وقدْ أرجَعَتْ بعضُ معجماتِ الطّبقةِ الرّابعةِ هذا المعنَى إلَى قُطْرُبٍ (ت206هـ)[43]. وهذا المعنَى منَ

الغرائبِ المَناكيرِ. وإنَّما حَكَمْتُ بذلكَ لأنَّ أحداً مِنَ العلماءِ المعروفينَ بالرّوايةِ لم يَنقلْ هذا المعنَى لهذا الفِعْلِ، لَا في الطّبقةِ الأُولَى ولَا الثّانيةِ كالأصْمَعيِّ مثَلاً، ولَا ذكرَهُ غيرُهُ مِنْ كبارِ أوْعيةِ الرّوايةِ في اللُّغةِ. وإنَّما انفرَدَ بهِ قُطْرُبٌ، إنْ صَحّتِ النِّسْبةُ إليْهِ. وقدْ شَكَّكَ علماءُ الطّبقاتِ في هذا المعنَى ورَدُّوهُ، فهذا معنىً مُنكَرٌ مِنْ قُطْرُبٍ، ولوْ كَثُرَتْ روايةُ المَناكيرِ في الألفاظِ والمعاني عنْهُ، لوَجَبَ تَرْكُ الأَخْذِ عنْهُ في روايةِ الألفاظِ ودلالاتِها.

فائدةٌ في دِراسَةِ ثقافةِ المُجْتمعِ:

يُمكِّنُنا هذا العلْمُ أيضاً مِنْ دراسةِ البِنَى العلْميّةِ والفكريّةِ والثّقافيّةِ والاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ والاقتصاديّةِ في مُجتمعٍ ما. فهذهِ الألفاظُ وهذهِ الدَّلالاتُ تُظهِرُ هذهِ البِنَى الّتي تُشكِّلُ الوعْيَ الاجْتماعيَّ، وقوانينَ مُمارسةِ الحياةِ في مُجتمعٍ ما. كمَا تُظهِرُ حقيقةَ العقلِ وحركةَ العُلومِ في هذهِ المُجتمعاتِ، وتصنيفَها في الجدولِ الحضاريِّ والثّقافيِّ. ويُمْكِنُنا برصْدِ التّطوّراتِ في المَعاني والألفاظِ، أنْ نَرْصُدَ أبرزَ التّغيُّراتِ في أنْحاءِ الوَعْيِ الجَمْعيِّ.

فائدةٌ في التَّشْخِيصِ التّاريخيِّ «دراما تاريخيّةٌ»:

التَّشْخِيصُ التّاريخيُّ (الدّرَامَا التّاريخيّةُ) هو في أصْلِهِ تأْريخٌ لشخصيّاتٍ مَا أوْ أحداثٍ قدْ مَضَتْ، فيَحْسُنُ أنْ نَختارَ أكثرَ ألفاظِ هذا التّمثيلِ والتّشخيصِ والسَّرْدياتِ التّاريخيّةِ مِنَ الطّبقاتِ المُناسبةِ لها. وعلْمُ طبقاتِ الألفاظِ يُسْهِمُ في تقديمِ ما يُناسِبُ العملَ «الدَراميَّ» التّاريخيَّ، والسّردياتِ التّاريخيّةَ عامّةً مِنْ ألفاظٍ تَنتمِي إلَى الطّبقةِ الزّمنيّةِ الّتي يُعبِّرُ عنْها التّشخيصُ التّاريخيُّ «العملُ الدّراميُّ».

زِدْ علَى هذا مَا سَطَّرَهُ مُنظِّرُو المعجمِ التّاريخيِّ مِنْ جَدْوَى هذا المعجمِ وفوائدِهِ وعوائدِهِ، لأنَّها تُعَدُّ كذلكَ مِنْ فوائدِ هذا العلْمِ وعوائدِهِ[44].

المبحثُ الثّاني: علْمُ طبقاتِ الألفاظِ: القَواعدُ المَرْكَزيّةُ

القِسْمُ الأَوّلُ: قاعدةُ التّفرُّدِ والمُتابعةِ

القِسْمُ الثّانِي: قاعدةٌ في التَّصْحِيفِ والتَّحْرِيفِ

القِسْمُ الأوّلُ: قاعدةُ التّفرّدِ والمُتابعةِ

العَملُ المُعجميُّ في أصْلِهِ حالةُ روايةٍ للألفاظِ، فلَا يَفترقُ في قواعدِ ضَبطِهِ عنْ قواعدِ ضبْطِ الرِّوايةِ. فهوَ دَعْوَى بأنَّ العَرَبَ اسْتعملتْ هذا اللّفظَ في هذا المَعنَى وفي هذا الحقْلِ الدَّلاليِّ. لذلكَ فهوَ مُفْتقرٌ إلَى قواعدَ تضبطُ هذهِ الدَّعوَى. وقدْ صرَّحَ الفخْرُ الرازيُّ (ت606هـ) بأنَّ النَّقْلَ سبيلُ معرفةِ اللّغةِ[45]. لِذَا بذَلَ علماؤُنا في مَذْخورِنا التّراثيِّ جُهوداً مَنْهجيّةً عميقةً في فحْصِ روايةِ النّصوصِ، حتَّى اسْتقامَ لهُمْ علمٌ وقواعدُ في نقْدِ الرّوايةِ مِنْ حيْثُ الثّبوتُ أوْ عدَمُ الثّبوتِ، في وُسْعِنا الاستفادةُ منْها وتطْويرُها في نقْدِ الرّوايةِ المُعجميّةِ الّتي تَسعَى هذهِ الدّراسةُ إلَى تحْقيقِها. وأنتَ واجدٌ هذهِ البصائرَ العميقةَ في أكثرِ تطبيقاتِ المُحدِّثينَ المُسْلمينَ مِنْ نَقَدةِ روايةِ الحديثِ الشّريفِ، وكذلكَ مِنْ نقَدَةِ الرّوايةِ التّاريخيّةِ. وقدْ تَنَبّهَ علماءُ اللُّغةِ الأَقْدمونَ إلَى أَهميّةِ نَقْدِ روايةِ الألْفاظِ مِنْ خلالِ أدَواتِ علْمِ روايةِ الحَديثِ. وأنتَ واجدٌ كثيراً مِنْ هذهِ الأنْظارِ في نَقْدِ روايةِ الألْفاظِ في المُزْهرِ للإمامِ السُّيوطيُّ[46].

وقدْ توقَّفَ نَقَدَةُ روايةِ الحديثِ طَويلاً في تَطْبيقاتِهِمْ عنْدَ مَسْألةِ التّفرُّدِ والمُتابَعةِ، وجَهَدُوا في تقْعيدِها وضَبْطِ فُصولِها لتنتقلَ في إجرائيّاتِهِمْ إلَى أَداةِ نقْدٍ عميقةٍ في سُؤالِ الثّبوتِ والضّعفِ في الرّوايةِ. وقدَّمُوا في هذا المجالِ تآليفَ كثيرةً تُنْبِئُ عنْ قيمةِ هذهِ القاعدةِ في نقْدِ الرّوايةِ مِنْ مِثلِ الأفرادِ، والفوائدِ المُنتَخبَةِ، وغرائبِ مالكٍ، وغيرِها تجِدُهُ في بطُونِ كتبِ نقْدِ الرّوايةِ[47].

وتتّصلُ مسألةُ التّفرّدِ والمُتابعةِ عندَ النّقَدَةِ الكِبارِ بالسِّياقِ التّاريخيِّ (= الطَّبَقيِّ) وبالأعْرافِ العلميّةِ والمنهجيّةِ للرّوايةِ. ففي الطّبقاتِ الأُولَى لمْ تكُنِ الأعرافُ العلميّةُ والمنهجيّةُ تقصِدُ في عللِهَا الغائيّةِ إلَى مجرّدِ جمْعِ الرّواياتِ

في دواوينَ، وإنّما القصْدُ العمَلُ، أو الاعتمادُ علَى هذهِ المَرويّاتِ في طَوارِئِ المَسائلِ والفَتاوَى. فقلَّ المُكْثرونَ مِنَ الرّوايةِ، وصارَ التّعويلُ علَى الإئْتساءِ والعمَلِ، وصارَ هذا النّحْوُ مِنَ الوُكْدِ دَيْدَنَ المُقْتَبسينَ والقَافينَ علَى الآثارِ. فإذَا وقَعَ التّفرّدُ في هذه الطّبقاتِ، لمْ يكُنْ داعياً إلَى الشّكِّ في صِحّةِ الرّوايةِ، لأنَّهُ ينسجِمُ معَ الأعْرافِ العلميّةِ والمنهجيّةِ في هذهِ الحِقبةِ التّاريخيّةِ[48].

أمَّا في الطّبقاتِ المُتأخِّرةِ، فصارَ القصْدُ جمْعَ الرّواياتِ وتدوينَها، فكثُرتْ مخارجُ الرّوايةِ ومَداراتُها، وهُنا كثُرَ طلَبُ الرّوايةِ، واعتُمِدَ علَى مصادرِ الطّبقاتِ الأُولَى، وصارَتْ الرّوايةُ علْماً يُقصَدُ لذاتِه، وحالةً مِنَ التّجميعِ والتّحَمُّلِ لأجلِ الدّراسةِ والنّقْدِ. وهُنا تَغيَّرَتِ الأعرافُ العلميّةُ والمنهجيّةُ. فلا غرْوَ أنْ يُثيرَ التّفرّدُ في هذهِ الطّبقاتِ غَرابةً وشَكّاً في صِحّةِ النّقلِ[49]. فكلّما قَويَتْ الدّاعيةُ إلَى المُتابعةِ، صارَ التّفرّدُ علامةً علَى ضَعْفِ الرّوايةِ.

وهذا الأَمْرُ الّذي أَسَّسَ لهُ نَقَدَةُ الحديثِ الشّريفِ الكِبارُ، يمكنُ جعلُهُ ضابطاً منهجيّاً في نقْدِ روايةِ الألفاظِ في المُعجماتِ العربيّةِ. أقصِدُ النّظرَ في سياقاتِ التّفرّدِ، وسياقِ العالِمِ المُتفرِّدِ بالرّوايةِ. وبالتّتابُعِ المَنهجيِّ أقسِّمُ التّفرّدَ ثلاثةَ أقسامٍ مَركَزيّةٍ:

أوّلاً- التّفرّدُ المُطْلقُ:

يَنقُلُ العالمُ هنا مَادَةً عنِ العرْبِ، ويتفرَّدُ بهذا النّقلِ. فهوَ يقرِّرُ وَضْعاً لُغويّاً (=لفظٌ+معنىً) مُعيّناً، ثُمَّ يَدَّعِي أنَّ هذا الوَضْعَ اللّغويَّ ثابتٌ في اسْتعمالِ العرَبِ. والمنهجُ هُنا أنْ يُنظَرَ في أمرَينِ:

- السِّياقُ الطّبقيُّ: فإنَّ تفرُّدَ العلماءِ في الطّبقاتِ الّتي تتَّسِمُ بمباشَرةِ الرّوايةِ عنِ العربِ، لَا يُثيرُ غَرابةً في مناهجِ النّقْدِ، فهوَ ينسجِمُ معَ النَّسَقِ المنهجيِّ

لهذه الطّبقة. لقدْ شَعَرَ العربُ بتفوُّقِ لغتِهم، وجَهَدُوا في حمايتِها مِنْ عاديةِ التّغييرِ واللّحْنِ، ونَشِطُوا في غايةٍ أُخرَى في خِدمةِ القُرآنِ الكريمِ والسّنّةِ المُطَهَّرةِ، فاجْتهدُوا، مِنْ جَرَّا ذلكَ، في جمْعِ اللّغةِ مِنْ مصادرِها بشَرْطِ النّقاءِ اللُّغويِّ[50]. وقامَتْ حركةُ التّأليفِ في هذهِ الطّبقاتِ (القرنُ الثّاني والثّالثُ) علَى الرّحلةِ إلَى الباديةِ، أوْ علَى الاتِّصالِ بالأعْرابِ الّذينَ يفِدُونَ إلَى الحاضرةِ بعْدَ التّثبّتِ مِنْ تحقّقِ شرْطِ النّقاءِ اللُّغويِّ. وكانَ مِنْ ثمرةِ هذهِ الرّحلةِ وهذا الاتِّصالِ مجموعةٌ مِنَ الكتبِ والرّسائلِ مَهّدَتِ الطّريقَ لنشْأةِ المُعجماتِ العربيّةِ[51].

- الشّخصيّةُ العلميّةُ: النّظرُ هُنا إنّما يكونُ إلَى السّياقِ العلميِّ للعالمِ الّذي تفرَّدَ بالرّوايةِ، فثَمّةَ فرْقٌ بينَ عالمٍ معروفٍ بالرّوايةِ، ولهُ جُهودٌ مشْهودةٌ في الرّحلةِ والاتّصالِ وجمْعِ اللُّغةِ، وبينَ عالمٍ غيرِ معروفٍ بالطَّلَبِ، أوْ قُلْ: هوَ غيرُ مُتخصِّصٍ في جمْعِ اللُّغةِ مِنْ مَظانِّهَا. ولا يسُوغُ هُنا إهمالُ شرْطِ العدالةِ أيْضاً في راوِي ألفاظِ اللّغةِ ومعانيهَا. وهذا شرْطٌ لمْ يُهْملْهُ علماءُ اللّغةِ. قالَ ابْنُ فارسٍ (ت395هـ) عنْ تَحمُّلِ اللّغةِ: تؤخَذُ سَماعاً مِنَ الرُّواةِ الثِّقاتِ ذَوِي الصِّدقِ والأَمانةِ، ويُتَّقَى المَظْنونُ... فَليَتَحرَّ آخذُ اللّغةِ وغيرِها مِنَ العُلومِ أَهْلَ الأمانةِ والثّقةِ والصّدقِ والعَدالةِ[52]. وقالَ ابْنُ الأَنْباريِّ: «اعْلَمْ أنّهُ يُشتَرطُ أنْ يكونَ ناقلُ اللّغةِ عَدْلاً، رَجلاً كانَ أوِ امْرَأَةً»[53]. ولكنّ الاقتصارَ علَى عدالةِ الرّاوِي غيرُ مستقيمٍ بحَسَبِ رؤيةِ هذهِ الدّراسةِ، بلْ لَا بدَّ مِنَ النّظرِ في سائرِ أَحْكامِ الشّخصيّةِ العلميّةِ. أقصِدُ القرائنَ والشُّهرةَ بالطَّلَبِ.

وبهَذا يَظْهَرُ أنَّ مُطْلَقَ التّفرُّدِ ليسَ سَبباً لردِّ الرّوايةِ، إنّما يدُورُ الأمْرُ علَى قرائنِ هَذا التّفرّدِ. ولِمِثْلِ هذا قالَ الأَصْفهانيُّ (ت688هـ) في رَدِّهِ علَى الفَخْرِ

الرَّازيِّ: «انفرادُ شخصٍ بنَقْلِ شيءٍ مِنَ اللُّغةِ العربيّةِ لَا يَقْدَحُ في عَدالتِه. ولَا يَلْزَمُ مَنْ نَقَلَ الغَريبَ أَنْ يكونَ كاذباً في نَقْلِه»[54]. فثمَّةَ تفرُّدٌ يُوجِبُ ردَّ الرّوايةِ، وثمَّةَ تفرُّدٌ يُقبَلُ ويُؤْخَذُ بمُقْتَضَاهُ، وإنَّمَا التَّعْويلُ علَى قرائنِ التّفرُّدِ. أيْ علَى السِّياقِ الطّبقيِّ، وعلَى الشّخصيّةِ العِلْميّةِ.

وقدْ لخَّصَ السُّيوطيُّ كثيراً مِنْ هذهِ الأحكامِ في المُزْهرِ في بابِ معرفةِ الأفْرادِ فقالَ: وهوَ مَا انْفرَدَ بروايتِه واحدٌ مِنْ أَهْلِ اللّغةِ ولمْ ينقُلْهُ أحدٌ غيرُهُ. وحكْمُهُ القَبولُ إذَا كانَ المُتفرِّدُ بهِ مِنْ أَهْلِ الضَّبطِ والإتْقانِ... وشرْطُهُ ألَّا يُخالفَهُ مَنْ هوَ أكثرُ عدَداً منْهُ[55]. ولكنَّ الاقتصارَ علَى الشّرطِ الكمّيِّ ومسألةِ الضّبطِ، وترْكَ اعتبارِ السّياقِ الطّبقيِّ، يجعَلُ الاستنْهاجَ ناقصاً في التأسيسِ لعلمِ نقْدِ روايةِ اللّغةِ بحَسَبِ الرؤيةِ في هذهِ الدّراسةِ.

مثالُ هذا التّفرّدِ: (نِئطِلٌ)، ورَجلٌ نِئطِلٌ وهوَ الدَّاهِي مِنَ الرّجالِ. هذا الحرْفُ نَسبَهُ العلماءُ إلَى أبِي زيدٍ الأنْصاريِّ[56]، فهوَ مصدرُ هذا الحرفِ والمتفرّدُ بهِ في هذهِ الطّبقةِ، بحَسَبِ الاطّلاعِ[57]. ثُمَّ نقلتْهُ معجماتُ الطّبقاتِ اللّاحقةِ. وليْسَ تفرّدُ أبِي زيدٍ هٰهُنا مُثيراً لشَكِّ النّاقدِ، لأنّهُ مُنسَجِمٌ معَ السّياقِ الطَّبَقيِّ، ومعَ شرْطِ الشَّخصيّةِ العلميّةِ (= السّياقُ العلميُّ).

مثالٌ آخرُ: (الهَميمَةُ) مِنَ المطرِ: الشّيءُ الهَيّنُ. هذا الحرفُ ذكرَهُ أبُو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ، ونسبَهُ إليْهِ العلماءُ[58]. فهوَ مصدرُ هذا الحرفِ والمتفرّدُ بهِ في هذهِ الطّبقةِ، بحَسَبِ الاطّلاعِ. ثُمَّ نقلتْهُ معجماتُ الطّبقاتِ اللّاحقةِ. وليْسَ تفرّدُ أبِي عَمْرٍو ههنا مُثيراً لشَكِّ النّاقدِ، لأنّهُ مُنسجمٌ معَ السّياقِ الطَّبَقيِّ ، ومعَ شرْطِ الشَّخصيّةِ العلميّةِ (= السّياقُ العلميُّ).

مثالٌ آخرُ: (تَمَذَّجَ) البطيخُ نَضِجَ. حرفٌ غريبٌ ذكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ[59]. ولمْ أجدْهُ عنْدَ غيرِهِ في طبقتِهِ في حدودِ اطّلاعي. ثُمَّ نقلتْهُ معجماتُ الطّبقاتِ اللّاحقةِ. وليسَ هذا التّفرّدُ، لوْ صَحَّ هذا الحرفُ عنْ أبِي عَمْرٍو، مثيراً للشّكِّ، لمَا بَيّنتُه آنفاً[60].

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الشَّفَنْتَرِيُّ) مِنَ «المُشْفَترُّ» وهوَ المُتفرِّقُ. والمَقصُودُ بهِ قليلُ شَعْرِ الرَّأسِ. زعَمَ الصَّغانِيُّ أنَّها مِنْ مفاريدِ أبِي حاتمِ السِّجِسْتانيِّ (ت248هـ)[61]. ولمْ أجِدْ هذهِ الكلمةَ، في حدودِ اطّلاعي، في مَظانِّ الطَّبَقتينِ الأُولَى والثّانيةِ. وأبُو حاتمٍ مِنْ كبارِ أئمّةِ اللّغةِ في طبقاتِ التَّحمُّلِ والرّوايةِ، فلَا يكونُ تفرُّدُهُ داعياً إلَى الشّكِّ في روايتِهِ، ولذَا ظهَرَتْ هذهِ الكلمةُ في معجماتِ الطّبقاتِ اللّاحقةِ.

ثُمَّ لوْ انفرَدَ عالمٌ بالرّوايةِ في هذهِ الطّبقاتِ المُعْتبَرَةِ، ولكنْ سَقَطَ بحَسَبِ اجتهادِ النّاقدِ شرطُ الشّخصيّةِ العلميّةِ (= السّياقُ العلميُّ). لصَحَّ أنْ يكُونَ التّفرُّدُ داعياً إلَى الشّكِّ في الرّوايةِ. وهذا أَمْرٌ فيهِ صُعوبةٌ، ويَحتاجُ إلَى حِذْقِ النّاقدِ وعُمْقِ تدبُّرِهِ في عِلَلِ القَبُولِ والرّفْضِ. فمِنْ قضيَّتِهِ أنْ يَفْرِزَ الأقوالَ الّتي يَقتضِيها البحثُ والاجتهادُ والعِلْمُ، عنْ تلكَ الّتي تَقتضِيها منافسةُ الأقرانِ أوِ الاخْتلافُ المَذْهبيُّ. فالتّطاعُنُ بيْنَ رواةِ اللّغةِ كثيرةٌ عِلَلُهُ، وليسَ دائماً يَصدُقُ في موضُوعِ الطَّعْنِ فيُوجِبُ الرَّدَّ. وقدْ ذَكَرَ الذّهبيُّ (ت748هـ) أمثلةً لهذا الطّعْنِ في ميزانِ الاعْتدالِ[62]. فالمَسألةُ هُنا بحثٌ في تقريرِ المَوضُوعيّةِ في الحُكْمِ. وإنَّما يكونُ بالتّدبُّرِ العَميقِ في أسْبابِ الحُكْمِ الّذي يُطلِقُهُ النّاقدُ.

مثالُ هذهِ الحالةِ: (المِرْتَنَةُ) بمعنَى الخُبْزةِ المُشَحَّمةِ. كَذا جاءَ في العيْنِ[63]. أنكرَ أبُو منصورٍ الأزهَريُّ (ت 370هـ) هذا الحرْفَ، وقالَ: «حَرَصْتُ علَى أنْ أجِدَ هذا الحرْفَ لغيرِ اللّيثِ فلمْ أجِدْ لهُ أصْلاً. ولَا آمَنُ أنْ يكونَ الصّوابُ «المُرَثَّنَةُ بالثّاءِ» مِنَ الرِّثانِ وهيَ الأمْطارُ الخفيفةُ»[64]. وهذا التَّعَقُّبُ مِنَ الأزْهَريِّ يرجِعُ

إلَى أصْلٍ عندَهُ، وهوَ أنَّ اللّيثَ بْنَ المُظَفَّرِ، تلميذَ الخليلِ بْنِ أحمدَ، نَحَلَ الخليلَ تأليفَ كتابِ العيْنِ ليُنفقهُ باسْمِه، ويُرغِّبَ فيهِ مَنْ حولَهُ[65]. واللّيثُ عندَ أبِي منصورٍ الأزهريِّ لا يَتحمَّلُ مِثلَ هذا التّفرّدِ، لوقوعِ التّصْحيفِ والتّحريفِ في عَمَلِه، لذَا فهوَ يَطلُبُ لهُ دائماً مُتابعاً مِنَ الأئمّةِ الحفّاظِ، أوْ هوَ يَستأْنِسُ بقرائنَ تَحملُهُ علَى القَبولِ. أمَّا تفرّدُهُ فسبَبٌ للشّكِّ والرِّيبةِ. قالَ الأزهريُّ: «ومتَى ما رأيْتنِي ذكرْتُ مِنْ كتابِهِ حرْفاً؛ وقلْتُ: إنِّي لمْ أجِدْهُ لغيرِهِ فاعْلَمْ أنَّهُ مُريبٌ، وكُنْ مِنْهُ علَى حذَرٍ وافْحَصْ عنْهُ»[66]. ولمِثْلِ هذا قالَ في مَوْضعٍ آخرَ: «وخلَطَ اللّيثُ في تَفسيرِ عُقْرِ الدّارِ وعقْرِ الحوْضِ، فخالَفَ بِما قالَ الأئمّةَ، وقدْ أمضَيْتُ تفسيرَهُما علَى الصِّحّةِ، ولذلكَ أضْرَبْتُ عنْ ذكرِ ما قالَ اللّيثُ»[67].

ومثالٌ آخَرُ لهذهِ الحالةِ قولُ قُطْرُبٍ: الحلِّزةُ: ضَرْبٌ مِنَ النّباتِ. قالَ: وبِهِ سُمّيَ الحارثُ بْنُ حلِّزةَ. قالَ الأزْهريُّ مُعلّقاً: «قُطْرُبٌ ليسَ مِنَ الثّقاتِ، ولهُ في اشْتقاقِ الأسماءِ حروفٌ مُنفردةٌ»[68]. وأظنُّهُ قالَ هذا فيهِ لأنَّهُ كثيرُ المُخالفةِ للأئمّةِ الكِبارِ.

فهذهِ الأمثلةُ تُبيّنُ أنَّ شرْطَ السّياقِ العِلْميِّ مُعتبرٌ في قَبُولِ الرّوايةِ، ولا يُكتفَى بشرْطِ السّياقِ الطّبقيِّ.

ويَبقَى هَهُنا التّفرّدُ المُطْلَقُ في غيْرِ الطّبقاتِ المُعْتبرةِ. وهذهِ مُعالجةٌ في اشْتراطِ السّياقِ الطّبقيِّ، فإذا حَصَلَ التّفرُّدُ في طبقاتِ مَا بعدَ الرّوايةِ، يُحمَلُ هذا التّفرُّدُ علَى أمورٍ: الأوّلُ أنَّ وضْعاً مُسْتَأْنَفاً حدَثَ في الطّبقةِ. والثّاني أنَّ تغييرَ لفْظٍ كانَ مَوجوداً في الطّبقاتِ الآنفةِ قد حدَثَ. والثّالثُ أنَّ خطَأً مَا وقَعَ في تَحَمُّلِ هذهِ المَادّةِ. فالتّفرّدُ في هذهِ الطّبقةِ يُثيرُ الغَرابةَ والسُّؤالَ، ويُوجِبُ الفَحْصَ والتّأنِّي.

مثالُ هذهِ الحالةِ: كلمةُ (الطَّنْجَرةُ). إناءٌ مِنْ نُحاسٍ يُطبَخُ فيهِ قريبٌ مِنَ الطَّبَقِ[69]. في حدودِ اطّلاعي، لا وجودَ لهَذا الحرفِ في الطّبقاتِ السّتِّ الأُولَى، وقدْ ظهَرَ اللّفظُ ووُلدَ في الطّبقةِ السّابعةِ. وهَذا يَعنِي أَنَّهُ كانَ مُسْتَعمَلاً في الحِقبةِ مِنَ القرْنِ العاشرِ إِلَى الثّالثَ عشرَ[70]. وهَذا تفرّدٌ مُطلَقٌ في طبقةٍ مُتأخّرةٍ. فلا مَعْدَى عنِ التّأكّدِ مِنْ أمورٍ ثلاثةٍ:

الأوّلُ– حدوثُ وَضْعٍ مُستأنَفٍ. ويُمكِنُ التّأكّدُ مِنْ هَذا بمراجَعةِ كتبِ الطّبقةِ في العلومِ كافّةً. وقدْ نظرْتُ في رُقعةِ الاسْتعمالِ للتّأكّدِ مِنْ حدوثِ وَضْعٍ مُستأنَفٍ، فلمْ أَجِدْ أنَّ هَذا اللّفظَ مُستعمَلٌ عندَهُم، في حدودِ اطّلاعِي علَى مَجموعةٍ كبيرةٍ مِنْ كتبِ هذهِ الطّبقةِ في العلومِ كافّةً، بمساعدةِ البحْثِ الآليِّ.

الثّاني– أنَّ تَغييراً لِلَفْظٍ قديمٍ وقعَ في هذهِ الطّبقةِ. وهَذا يُوجِبُ وجودَ لفْظٍ في طبقاتٍ آنفةٍ قريبٍ مِنْ لفظِ (طَنْجَرةٌ) هَذا.

والثّالثُ– أنَّ خطَأً وقَعَ في النّقْلِ عنِ الطّبقاتِ الآنفةِ.

ويبدُو لي أنَّ اللّفظَ تَحوّلَ مِنْ (طِنْجِيرٌ) في الطّبقةِ السّابعةِ، واسْتُعمِلَ في تلكَ الحِقبةِ الزّمنيّةِ. يدُلُّ علَى هَذا أنَّ مُعجماتِ الطّبقةِ السّابعةِ، نَصَّتْ علَى هَذا الارْتباطِ[71].

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الهَيْطَليّةُ) نوعٌ مِنَ الطّعامِ. وهوَ اليومَ نوعٌ مِنَ الْحَلْوَى يُتَّخذُ مِنَ النَّشَا واللَّبَنِ والسُّكَّرِ[72]. في حدودِ اطّلاعِي، لا وجودَ لهذا اللّفظِ في الطّبقاتِ السّتِّ الأُولَى، وقدْ ظهَرَ اللّفظُ ووُلِدَ في الطّبقةِ السّابعةِ. وهذا يَعنِي أَنَّهُ كانَ مُسْتعمَلاً في الحِقبةِ مِنَ القرْنِ العاشرِ إِلَى الثّالثَ عشرَ[73]. والظّاهرُ أَنَّهُ وَضْعٌ جديدٌ للكلمةِ في الطّبقةِ السّابعةِ. فهيَ ماثلةٌ في رُقعةِ الاسْتعمالِ في هذهِ الطّبقةِ[74]. إلّا إذا ثبَتَ أنَّ للكلمةِ علاقةً باسْمِ المدينةِ الأعْجميّةِ (هَيْطَليّةُ) أوْ

ببلادِ (الهَيْطَلُ) الّتي ذَكرَها صاحبُ «أحسَنُ التّقاسيم»[75]. وقدْ جعَلَ بعضُ الباحثينَ أَصْلَ الكلمةِ (الحَيْطَليّةُ)، ورَدَّها إلَى أَصْلٍ سُريانيٍّ وهوَ(حَيَا) ومَعناهُ الحَياةُ، و(طَليَا) ومعناهُ الأطفالُ. أيْ: طعامُ الأطفالِ. فقدْ أُولِعَ بهِ الأطفالُ لخِفّتِهِ وحَلاوةِ مَذاقِهِ[76].

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (المُشَرْطَحُ) ومَعناها الذّاهبُ في الأرْضِ[77].لَا وجودَ، في حدودِ اطّلاعي، لهذا اللّفظِ في الطّبقاتِ الخمْسِ الأُولَى، وقدْ ظهَرَ هذا اللّفظُ في مُعجماتِ الطّبقةِ السّادسةِ، وقدْ بحثْتُ في المَصادرِ الأَصْليّةِ والمُساندةِ، ورجعْتُ إلَى مصادرَ كثيرةٍ جداً في العلومِ كافّةً بمساعدةِ المَخزونِ الإلكْترونيِّ في هذهِ الطّبقةِ، ولمْ أجِدْ مَنِ اسْتعمَلَ هذا اللّفظَ في حدودِ بحثِي. لذلكَ لَا يَجوزُ، في تقديرِي، تَحَمُّلُ هذا الحرفِ وعدُّهُ مادّةً عربيّةً، كمَا لَا يَنبغِي تَحَمُّلُ مِثلِ هذهِ الألفاظِ في المُعجمِ التّاريخيِّ وعدُّها كاشِفةً عنْ هذهِ المَرْحلةِ. قدْ تكونُ هذهِ الألفاظُ مِنْ تَصرُّفاتِ النُّسّاخِ، أوْ مِنْ أخطاءِ أَصْحابِ المُعجماتِ، فلَا يَحسُنُ الاعتدادُ بِها؛ إذْ إنَّها تخالفُ قاعدةَ الاسْتعمالِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الزُّقْرةُ) ومَعناها خاتَمُ الفضّةِ تَلبَسُهُ المرأةُ في إبْهامِ رِجْلِها[78]. لَا وجودَ، في حدودِ اطّلاعِي، لهذا اللّفظِ في الطّبقاتِ السّتِّ الأُولَى، وقدْ ظهَرَ اللّفظُ في الطّبقةِ السّابعةِ. يبدُو أنَّ هذهِ الكلمةَ ليستْ عربيةً، أوْ أنَّها مَنقولةٌ مِنْ لُغاتٍ أُخَرَ؛ إذْ لمْ يذكُرْها أحدٌ مِنْ حُفّاظِ اللّغةِ، ومَنْ نقلَهَا شَكَّ في عَرَبيّتِها[79]. وهذا التّفرّدُ يَقضِي باطِّراحِ هذا الحرْفِ، فليْسَ هوَ في دَائرةِ الاسْتعمالِ، وليْسَ مَعروفاً عندَ حُفّاظِ اللّغةِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (التّأُوُّخُ) مَعناها القَصْدُ[80]. لَا وجودَ، في حدودِ اطّلاعِي، لهذا اللّفظِ في الطّبقاتِ الخمْسِ الأُولَى، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ السّادسةِ. وهذا يَعنِي أنَّ هذا اللّفظَ ظهَرَ تَقريباً في القرْنِ التّاسعِ[81]. هذا لفْظٌ غريبٌ لمْ يذكُرْهُ أحدٌ مِنْ

أئمّة اللّغة في الطّبقات السّابقة. قالَ الزَّبيديُّ: «إنْ لمْ يكُنْ تَصحيفاً عن التَّناوُح، فإنَّهُ لمْ يذكُرْهُ أحدٌ مِنْ أئمّة اللّغة»[82]. ويَبعُدُ، في تقديري، أنْ يكونَ تَصحيفاً مِنَ التَّناوح، لبُعْدِ المَعنَيين، فالتَّناوحُ عندَهُم بمعنَى التّقابُل[83]. وقدْ بحثْتُ في المصادرِ الأصْليّة والمُساندة، ورجعْتُ إلَى مصادرَ كثيرةٍ جدّاً في العلوم كافّةً بمساعدةِ المَخزونِ الإلكْترونيِّ في هذهِ الطّبقة، ولمْ أجِدْ مَنِ اسْتعمَلَ هذا اللَّفظَ في حدودِ بحثِي. لذلكَ أُقدِّرُ أنَّ خَطَأً وقَعَ في نَقْلِ هذا الحرْفِ في القاموسِ المُحيط. وقدْ تكونُ هذهِ الألفاظُ مِنْ تَصرُّفاتِ النُّسّاخِ أوْ مِنْ أخْطاءِ أصْحابِ المُعجماتِ، فلَا يَسوغُ الاعْتدادُ بِها؛ إذْ إنَّها تُخالِفُ قاعدةَ الاسْتعمالِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (السُّرْدُوخُ) مَعناها تَمْرٌ يُصَبُّ عليْهِ الماءُ[84]. لَا وجودَ، في حدودُ اطّلاعِي، لهذا اللّفظِ في الطّبقاتِ الخمْسِ الأُولَى، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ السّادسة. فدَلَّ علَى أنَّ هذا اللّفظَ ظهَرَ تَقريباً في القرْنِ التّاسعِ[85]. وهوَ لفْظٌ غريبٌ لمْ يذكُرْهُ أحدٌ مِنْ أئمّة اللّغة في الطّبقاتِ السّابقة. وقدْ بحثْتُ عنهُ فلمْ أجِدْهُ، ونَصَّ الزَّبيديُّ علَى أنَّهُ ليْسَ في الأمّهاتِ[86]. فمِنْ أينَ يَجيءُ صاحبُ القاموسِ بهذهِ الغرائبِ؟ للإجابةِ عنْ هذا السُّؤالِ كانَ لَا بُدَّ مِنَ البحْثِ في جميعِ مصادرِ الطّبقةِ الأصْليّة والمُساندة، للتّأكُّدِ مِنْ وجودِ هذا اللّفظِ في مُحيطِ التّداولِ اللّغويِّ في هذهِ الحقْبة. وقدْ بحثْتُ في المصادرِ الأصْليّة والمُساندة، ورجعْتُ إلَى مصادرَ كثيرةٍ جدّاً في العلومِ كافّةً، بمُساعدةِ المَخزونِ الإلكْترونيِّ، في هذهِ الطّبقة، ولمْ أجِدْ مَنِ اسْتعمَلَ هذا اللّفظَ في حدودِ بحثِي، فلَا يَسوغُ الاعْتدادُ بهِ؛ إذْ إنَّهُ يُخالِفُ قاعدةَ الاسْتعمالِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (المِطْريرُ) والمِطْريرُ مِنَ النِّساءِ السَّليطةُ[87]. لَا وجودَ، في حدودِ اطّلاعِي، لهذا اللّفظِ في الطّبقتَينِ الأُولَى والثّانية، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ الثّالثةِ بمعنَى السَّليطةِ مِنَ النِّساءِ، فيكونُ مَوجوداً في حدودِ القرْنِ الرَّابعِ[88].

ثُمَّ ذكَرَها بعضُ حُفّاظِ الطّبقاتِ اللّاحقةِ لهذهِ الطّبقةِ. هذا حرْفٌ غريبٌ، ذكَرَهُ الصّاحبُ في المُحيطِ، ولمْ يذكُرْهُ أحدٌ مِنْ حُفّاظِ الطّبقةِ الثّالثةِ في حدودِ بحثِي، ولمْ أجِدْهُ في الطّبقتَينِ الأُولَى والثّانيةِ، وبحثْتُ عنْهُ، بآمرِ قاعدةِ الاسْتعمالِ، في مصادرِ الطّبقةِ الثّالثةِ المركزيّةِ والمُساندةِ في كثيرٍ مِنْ الكتبِ في العلومِ والفنونِ كافّةً، فلمْ أجِدْهُ في مُحيطِ التّداولِ المتوافرِ بحَسَبِ طاقتِي علَى البحْثِ. وربَّما لمِثْلِ هذا ترَكَهُ الجوهريُّ؛ إذْ إنَّهُ لَا يذكُرُ في كتابِهِ إلَّا ما صَحَّ مِنَ الألفاظِ. والْحَظْ إلَى أنَّ هذا الأمْرَ يتكرَّرُ في كتابِ المُحيطِ للصَّاحبِ، وهوَ أمْرٌ يدْعُو إلَى مَزيدٍ مِنَ التَّحرُّزِ عندَ النَّقلِ عنْهُ. فنقْلُ مِثْلِ هذهِ الألفاظِ غيرِ المُحقّقةِ في المُعجمِ التّاريخيِّ، يقدِّمُ وَضْعاً دَلاليّاً لَا يَنتَمِي إلَى واقعِ الجماعةِ اللّغويّةِ في تلكَ الطّبقةِ. وهذا، ولَا بُدَّ، سيُضلِّلُ البَحثَ اللّغويَّ والاجتماعيَّ بعْدُ؛ إذْ إنَّ هذا التَّحَمُّلَ غيرَ المَضبوطِ سيزيدُ مِنْ رَصيدِ الألفاظِ الّتي تحملُ دَلالةً سَلبيّةً تُجاهَ المرأةِ في ذلكَ المجتمعِ مَثَلاً. ولكَ أنْ تتَبصَّرَ بعدُ بأهميّةِ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ في فرْزِ ألفاظِ كلِّ طبقةٍ والحكْمِ علَيْها.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الوَيْبَةُ) مَعناهَا مكيالٌ يبلُغُ اثنينِ أوْ أربعةً وعشرينَ مُدّاً[89]. لَا وجودَ، في حدودِ اطّلاعِي، لهذا اللّفظِ في الطّبقتينِ الأُولَى والثّانيةِ، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ الثّالثةِ، ثُمَّ عُرِفَ بعْدَ ذلكَ[90]. يبدُو لِي أنَّ هذا اللّفظَ قدْ وُلِّدَ في هذهِ الطّبقةِ، وكانَ يُستعمَلُ كثيراً في مَكاييلِ أهلِ مِصْرَ في القرْنِ الرّابعِ. يبدُو هذا مِنْ نتيجةِ البَحثِ في المَصادرِ المُساندةِ[91]. وقدْ جَرَّدَ بعضُ المُتأخِّرينَ كتباً خاصّةً في مَكاييلِ أهْلِ مِصْرَ، وتَحدَّثَ باسْتفاضَةٍ عنِ الوَيْبةِ[92]. أمَّا صاحبُ التّاجِ فجعلَ هذا الحرْفَ مِنَ الألفاظِ الّتي يَتداولُها أهلُ الشّامِ ومِصْرَ وإفريقيّةَ[93]. ولأنَّهُ مُولَّدٌ فقدْ أهملَهُ صاحبُ الصِّحاحِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الأَبَـجُ) مَعناها الأَبَدُ[94]. لمْ أجِدْ، في حدودِ اطّلاعي، هذا اللّفظَ في الطّبقتينِ الأُولَى والثّانيةِ، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ الثّالثةِ[95]، ثُمَّ قُيِّدَ في مُعجماتِ الطّبقاتِ اللّاحقةِ. وهذا لفظٌ غريبٌ لمْ أجِدْهُ في محيطِ التّداولِ في الطّبقةِ الثّالثةِ، في حدودِ بحثِي، وقدْ اسْتغرَبَهُ صاحبُ التّاجِ[96]، وأهمَلَهُ صاحبُ الصِّحاحِ. لفظٌ مُريبٌ مِنْ مَفاريدِ المحيطِ في اللّغةِ. ولسْتُ أَرَاهُ صَحيحاً، وهو غائبٌ عنْ مصادرِ الطّبقةِ، وعنْ رُقْعةِ التّداولِ فيهَا.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الحَفَنَّجُ) مَعناها القَصيرُ[97]. لمْ أجِدْ، في حدودِ اطّلاعِي، هذا اللّفظَ في الطّبقتينِ الأُولَى والثّانيةِ، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ الثّالثةِ[98]، ثُمَّ قُيِّدَ في مُعجماتِ الطّبقاتِ اللّاحقةِ. وهذا لفظٌ غريبٌ، لمْ أَجِدْهُ، في حدودِ بحثِي، في مُحيطِ التّداولِ في الطّبقةِ الثّالثةِ، بعدَ مراجعةِ مصادرَ مُساندةٍ كثيرةٍ جدّاً. وقدْ أهملَهُ صاحبُ الصِّحاحِ، علَى شرطِهِ في جَمْعِ الصّحيحِ، فاسْتدرَكَهُ الصَّغانِيُّ عليهِ في التّكملةِ[99] معَ كونِهِ علَى خِلافِ شَرْطِهِ. لفظٌ مُريبٌ مِنْ مَفاريدِ المُحيطِ في اللّغةِ، وعِلْمُ طبقاتِ الألفاظِ أثبَتَ أنَّهُ يجبُ أنْ يُحترَزَ مِنْ غرائبِ المُحيطِ. ولسْتُ أَراهُ صَحيحاً، وهوَ غائبٌ عنْ مصادرِ الطّبقةِ، وعنْ رُقْعةِ التّداولِ فيهَا.

ثَانياً- التُّفرُّدُ في العَزْوِ:

أَمَّا القِسْمُ الثّاني، فأَنْ يَتفرّدَ عالمٌ، في طبقاتِ مَا بعدَ الرّوايةِ، بعزْوِ مادّةٍ أوْ حرفٍ مِنَ المَعنَى إِلَى رَاوٍ معروفٍ بالطَّلَبِ في طبقاتِ الرّوايةِ. وهذا التّفرّدُ يُثيرُ الشّكَّ في روايتِهِ، فلَا بُدَّ مِنْ طَلَبِ مُتابِعٍ لهُ في الرّوايةِ عنِ الرّاوِي في الطّبقاتِ الآنفةِ. ويَزيدُ خطرُ هذا التّفرّدِ إذَا كانَ عنْ رَاوٍ هوَ مَخرَجٌ ومَدَارٌ كالأَصْمعيِّ مَثلاً. ويُحكمُ بردِّهِ، إذا انفردَ عنِ الأئمّةِ المُعروفينَ بالرّوايةِ عنْ هذا المَدارِ. ولمِثلِ هذا قالَ الإمامُ شُعْبةُ (ت160هـ) وقدْ سُئِلَ: مَنِ الّذي يُترَكُ حديثُهُ. فقالَ: «إذَا رَوَى عنِ المَعروفِينَ مَا لَا يَعرِفُهُ المَعروفونَ فأكثرَ، تُرِكَ حديثُه»[100].

مثالُ هذه الحالة: (الأَوْرَهُ) قالَ صاحبُ البارِع: «قالَ الأَصْمعيُّ: الأَوْرَهُ الّذي لَا يَتماسكُ، ومِنهُ قِيلَ: كَثيبٌ أَوْرَهُ»[101]. المادّةُ (وَرِهَ) معروفةٌ بمعنَى الخَرَقِ[102]، أَمَّا نِسبةُ هذا المعنَى إِلَى الأَصْمعيِّ فغريبةٌ. وهذا أَمْرٌ لمْ يذكُرْهُ الأئمّةُ المُعْتَنونَ بروايات الأَصْمعيِّ، بحَسَبِ الاطّلاعِ والبحثِ، في الطّبقةِ الثّانيةِ كأَبِي حاتمٍ السِّجِسْتانيِّ وابْنِ السِّكِّيتِ وأَبِي عُبيدٍ القاسمِ بْنِ سَلَّامٍ وغيرِهِم. ولَا تابَعَ صاحبَ البارِعِ كبارُ حفّاظِ طبقتِهِ ممَّنْ اعتنَوْا بنقْلِ رواياتِ الأَصْمعيِّ ونقْدِها، كأَبِي منصورٍ الأزهريِّ في التّهذيبِ. وكانَ هؤلاءِ أجدرَ بحفْظِ هذا الحرْفِ عنِ الأَصْمعيِّ لَوْ ثبَتَ عنهُ، لقُرْبِ الطّبقةِ مِنْ وَجْهٍ، وللمُلازَمةِ وزيادةِ العنايةِ مِنْ وجْهٍ آخرَ. والقالي، مَعَ مَكانتِهِ، إِلَّا أَنَّه لمْ يكُنْ صاحبَ روايةٍ في البَارِعِ، وإِنَّما أَخَذَ مَا فيهِ عنِ الصُّحفِ والمصادرِ المكتوبةِ. فلَا يُقبَلُ تفرُّدُهُ هذا في العَزْوِ.

مثالٌ آخرُ: (الزَّيْحَلَةُ) قالَ صاحبُ المُحيطِ: «قالَ أَبُو عَمْرٍو: مِشيَةُ خُيَلاءَ ومِراحٍ»[103]. وهَهنا مشكلةٌ في عَزْوِ هذا الحرْفِ إِلَى أَبِي عَمْرٍو، فإِنْ قصَدَ أَبا عَمْرٍو الشَّيبانيَّ(ت206هـ)، فلَمْ أَجِدْ هذا الحرْفَ في الجِيمِ لهُ، ولا ذكَرَهُ أَحَدٌ مِنْ أئمّةِ الطّبقةِ الثّانيةِ المَعروفينَ بالرّوايةِ عنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيبانيِّ، كابْنِ السِّكِّيتِ والقاسمِ بْنِ سَلَّامٍ. ولَا ذكَرَ هذا الحرْفَ عنهُ الأئمّةُ المُتقنونَ في الطّبقةِ الثّالثةِ ممَّنْ اعتنَوْا بروايات أَبِي عَمْرٍو كأَبِي منصورٍ الأزهريِّ مَثلاً. وهذا لِرَفعِ احْتمالِ اطِّلاعِ صاحبِ المُحيطِ علَى كتابٍ لأَبِي عَمْرٍو لمْ يصِلْ إِلَيْنَا. فهذا النّقلُ تفرَّدَ بهِ صاحبُ المَحيطِ، في حدودِ اطّلاعِي. وهوَ لَا يَقْوَى علَى مِثلِ هذا التّفرّدِ عنْ هؤلاءِ، ولسْتُ أَجِدُهُ صَواباً. وإِنْ قصَدَ أَبا عَمْرِو بْنَ العَلَاءِ (ت154هـ)، فهذا أَدْهَى وأَمَرُّ. فأَينَ ابْنُ عَبّادٍ مِنْ مَخْرَجٍ عظيمٍ ومَدارٍ وَسِيعٍ كأَبِي عَمْرِو بْنِ العلاءِ. كانَ أَبُو عَمْرِو بْنُ العلاءِ مِنْ أَعلَمِ النّاسِ بلغاتِ العرَبِ، وبنوادرِ كلامِهِم، وبفصيحِ أَشْعارِهِم وأَمْثالِهِم. وقدْ أَخَذَتْ عنهُ أُمّةٌ مِنَ العُلماءِ والأئمّةُ في الكُوفةِ والبَصْرَةِ

مِنْ أَمْثالِ الخليلِ بْنِ أحمدَ الفَرَاهيديِّ والأَصْمعيِّ وغيرِهما[104]. فالتّفرُّدُ عنهُ بحرْفٍ لمْ يذكُرْهُ هؤلاءِ الأئمّةُ في الطّبقاتِ الآنفةِ دليلٌ علَى خطَأِ هذا النّقْلِ.

مثالٌ آخرُ: (أُحْرُنْ) قالَ صاحبُ المُحيطِ: «وقالَ الأَصْمعيُّ: أُحْرُنْ هذا القُطْنَ، أَيْ انْدِفْهُ. والمِحْرَنُ المِنْدَفُ»[105]. المشكلةُ هُنا في إضافةِ هذا الحرْفِ إلَى الأَصْمعيِّ، فقدْ تفرَّدَ صاحبُ المُحيطِ بهذهِ النِّسْبةِ، في حدودِ اطّلاعي. وهذهِ النِّسبةُ لمْ يذكُرْها الأئمّةُ المُعتنُونَ بروايات الأَصْمعيِّ، بحسْبِ الاطّلاعِ والبَحثِ، في الطّبقةِ الثّانيةِ كأَبِي حاتمٍ السِّجِسْتانيِّ وابْنِ السِّكِّيتِ وأَبِي عُبيدٍ القاسمِ بْنِ سَلَّامٍ وغيرِهِم. ولا تابعَ صاحبَ المُحيطِ كبارُ حُفّاظِ طبقتِهِ ممَّنْ اعتنَوْا بنقْلِ رواياتِ الأَصْمعيِّ ونقْدِها كأَبِي منصورٍ الأزهريِّ في التّهذيبِ. وكانَ هؤلاءِ أَجْدرَ أنْ يَحفظُوا هذا الحرْفَ عنِ الأَصْمعيِّ لوْ ثبَتَ عنهُ، لقُرْبِ الطّبقةِ مِنْ وجْهٍ، وللمُلازَمةِ وزيادةِ الكلاءَةِ مِنْ وجْهٍ آخرَ. وإذا ثبَتَ عنْ ابْنِ عَبّادٍ هذا الصَّنيعُ بكَثْرةٍ، وجَبَ الحكْمُ بترْكِ مَفاريدِهِ.

ثالثاً- التَّفرُّدُ بالزِّيادةِ:

يَحدُثُ التّفرّدُ في هذا القسْمِ بزيادةِ قُيودٍ علَى المعنَى، أَيْ أَنَّ الرّاويَ أو العالمَ يَزيدُ في مَعاني الألفاظِ أوْ يُغيّرُ فيها، ويَتفرَّدُ بهذا الإجراءِ. وهذهِ مَسألةٌ يُرجَعُ فيها إلَى مُحدِّداتِ الرّوايةِ والسّياقِ الطّبقيِّ. كمَا هوَ الحالُ في التّفرّدِ المُطلَقِ.

إنَّ تَفرُّدَ الرّاوي، أقصدُ المَعروفَ في طبقاتِ الرّوايةِ، بالزِّيادةِ المَعْنويّةِ أو التّغييرِ في المعنَى، ليسَ سَبباً يُوجبُ الشّكَّ، كمَا تَقرَّرَ في التّفرّدِ المُطلَقِ. لأنَّ العالمَ هُنا صاحبُ طَلَبٍ وروايةٍ ومُواجَهةٍ معَ مصدرِ المَادّةِ اللُّغويّةِ. إلّا إذا حَكَمتِ القرائنُ القاطعةُ بوَهْمِه أوْ غَلطِه، فيكونُ الغلطُ حينئذٍ أَشْبهَ بالعلَّةِ عندَ المُحدِّثينَ، لأنَّ أسبابَ الرَّدِّ تكونُ خَفيّةً وغامِضةً وقادِحةً في الوقْتِ نفسِهِ[106].

وهذا أَمْرٌ عَسِرٌ لَايَضطلِعُ بهِ إلّا صاحبُ دُرْبةٍ وضَراوَةٍ في علْمِ طبقاتِ الألفاظِ ورِوايتِها، فربَّما تَكلَّفَهُ مَنْ لَا يُحسِنُهُ فأَعْضَلَ بهِ.

وكذلكَ نلجَأُ إلَى قاعدةِ الاسْتعمالِ عندَ تفرّدِ عالمٍ في طبقاتِ مَا بعدَ الرّوايةِ بالزّيادةِ، أوْ مَعَ عالمٍ غيرِ مَعروفٍ بطَلَبِ الرّوايةِ، وإنَّما يأخُذُ علمَهُ منْ مُؤلَّفاتٍ وصَحائفَ. وهُنا نلجَأُ إلَى أوْعيةِ الاسْتعمالِ في الطّبقةِ لمعرفةِ إنْ كانتْ هذهِ الزّيادةُ مَاثلةً في هذهِ الأَوْعيةِ أوْ لَا، وللتّأكّدِ منْ حدوثِ نقْلٍ مَعنويٍّ في هذهِ الطّبقةِ أوْ منْ عَدمِ حدوثِ ذلكَ. وبالاسْتنادِ إلَى هذهِ الإجراءاتِ يُحكَمُ بصحّةِ هذا التّفرّدِ أوْ بعدمِ صحّتِه. ولَا رَيْبَ في أنَّ مُطلَقَ التّفرّدِ في هذهِ الطّبقاتِ وفي هذهِ الحالاتِ يدْعُو إلَى الشّكِّ والتَّحَرُّزِ.

ولَا بُدَّ منَ التَّنبُّهِ إلَى أَمْرٍ دَقيقٍ، فقدْ يَنقُلُ الأئمّةُ الرُّواةُ معانيَ مُتعدّدةً للَفظٍ لأنَّهُ مُشْتركٌ لَفظيٌّ عندَ العرَبِ، ورُبَّما ينقُلُ إمامٌ معنىً ولَا ينقُلُ سَائرَ المعاني بحَسَبِ اطّلاعِهِ ورِحلتِه. وربَّما ينقُلُ رَاوٍ آخرُ معنىً آخرَ للّفظِ نفسِه[107]، لذلكَ كانتْ طبقةُ العالمِ منَ المُحدِّداتِ المركزيّةِ في الحُكْمِ علَى الزّيادةِ أوِ التّغيّرِ. ولكنَّ اطّلاعَ أصحابِ الطّبقاتِ المُتأخِّرةِ علَى مِثلِ هذهِ الحالاتِ غيرُ مُتيسِّرٍ؛ إذْ إنَّهمْ يَنقلُونَ عنْ رُواةِ الطّبقاتِ الأُولَى. فنقلُهُم معانيَ مُتعددةً للّفظِ غيرَ مَعروفةٍ في طبقاتِ الرّوايةِ، لَا يُحمَلُ علَى المُشتركِ اللّفظيِّ، بلْ يجبُ الرُّجوعُ في هذا إلَى قاعدةِ الاسْتعمالِ الآنفةِ. فهذا الاسْتِنْهاجُ إنَّما يَستندُ إلَى قراءَةِ سِياقِ الرّوايةِ وخَصائصِ الطّبقاتِ والسِّياقِ العلْميِّ لصاحبِ المُعْجمِ.

مثالُ هذهِ الحالةِ: (الرِّثانُ). قالَ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ: والرِّثانُ: مطَرٌ[108]. فزادَ أَبُو زيْدٍ الأَنْصاريُّ (ت215هـ) «وهيَ القِطارُ المُتَتابِعةُ، ويَفصلُ بَينهنَّ سُكونٌ، أَقلُّ مَا بَينهنَّ ساعةٌ، وأَكْثرُ مَا بَينهنَّ يومٌ وليلةٌ»[109]. فهذهِ الزِّيادةُ في المعنَى مِنْ أَبِي زيدٍ صَحيحةٌ، بحَسَبِ السِّياقِ الطَّبقيّ والمَنهجيِّ والعِلْميِّ المُومَى إليهِ

آنفاً. لذلكَ نقلَهَا الأئمّةُ المُحرِّرونَ في الطّبقاتِ اللّاحقةِ مِنْ غيْرِ شَكٍّ[110].

مثالٌ آخرُ: (الكِرْسُ). ثبَتَ في الطّبقةِ الأُولَى مِنْ مَعانيه: الكِرسُ البِناءُ، وكِرْسُ الحَوضِ حيثُ تقِفُ الدّوابُّ فيتلبَّدُ، وكلُّ شيءٍ يتلبَّدُ ويَشتدُّ، والكِرْياسُ: الكَنيفُ، ورَجُلٌ كَرَوَّسٌ: شديدُ الرّأسِ والكاهلِ، والكِرسُ مِنْ أَكْراسِ القلائدِ[111]. زادَ أَبُو عُبَيدٍ القاسمُ بْنُ سَلّامٍ في مَعانيه الأَصْرامَ مِنَ النّاسِ، أَيْ: طائفةٌ مِنَ النّاسِ. نقلَهُ عنْ أَبِي عَمْرٍو[112]. وهذهِ زيادةٌ صَحيحةٌ، مَعَ تفرُّدِ رُواةِ الطّبقةِ الثّانيةِ، وهذا التّفرُّدُ لَا يَضرُّ، لذلكَ نقلَها الأئمّةُ المُحرِّرونَ في الطّبقاتِ اللّاحقةِ مِنْ غيرِ شَكٍّ[113].

مثالٌ آخرُ: (الرَّدَجُ). جاءَ في الطّبقةِ الأُولَى: «مَا يَخرُجُ مِنْ بطْنِ السَّخْلةِ أوّلَ مَا تُوضَعُ. ويُقالُ للصَّبيِّ أيضاً»[114]. لكنَّ أَبَا زيدٍ الأَنْصاريَّ جعلَهُ لِذي الحافرِ خاصَّةً[115]. والمسألةُ صعبةٌ هُنا، لأَنّني لمْ أَجِدْ أحداً مِنْ مُتقدِّمي حُفّاظِ الطّبقةِ الثّانيةِ ذكَرَ هذا الحرْفَ، في حدودِ بَحثِي، ليكونَ مُرجِّحاً في المسألةِ. ولكنَّني مَعَ البحْثِ في هذهِ الطّبقةِ وجدْتُ قوْلاً لأَبِي العبّاسِ ثعلبٍ (ت291هـ)، تابَعَ أَبَا زيدٍ في تَخصيصِ معنَى هذا الحرفِ[116]. وأَبُو العباسِ، وإنْ كانَ مِنْ مُتأَخِّرَةِ حُفّاظِ الطّبقةِ الثّانيةِ، إلّا أَنَّهُ مَدارٌ مُعتَبَرٌ مِنْ مَداراتِ الرّوايةِ عنِ العراقيّينَ، وبهِ يَرجَحُ مذهبُ أَبِي زيدٍ. ولَا يبعُدُ أَنَّ هذا مِنَ الأخطاءِ الّتِي تَسلّلَتْ إِلَى معجمِ العيْنِ. ولهذا أَخَذَ المُحرِّرونَ في الطّبقةِ الثّالثةِ بتخصيصِ أَبِي زيدٍ[117].

مثالٌ آخرُ: (جَلَمَةُ)، الشّاةُ والجَزورُ. قالَ في العينِ: بمنزلةِ المَسلوخةِ إذا ذهَبَ عَنْها أكارعُها وفضولُها[118]. ونقلُوا عنْ أَبِي زيدٍ الأَنْصاريِّ أَنَّ هذا الحرفَ بمعنَى أَخْذِ اللّحمِ كلِّهِ[119]. وتعقّبَ أَبُو منصورٍ الأَزْهريُّ مَا في العينِ وقالَ: «وهذا غيرُ مَا رَويناهُ عنِ العلماءِ، والصّحيحُ مَا قالَ أَبُو زيدٍ...»[120]. وصَرّحَ ابْنُ السِّكِّيتِ (ت244هـ) [121] بمَا ذهَبَ إليْهِ أَبُو زيدٍ الأَنْصاريُّ. ولكنَّ أَبَا عَمْرٍو الشّيبانيَّ قالَ:

الجَلَمَةُ: الإبلُ الّتي ليسَ فيها حشْوٌ[122]. وهوَ مِنَ المُقدَّمينَ في الطّبقةِ الثّانيةِ. ولعلَّ هذا مَا جعَلَ صاحبَ الصِّحاحِ يُفرِّقُ بينَ جَلَمةِ الجَزورِ وجَلَمةِ الشّاةِ[123]، ولمْ أجدْ لهذا التّفريقِ مُسْتنداً عندَ المُتقدِّمينَ، بآيةِ ما ذكَرَهُ أبُو عَمْرٍو الشَّيبانيُّ. ويَظهَرُ لي أنَّ هذا الحرفَ يَسَعُ هذِي المعانيَ في اسْتعمالِ العربِ، ولَا مُسوّغَ لتخطئةِ شيءٍ مِنها، أوْ للحصْرِ في معنًى واحدٍ. والظّاهرُ أنَّ مِنَ الرّواةِ مَنْ سمِعَ هذا، ومِنهُمْ مَنْ سمِعَ ذاكَ، ولَا سبيلَ إلَى دفْعِ معنىً مِنها.

مثالٌ آخرُ: (الهَيْطَلُ) ظهَرَ لهُ في معجماتِ الطّبقةِ الثّالثةِ معنَى الطِّنْجِيرِ، أقصدُ الآنيةَ المَعروفةَ[124]. ولَا يُعرَفُ هذا المعنَى عنْ رواةِ الطّبقتَينِ الأُولَى والثّانيةِ، ولمْ ينقُلْهُ إمامٌ مُعتمدٌ في الطّبقتينِ، بلْ حكَمَ مُحقّقو الطّبقةِ الثّالثةِ بغرابتِهِ. ولمْ ينقُلْهُ مَنِ اشْترطَ الصِّحّةَ في مَنهجِهِ النَّقليِّ[125]. فلعلَّهُ ممَّا عُرِّبَ في هذهِ الطّبقةِ، كمَا أفادَ الأزهريُّ.

مثالٌ آخرُ: (القَهْوَةُ) في مُعجماتِ الطّبقةِ السّابعةِ بمعنَى مَا يُشرَبُ مِنَ الْبُنِّ لثمرِ شجَرِ اليَمنِ[126]. وهذا مَعنىً جديدٌ لهذا الحرفِ، وهوَ في معجماتِ الطّبقاتِ الآنفةِ بمعانٍ أخرَى أشْبَهها الخمْرُ. وسُمِّيتْ بالقَهوةِ لأنّها تُقهِي شَاربَها أيْ تُشبِعُهُ وتَذهبُ بشَهوةِ الطّعامِ[127]. يَدلُّ هذا علَى حدوثِ نَقْلٍ لُغويٍّ في هذا الحرفِ في الطّبقةِ السّابعةِ.

القِسْمُ الثّاني: قاعدةٌ في التَّصْحيفِ والتَّحْريفِ

التَّصْحيفُ والتّحريفُ ظاهرةٌ خطيرةٌ تتَسلّلُ إلَى روايةِ المُفرداتِ والنَّصوصِ، وتأتي خُطورتُها مِنْ تأْثيرِها اللّازمِ في معنَى المَنْقولِ. وقدِ اجْتهدَ السّابقونَ مِنْ عُلمائِنا في التّنْظيرِ لهذا المَرضِ اللّغويِّ، وبَيّنُوا خُطورتَهُ، وسَعَوا في سبيلِ ضَبْطِ الرّواياتِ وتَنْقيتِها مِنْ آثارِ هذهِ الظّاهرةِ. ويَظهَرُ هذا المُتَّجهُ جَليّاً في جُهودِ المُحَدّثينَ وعلماءِ اللّغةِ.

ولأنَّ الحُكْمَ علَى الشّيءِ فرْعٌ عنْ تَصَوُّرِهِ، يجبُ وَضْعُ تصوُّرٍ واضحٍ لهذهِ الظّاهرةِ أَوّلاً. إنَّ أعمقَ مَا تجِدُهُ في تَصْويرِ هذهِ الظّاهرةِ أنَّ التّصحيفَ والتّحريفَ حالةُ تغييرٍ في اللّفظِ، يكونُ بتغييرِ حرفٍ أوْ حروفٍ، إمَّا تَغييراً حَقيقيّاً أوْ عارضاً، لِذَا فرَّقَ الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ العسْقلانيُّ (ت852هـ) بينَ التّصحيفِ والتّحريفِ بنظَرٍ دَقيقٍ، فجعلَ التّغييرَ بالنّسبةِ إلَى النَّقْطِ تصحيفاً، وجعلَ التّغييرَ بالنّسبةِ إلَى الشَّكْلِ تحريفاً[128]. فالتّصحيفُ يَحدُثُ بحركةٍ مِنْ ثلاثٍ:

1 – جعْلُ الحرفِ المُهْملِ مُعجماً. كتَحويلِ الحاءِ إلَى الخاءِ.

2 – جعْلُ الحرفِ المُعجمِ مُهْملاً. كتَحويلِ الشّينِ إلَى السّينِ.

3 – تغييرُ الحرفِ المُعجمِ إلَى حرفٍ مُعجمٍ آخَرَ. كتَحويلِ التّاءِ إلَى الثّاءِ.

أمّا التّحريفُ فهوَ عندَ الحافظِ ابْنِ حَجَرٍ العسْقلانيِّ: حدوثُ تغييرٍ في اللّفظِ بسببِ تغييرِ الشَّكْلِ. أيْ بسببِ تغييرِ الحركاتِ والسَّكَناتِ[129]. وبقيَتْ، في هذا العَرْضِ، الزيادةُ وكذلكَ الحذفُ والإبدالُ. والمفهومُ مِنْ تصرُّفاتِ أغلبِ العلماءِ أنَّها مِنْ بابِ التَّصحيفِ. وأنتَ تجِدُ أكثرَ المُتقدِّمينَ لَا يفرِّقُ هذا التّفريقَ بينَ التّصحيفِ والتّحريفِ[130].

وقدْ نشأَتْ هذه الظّاهرةُ بسببِ الأَخْذِ مِنَ الصُّحفِ، وترْكِ التَّلَقّي عنِ العلماءِ، وتركِ السَّماعِ منهُمْ والقراءةِ عليهِمْ. وقدْ حذَّرَ السَّابقونَ مِنَ الاكْتفاءِ بالصُّحفِ، لأنَّ هذا يُوقِعُ في الغلَطِ ويثبّتُ الزَّلَلَ. ومِنْ جَرَّا ذلكَ كانُوا يقولونَ: لَا تأخذِ القرآنَ مِنْ مُصْحَفيٍّ، ولَا الحَديثَ مِنْ صَحَفيٍّ[131]. وساعَدَتْ علَى هذهِ الحالةِ ظاهرةُ الإعجامِ والإهْمالِ في الحرفِ العرَبيِّ، الّتي جاءتْ بدورِها بسببِ التَّشابهِ في رَسْمِ الحُروفِ، أوْ مَا أَسْماهُ العسْكَريُّ (ت382هـ) «تَشَابهُ الخَطِّ»[132]. أَضِفْ إِلَى ذلكَ الاقتصادَ في رَسْمِ الحرفِ العربيِّ، وهذا ولَّدَ ظاهرةَ الصّوائتِ القصيرةِ الّتي أَسْهمَتْ أيضاً في ظهورِ التّحريفِ.

والظّاهرُ أنَّ هذا الدّاءَ كانَ قدْ عَمَّ وانتشَرَ، حتَّى تَسلَّلَ إِلَى أغلَبِ العلماءِ، ولمْ يَسلَمْ مِنهُ كثيرٌ مِنَ الحُفاظِ والأوعيةِ النّقَدَةِ. يَدلُّكَ علَى هذا قولُ الإمامِ أحمدَ (ت241هـ): «ومَنْ يَعْرَى مِنَ الخطَأِ والتّصْحيفِ»[133]. لذلكَ تَنبّهَ العلماءُ لخطرِ هذا الدّاءِ، فجَرَّدُوا في علاجِهِ تآليفَ كثيرةً، مِنْها في أبوابِ روايةِ الحديثِ، ومِنْها في روايةِ الشِّعْرِ واللّغةِ، ومِنْها في الأسْماءِ والكُنَى والأَنْسابِ[134].

وحَرَصُوا علَى تَنْقيحِ كتبِهِمْ مِنْ هذا الداءِ، وأَوْجَبُوا علَى المُشْتغلِ في العلْمِ أَنْ يُزيلَ التَّحْريفَ، وَيُغَيِّرَ الْخَطَأَ وَالتَّصْحيفَ[135]. بلْ كانُوا يُحذِّرُونَ مِنَ التّصْحيفِ والتّحريفِ في الإجازاتِ الّتي كانُوا يُحرِّرونَها. كتَبَ أَبُو الأَشْعثِ العجليُّ لجماعةٍ مِنْ أهلِ بغدادَ قدْ سأَلُوهُ الإجازةَ[136]:

أَلَا فَاحْذَرُوا التَّصْحِيفَ فِيهِ فَرُبَّمَا تَغَيَّرَ مَعْقُولٌ لَهُ وَمَقُولُ

ولَا تَخفَى، بعدَ هذا، خطورةُ هذهِ المَسألةِ في نقْلِ ألفاظِ اللُّغةِ وموادِّها، لذلكَ ذهَبَ هذا البحثُ إِلَى محاولةِ تقريرِ قواعدِ التّصحيفِ والتّحريفِ، والجَهدِ في تقديمِ مَنْهجِ معالجةٍ لتحريرِ المَنْقولاتِ اللّغويةِ مِنْ عَاديَةِ التّصحيفاتِ وربْقَةِ التّحريفاتِ.

والحكْمُ بالتّصحيفِ والتّحريفِ حكْمٌ بالتّخطئةِ في الرّوايةِ والإثْباتِ، فهوَ مُحتاجٌ إلَى نَظَرٍ دقيقٍ وفحْصٍ عميقٍ، ولَا تحْسُنُ فيهِ العجَلةُ والتَّقريرُ بأوّلِ النّظَرِ، ولَا سيِّما إذَا كانَ النّاقلُ واحداً مِنْ أثْباتِ النَّقلِ والرّوايةِ، ومِنْ أهْلِ الرّحلةِ والسَّعةِ في الدّرايةِ. كانَ أبُو العبّاسِ ثعلبٌ قدْ خَطَّأَ الأَصْمعيَّ في حرْفٍ، وزَعَمَ أنّهُ مِنْ تصْحيفِهِ. فتعقَّبَهُ أبُو عُمرَ محمدُ بْنُ عبدِ الواحدِ بقولِهِ: هذا سَهْوٌ مِنْ أبِي العبّاسِ ثعلبٍ في تخطِئةِ الأَصْمعيِّ... وليسَ إذَا كانَ المعنَى مُوافقاً للصّوابِ، وإنْ لمْ تَسْمعْهُ، وجَبَ مَعَهُ الحُكْمُ علَى الرَّجُلِ بالتّصْحيفِ[137]. لذلكَ وجَبَ في تقريرِ التّصْحيفِ والتّحْريفِ ثُبوتُ هذهِ الشُّروطِ:

1- وجودُ حرفٍ يُشبِهُ الحرفَ المصَحَّفَ في الخَطِّ. ويجِبُ اعتبارُ هذا الشَّرْطِ في الشُّروطِ المذكورةِ تحْتَهُ كلِّها.

2- المخالفةُ مَعَ وجودِ قرينةٍ مانعةٍ. وقرينةُ اعتبارِ المُخالفةِ تشمُلُ:

- مخالفةَ الأكثرِ، بشرطِ كونِهِمْ مَخارجَ روايةٍ، أيْ لَا يَنقُلُ بعضُهمْ عنْ بعضٍ.
- مخالفةَ الأَثْبتِ، وآيةُ الأثْبتِ دِقّةُ شرْطِهِ في النّقلِ، وكثرةُ احْترازِهِ في التَّحَمُّلِ، ولوْ نَزُرَتْ روايتُهُ.
- مخالفةَ الأقرَبِ مِنْ ألْسنةِ العربِ، والأعلَمِ بعاداتِهِمْ وديارِاتِهِمْ.

3- تفرّدُ معجمٍ في طبقاتٍ مُتأخّرةٍ بالحرفِ، يُعدُّ مِنَ المُخالفةِ لعلماءِ الطّبقاتِ الآنفةِ. فقرينةُ السّياقِ الطّبقيِّ هَهنا تجعَلُ التّفرُّدَ حالةَ مخالفةٍ.

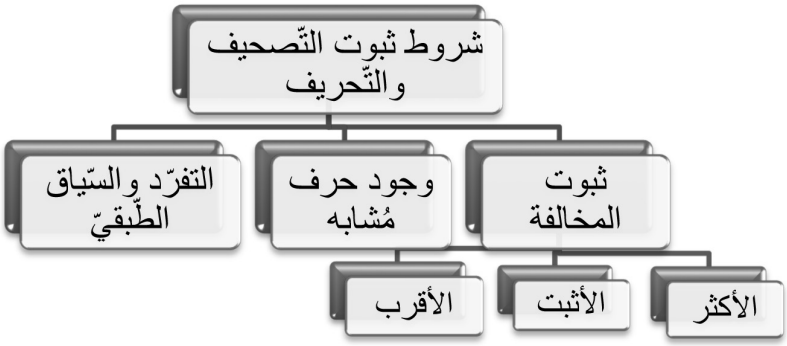

(ص3)

المثالُ: كلمةُ (غالَّةٌ). أغللْتُ الإبلَ، وهيَ إبلٌ غالّةٌ. مِنَ الغُلَّةِ والغليلِ وهوَ حرارةُ العطشِ[138]. وقدْ وَهَلَ أبُو حامدٍ البُشْتِيُّ الخارْزَنجيُّ (ت348هـ) فجعلَ هذا الحرفَ بالعيْنِ المُهْملةِ (عالّةٌ)، بلْ نسَبَ هذا إلَى الأصْمعيِّ. وقالَ: أعللْتَ الإبلَ فهيَ عالّةٌ، إذا أَصْدرْتَها ولمْ تَرْوِها[139]. وقدْ صَحَّفَ البُشْتِيُّ هذا الحرفَ، لأنَّ الإبلَ العالَّةَ (بالعيْنِ المُهملةِ) هيَ الّتي نهلَتْ ثُمَّ عَلّتْ. فإذا أردْتَ أنْ تعرِضَ عليْها الحوْضَ عرَضْتَ عَرْضاً غيرَ مُبالَغٍ فيه، لأنَّها شرِبَتْ الشّرْبةَ الأُولَى والثّانيةَ[140]. وما في كتبِ الأَصْمعيِّ يُخالِفُ ما ذكَرَهُ البُشْتِيُّ، وناطِقٌ بتصْحيفِه[141]. وكذلكَ خالَفَ البُشْتِيُّ أبَا عُبيدٍ القاسمَ بْنَ سلّامٍ في روايةِ هذا الحرْفِ عنِ الأصْمعيِّ، وابْنُ سَلّامٍ واحدٌ مِنْ كِبارِ الأئمّةِ المُختصِّينَ بالرّوايةِ عنِ الأَصْمعيِّ[142]. فالبُشْتِيُّ قدْ صَحَّفَ حرفاً لهُ شبيهٌ في الخَطِّ (عالّةٌ – غالّةٌ)، وخالَفَ الأثبَتَ فـي الرّوايةِ عـنِ الأصْمعيِّ، فيُحكَمُ بتصحيفِه بلَا مَثْنَويَّةٍ[143]. ولا سيَّما أنَّ أبَا حامدٍ البُشْتِيَّ كانَ يُسنِدُ مَا في كتابِه «التَّكْملةُ» إلَى العلماءِ مِنْ غيرِ سَماعٍ، ويُخبِرُ عنهُمْ مِنْ صُحُفِهِمْ[144]. وخُطورةُ مثلِ هذا التّصحيفِ في احْتمالِ أنْ يغترّ مُتأَخِّرٌ بهذا النّقلِ فيجعَلَ هذا الحرْفَ (عالّةٌ) مِنْ بابِ الأضْدادِ. وهذا تَقوُّلٌ علَى اللّغةِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (صِنْجيرٌ). هذه الكلمةُ تُستعمَلُ كِنايةً عن الجبانِ أو اللّئيم[145]. ولَا وجودَ، في حدودِ اطّلاعي، لهذا اللّفظِ في الطّبقاتِ السّتِّ الأُولَى. وقدْ ظهَرَ اللّفظُ في الطّبقةِ السّابعةِ. يبدُو لي أنَّ في الكلمةِ تصْحيفاً مِنْ لفظِ (طِنْجيرٌ)، ومعناهُ إناءٌ مِنْ نُحاسٍ يُطبَخُ فيه قريبٌ مِنَ الطّبقِ ووزنُهُ (فِنْعيلٌ) والجمْعُ طناجيرُ[146]. قالَ الزَّبيديُّ في معنَى (الصِّنْجيرُ): هكَذَا تَستعملُهُ العربُ في زماننا، وكأنَّهُم يَعنُونَ بهِ الحَضَريَّ الّذي يَلتزمُ الأكْلَ في قُدُورِ النُّحاسِ وصُحونِه، بخلافِ البَدْوِ[147]. وبهذا تكونُ قدْ وُلِدتْ هذه الكلمةُ مِنْ تَصْحيفِ كلمةِ (طِنجيرٌ)، واسْتُعملَتْ في سياقٍ ثقافيٍّ ذهَبَ بها إلَى هذا المعنَى. وهذه طريقةُ توليدٍ لسانيٍّ تحدُثُ بالتّصحيفِ. وآيةُ التّصحيفِ هُنا أنَّ هذه المُعجماتِ المُتأخِّرةَ خالَفَتْ معجماتِ الطّبقاتِ المتقدّمةَ بمطلَقِ التّفرّدِ عنْها، ونقلَتْ حرفاً لهُ شبيهٌ في الطّبقاتِ الآنفةِ. فهذا حرفٌ وقَعَ فيه التّصحيفُ. وهوَ مُستعمَلٌ في الطّبقةِ، كمَا يُفهَمُ مِنْ قوْلِ صاحبِ التّاجِ، فيكونُ التّصحيفُ قدْ وَلَّدَهُ في هذهِ الطّبقاتِ المُتأخّرةِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الفَكَعُ). شبيهٌ بالجزَعِ والإطْراقِ مِنْ حُزْنٍ أوْ غضبٍ[148]. لمْ أجِدْ هذا الحرفَ، في حدودِ اطّلاعي، في الطّبقتَينِ الأُولَى والثّانيةِ، وقدْ ظهَرَ في الطّبقةِ الثّالثةِ عندَ ابْنِ دُريدٍ (ت321هـ)[149]. ويبدُو أنّهُ حرفٌ مصحَّفٌ أوْ مُحرَّفٌ مِنْ (هَكَعَ) المُستعمَلِ بمعنَى السُّكونِ[150]. ويأتِي هذا الحُكْمُ لانْفرادِ ابْنِ دريدٍ بهِ عنِ الطّبقاتِ الآنفةِ، ولوجودِ حرفٍ في الطّبقاتِ الآنفةِ يُشبهُهُ، وبينَ اللّفظَينِ مُناسبةٌ مَعنويّةٌ واضحةٌ أوْ رُبَّما مُماثَلةٌ معنويّةٌ، لذلكَ قالَ ابْنُ دريدٍ: والفَكَعُ مِثلُ الهَكَعِ[151]. ومَفاريدُ ابْنِ دريدٍ مَناكيرُ مَحْقوقةٌ بالأناةِ وطولِ الحذَرِ، وليسَتْ زياداتُهُ الّتي يتفرَّدُ بها في مَحلِّ القَبُولِ، ولَا سيَّما إذا خَلَتْ مِنْ قرائنِ التّصحيحِ[152].

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الثِّعْثِعُ) ذكَرَها البُشتيُّ وقيَّدَها بكَسْرِ الثّاءَين. وفسَّرَ قولَ العربِ: (ضِئْبُ الثَّعْثَعِ) أَنّهُ شيءٌ لهُ حَبٌّ يُزرَعُ، كمَا قالَ الأزْهَريُّ[153]. وقدْ حرَّفَ البُشْتيُّ هذهِ الكلمةَ، فقيَّدَها مكسورةَ الثّاءَين، والصّوابُ بفتحِ الثّاءَين. كمَا غيَّرَ في مَعناهَا، ومعنَاهَا الصَّحيحُ حَبُّ اللّؤلُؤ. وقدْ تعقّبَهُ أبُو منصورٍ الأزهريُّ وأثبَتَ تحريفَهُ بمخالفتِهِ الأثْبَتَ. قالَ الأزهريُّ: «والصَّوابُ الثَّعْثَعُ بفتحِ الثّاءَين، وهوَ اللّؤلؤُ. قالَ ذلكَ أبُو العبّاسِ أحمدُ بْنُ يحيَى ثعلبٌ، ومحمّدُ بْنُ يزيدَ المُبرِّدُ، رواهُ عنْهُما أبُو عُمرَ الزّاهدُ»[154].

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الأَجْدَلُ). قالَ في العَيْنِ: ورَجلٌ أَجْدلُ المَنْكِبِ أيْ فيهِ تَطَأْطُؤٌ بخلافِ الأشْرفِ منَ المَناكِبِ[155]. هذا الحرفُ بالجيمِ المُعْجَمةِ غريبٌ، وأَظنُّهُ منَ التّصحيفِ الّذي تَسلّلَ إلَى العَيْنِ. والّذي عليْهِ كِبارُ الرّواةِ والأئمّةِ أنَّهُ الأَحْدلُ، بالحَاءِ المُهملةِ. كَذَا ذكَرَهُ الأصْمعيُّ[156]، والفرَّاءُ وأبُو عَمْرٍو الشَّيبانيُّ، وأبُو زيْدٍ الأَنْصاريُّ، وأَبُو عُبَيْدٍ القاسمُ بْنُ سَلّام[157]. لذلكَ قالَ أبُو منصورٍ الأزهريُّ: «هذا عنْدِي خَطَأٌ، إنَّما الصّوابُ: رَجلٌ أَحْدلُ المَنْكِبِ...»[158]. ومُخالفةُ مَا في العَيْنِ لهؤلاءِ الأئمّةِ الكبارِ الأَثْباتِ، مَعَ كَثْرتِهِمْ وسَعةِ ضَبْطِهم، قرينةٌ علَى تصحيفِ هذا الحرفِ وتَسلُّلِهِ إلَى مُعجمِ العَيْنِ. ولذلكَ أَهْمَلَهُ الجوهريُّ في صِحاحِهِ علَى شَرْطِهِ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (العَنْثَجُ) قالَ في المحيطِ في اللّغةِ: السَّمينُ الضَّخمُ[159]. وهَذا حرفٌ غريبٌ، لمْ أجِدْهُ، في حدودِ بحثِي، في الطّبقتينِ الأُولَى والثّانيةِ، وقدْ تفرَّدَ بهِ صاحبُ المحيطِ في الطّبقةِ الثّالثةِ، فلمْ أجِدْهُ بعدَ طولِ بحثٍ عندَ غيرِهِ. وإنِّي لأَسْتغربُ هذا اللّفظَ، ولسْتُ أَطْمئنُّ إلَى صِحّتِهِ، مَعَ غيابِهِ عنْ مصادرِ الطّبقتَينِ الأُولَى والثّانيةِ، وعنْ أكثرِ مصادرِ الطّبقةِ الثّالثةِ. وهوَ، في تَقديري، تَصْحيفٌ مِنَ (العُنْبُجُ) ومعناهُ الثّقيلُ والضَّخمُ[160]. ونقلَ أبُو منصورٍ الأزهريُّ

عنْ أبي عَمرٍو (العَثْنَثَجُ) الضّخمُ مِنَ الإبلِ[161]. يَرجعُ إلَى (عَثْنَجَ). فقدْ يكونُ صَحَّفَهُ صاحبُ المُحيطِ أوْ غيرُهُ وجعلَهُ (العَنْثَجُ). وتأمَّلْ، بعدَ ذلكَ، في اسْتدراكِ الصَّغانِّيِّ هذا الحرفَ المُصَحَّفَ علَى صاحبِ الصِّحاحِ[162]. ثُمَّ وقَعَ في هذا الحرفِ كثيرٌ مِنَ التّداخُلِ والخَلْطِ في معجماتِ الطّبقاتِ اللّاحقةِ للطّبقةِ الثّالثةِ. وهوَ في المُحصِّلِ مِنْ مَفاريدِ المُحيطِ، ومَفاريدُهُ غرائبُ تقتَضِي الفحصَ والرّدَّ إذَا لمْ تَتَسَانَدْ إلَى قرائنَ مُرجِّحةٍ، ولَا سيَّما أنَّهُ اعْتمَدَ علَى مصادرَ مكتوبةٍ، وأكثرَ مِنَ النَّقلِ عنْ تكملةِ البُشْتيِّ. وكتابُ البُشْتيِّ لَا سَماعَ فيهِ. وإذَا وَقَعَ التّفرّدُ في كتبٍ ليسَ لأصحابِهَا منهجُ سَماعٍ، وَجَبَ الحذَرُ والتّدقيقُ في هَذا التّفرّدِ، والبحثُ في قرائنِ القَبولِ أوِ الرّدِّ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (الكُنْتُبُ) القَصيرُ والغَليظُ[163]. حرفٌ غريبٌ لمْ أجِدْهُ عندَ غيرِ الصَّغانِّيِّ في الطّبقةِ الخَامسةِ[164]، في حدودِ اطّلاعي، ثُمَّ قُيِّدَ في معجماتِ الطّبقاتِ اللّاحقةِ. والظّاهرُ أنّهُ تصحيفٌ بالزّيادةِ مِنَ (الكَنَبُ)، لذلكَ أهملَهُ الجوهريُّ في صِحاحِهِ. ومادةُ (كَنَبَ) معروفةٌ صحيحةٌ بمعنَى الغِلَظِ[165]. وهذا تفرّدٌ في الطّبقاتِ المُتأخِّرةِ، فيكونُ في قوّةِ المُخالفةِ لِرُواةِ الطّبقاتِ الآنفةِ. ثُمَّ إنَّ لهذا الحرفِ شَبيهاً في الخَطِّ في الأُصُولِ الصَّحيحةِ، وبآمرِ قاعدةِ الاسْتعمالِ في تَصحيحِ الألفاظِ الغرائبِ، بحثْتُ كثيراً في مصادرِ الطّبقةِ المَرْكزيّةِ والمُساندَةِ، ولمْ أعثُرْ، في حدودِ البحثِ، علَى مَا يُفيدُ أنَّ هذا اللّفظَ قد اسْتُعملَ في حلقةِ التّداولِ في تلكَ الطّبقةِ. فالتّصحيفُ في هذا الحرْفِ بادٍ تؤيّدُهُ أصولُ علْمِ طبقاتِ الألفاظِ وقواعدُهُ.

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (سَرَجَ) سَرَجَتْ شَعرَها بمعنَى ضَفرَتْ[166]. حرفٌ غريبٌ لمْ أجِدْهُ قبلَ الطّبقةِ الثّالثةِ، في حدودِ بحثِي، ذكَرَهُ صاحبُ المحيطِ في اللّغةِ، وليسَ معروفاً بينَ حفّاظِ الطّبقةِ الثّالثةِ، وقدْ تركَهُ صاحبُ الصِّحاحِ علَى شَرْطِهِ. وهوَ

مِنْ غرائبِ المحيطِ الّتي يجبُ أنْ يُحْتَرَزَ منها. وقدْ شَكَّ الزَّبيديُّ في أنْ يكونَ هذا الحرفُ مُصحَّفاً عنْ (سرَّحَتْ) بالمُهملة[167]. وهوَ شَكٌّ وَجيهٌ، يُؤيّدُهُ علْمُ طبقاتِ الألفاظِ؛ إذْ إنَّها حالةُ تفرّدٍ ومُخالفة، كمَا مَرَّ، وللحرفِ شبيهٌ في الطّبقاتِ الآنفةِ. وإنْ تعجَبْ فعَجَبٌ اسْتدراكُ الصَّغانّيِّ هذا الحرفَ علَى صاحبِ الصِّحاحِ[168].

مثالٌ آخرُ: كلمةُ (قَرْطَبَ) قرْطَبَ الجَزورَ: بمعنَى قطَعَ عظامَها ولحمَهَا. هكذَا ذكَرَهُ صاحبُ المُحيطِ في اللّغة[169]. ولمْ أجِدْهُ بهذا المعنَى قبلَ الطّبقةِ الثّالثة، في حدودِ بحثِي، وليسَ مشهوراً بينَ حفّاظِ الطّبقةِ الثّالثة، وقدْ تركَهُ صاحبُ الصِّحاحِ علَى شرطِه. هذا حرفٌ مِنْ غرائبِ المحيطِ الّتي كَثُرَتْ، فصارَ الحذَرُ منها واجِباً. وقدْ شَكَّ الزَّبيديُّ في أنْ يكونَ هذا الحرفُ مُصحَّفاً عنْ (قَرضَبَ) بالمُعجمة[170]. وهوَ شَكٌّ وَجيهٌ، يؤيّدُهُ علْمُ طبقاتِ الألفاظِ؛ إذْ إنَّها حالةُ تفرّدٍ ومخالفة، كمَا مَرّ، وللحرفِ شَبيهٌ في الطّبقاتِ الآنفة. وقدِ اسْتدرَكَ الصّغانّيُّ هذا الحرفَ علَى صاحبِ الصِّحاحِ[171]، ولَا أميلُ إلَى الحُكْمِ بصحّةِ هذا الاسْتدراكِ، فهذا حرفٌ مُصحَّفٌ في الرّاجِحِ مِنَ الرّأيِ.

الخـاتمةُ

جَهَدَتْ هذهِ الدّراسةُ في سبيلِ أنْ تُقدِّمَ فكرةً في التّأسيسِ لعِلْمٍ أطْلقْتُ عليهِ «علمُ طبقاتِ الألفاظِ». يَهدفُ إلَى تقديمِ مَنْهجٍ في تقسيمِ الألفاظِ والمَعاني المُعجميّةِ وفَرْزِها والحُكْمِ عليْها مِنْ حيْثُ القَبولُ والرَّدُّ، ومِنْ حيثُ صِحّةُ تعبيرِ هذهِ الألفاظِ عنْ واقعِ المجتمعِ اللّغويِّ ووَعْيِهِ وثقافتِهِ. وهذهِ أبرَزُ النّتائجِ المَعرفيّةِ الّتي توَصّلَتْ إليْها الدّراسةُ:

1- اقتراحُ الأساسِ النَّظريِّ والإجْرائيِّ لعلْمِ طبقاتِ الألفاظِ؛ رَوْماً لتمهيدِ سبيلِ النّظَرِ فيهِ، ولتطويرِ الرُّؤيةِ في بُنودِهِ ومَنهجيّتِهِ.

2- يُقدّمُ علْمُ طبقاتِ الألفاظِ أداةً مَنهجيّةً كاشِفةً تُمكّنُنا مِنْ فَرْزِ الألفاظِ واسْتعمالاتِها في الطّبقاتِ المُتعدّدةِ.

3- يُقدّمُ علْمُ طبقاتِ الألفاظِ مَنهجاً لنقْدِ الألفاظِ وتَوثيقِها مُؤسَّساً علَى قواعدَ مركزيّةٍ مُستمدَّةٍ مِنْ مناهجِ المُحدِّثينَ: كالتّفرُّدِ والمتابعةِ والمُخالفةِ والتّصْحيفِ والتّحْريفِ. فهذا العِلْمُ يُقدِّمُ أُسُساً لنقْدِ النّقْلِ والتَّحَمُّلِ والرّوايةِ ولإثباتِ الألفاظِ والمَعاني.

4- إذا ثبَتَتْ عَنِ الرَّاوي روايةُ المناكيرِ مِنَ المَعاني والأَلْفاظِ، ثُمّ كَثُرَ منْهُ هذا، فالأَصْلُ العِلْميُّ يُوجِبُ تَرْكَ الأَخْذِ عَنْهُ.

5- يُمكّنُنا علْمُ طبقاتِ الألفاظِ، كمَا هوَ الحالُ في المعجمِ التّاريخيِّ، مِنْ دراسةِ ثقافةِ المُجتمعِ وأنْحاءِ وَعْيِهِ. ويُقدّمُ أداةً مَنهجيّةً كاشِفةً عنِ البِنَى الاجْتماعيّةِ والعلميّةِ والاقتصاديّةِ والسّياسيّةِ في محيطِ المجتمعِ اللّغويِّ.

6- يُقدّمُ علْمُ طبقاتِ الألفاظِ أداةً ناقِدَةً في فرْزِ الألفاظِ والمعاني، يُمكِنُ أنْ يَتَهدَّى بِها المعجمُ التّاريخيُّ في تَسْيارِهِ العلميِّ.

الـهوامش

(1) ينظر: آن إيبو، **مراهنات دراسة الدلالات اللغويّة**، ط1 ترجمة: أوديت تبيت وخليل أحمد، دار السؤال، دمشق، 1980، ص38.

(2) ينظر في تأثير الكلمات: ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975، ص12 وص195 وما بعدها.

(3) Wolff, Phillip and Holmes, Kevin (2011), **Linguistic relativity,** WIREs Cognitive Science, Volume 2, May/June. pp 253 - 265.

(4) السيوطيّ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جزء2، ط1، بعناية: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، القاهرة، 1431هـ، ص1030.

(5) ينظر: أسعد تيّم، **علم طبقات المحدّثين: أهميته وفوائده**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1994، ص7.

(6) عمل عليه محمد عويس محمد، **بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها**، جزء1، كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرياض، 1987، ص 327 – 356.

(7) راجع: صادق عبد الله، وعبد الله إسماعيل، **طبقات النحويين واللغويين: دراسة تحليلية**، مجلة كلية التربية، جامعة الأقصى، غزة، 2000، مج4، ع(1)، ص9 – 52.

(8) تجد في بحث إيفيت صوفيان ذيلاً على هذا الكتاب محقّقاً من نسخة المكتبة الوطنية في باريس. ينظر: إيفيت صوفيان، **ذيل طبقات القرّاء**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1974، مج 49، ج3–4، ص652–657.

(9) راجع في هذا:

1 – تيّم، علم طبقات المحدّثين: أهميته وفوائده.

2 – سعاد رحائم، **مناهج العلماء في تراجم الطبقات**، جذور – النادي الأدبي الثقافي بجدة – السعودية، مج10، ج22، 2005، ص288 – 302.

(10) ينظر تأويل هذه الآية الكريمة في: الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، جزء24، ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000، ص322. وينظر مادّة (طبَق) في المعجمات الآتية:

1 – الفراهيدي، **العين**، ط1، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ت).

2 – الجوهريّ، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

3 – ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

4 – الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ط8، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.

5 – الزبيديّ، **تاج العروس من جواهر القاموس**، مجموعة محققين، وزارة الإعلام، الكويت، 1973. وطبعة ثانية: دار الهداية، د.ت.

(11) عماد الزبن، **استراتيجيّات النّقل الدّلاليّ في بصائر علماء الأصول المسلمين**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، ع (144)، السنة 36، 2018، ص85.

(12) سأتجاوز هنا عن الخلاف الدائر في نسبة معجم العين إلى الخليل بن أحمد الفراهيديّ.

(13) أطلق عليها بعض المُحْدَثين « أوعية المدوّنة « ينظر: مجموعة مؤلفين، **نحو معجم تاريخيّ للغة العربيّة**، ط1، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص305.

(14) Lewis,C.S. (1967), **Studies in Words,** 2nd ed. Cambridge University Press, PP 8 - 9 .

(15) ينظر: عماد الزبن، **استراتيجيّات النّقل الدّلاليّ في بصائر علماء الأصول المسلمين**، ص84–85.

(16) عماد الزبن، **التفكير اللساني عند علماء العقليّات المسلمين**، ط1، دار النّور،

عَمّان، 2014، ص131. وللتوسّع في مقولة الاقتصاد في المواضَعة راجع: عماد الزبن، التفكير اللساني عند علماء العقليّات المسلمين، ص130–145. وممّن كتب في الاقتصاد عامّة: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 2001. ومحمد كشاش، الاقتصاد اللغويّ المعايير الاقتصادية في تفسير مبادئ العربية، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2011.

(17) راجع في هذا:

1- Zipf, George (1949), **Human Behavior and The Principle of Least Effort,** Cambridge Press.

2- Chomsky, Noam (1965), **Aspects of The Theory of Syntax,** The M.LT. Press, Cambridge.

(18) يستفاد في هذا المعرض من:

Traugott, Elizabeth Closs, **Pragmatics and language change,** Chapter 27, https://web.stanford.edu/~traugott/resources/TraugottAllanJaszczoltProofs.pdf.

(19) يستفاد هنا من:

1 – أولمان، **دور الكلمة في اللغة**، ص156.

2 – أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص238.

3- Nikolas Coupland (2014), Sociolinguistics and Social Theory, Routledge, New York.

(20) ينظر: أحمد مختار عمر، **علم الدلالة**، ص238.

(21) يستفاد في هذا المعرض من:

Burridge, Kate and Bergs, Alexander (2017), **Understanding Language Change,** 1st ed, London: Routledge, PP57 - 66.

ومن النظر المستأنف في مسألة التغير الدلاليّ:

1- Allan, Kathryn and Robinson, Justyna A (2012), **Current Methods in Historical Semantics,** Germany.

2- Hollmann, Willem B. Semantic Change, Chapter 35,

http://www.lancaster.ac.uk/staff/hollmann/WBH_SemChange_finaldraft.pdf, PP525 - 537.

(22) Considine, John (2010), **Current Projects in Historical Lexicography,** 1st ed, Cambridge Scholars Publishing, P vii.

(23) Pajzs, Júlia (2000), **Making Historical Dictionaries by Computer,** https://euralex.org/publications/making-historical-dictionaries-by-computer/, P1 - 2.

(24) **نحو معجم تاريخيّ للغة العربيّة**، ص 301.

(25) قف على نماذج من هذه التجارب في: محمد حسن عبد العزيز، **المعجم التاريخي للغة العربيّة**: وثائق ونماذج، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008، ص73–235. **ونحو معجم تاريخيّ للغة العربيّة**، ص33–75. ويمكن الاستفادة من:

Coleman, Julie and McDermott, Anne (2004), **Historical Dictionaries and Historical Dictionary Research,** Germany: Max Niemeyer Verlag Tübingen.

(26) Schierholz, Stefan J (2015), **Methods in Lexicography and Dictionary Research,** The English version was presented on the StellenLex conference 2015 in Stellenbosch organized by Rufus Gouws, P327- 328.

(27) **نحو معجم تاريخي للغة العربيّة**، ص114.

(28) يقصدون بها: المدوّنات التي تجمع المادة اللغوية وتُنقّح وتُحدّث بنصوص جديدة بصفة مستمرة لتعطي صورة عن التغيّرات التي تطرأ على استعمال اللغة. **نحو معجم تاريخي للغة العربية**، ص298.

(29) ينظر تقرير الأستاذ فيشر، **تقرير خاصّ بطريقة تأليف المعجم التاريخيّ الكبير للغة العربية**، مطبعة المقتطف والمقطّم، القاهرة، 1949، ص4.

(30) جون أوستين، **نظرية أفعال الكلام العامّة**، ط2، ترجمة: عبد القادر قينينيّ، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008، ص19.

(31) الفخر الرازيّ، **المحصول**، جزء1، ط3، تحقيق: طه العلوانيّ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1997، ص212.

(32) انظر لذلك مثلاً: **معجم العين** (خبص)، والجاحظ، **الحيَوان**، جزء2، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ، ص419، وج5، ص109. والمبرّد، **الكامل في اللغة والأدب**، جزء3، ط3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1997، ص63. والأزهريّ، **تهذيب اللغة**، جزء7، ط1، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ص71. وابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، جزء5، ط1، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ص65.

(33) انظر لذلك مثلاً: ابن منظور، **لسان العرب**، ج7، ص21 و29.

(34) ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج10، ص298. وابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج7، ص259. وابن سيده، **المخصص**، جزء1، ط1، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1996، ص470.

(35) **لسان العرب**، ج7، ص29. وانظر في حاشية هذه الصفحة، فقد مال بعض المحقّقين إلى أنّ « بيت وصَى» قد تصحّف على صاحب اللسان، وصوابه: نبت وصى.

(36) ينظر: ابن سيده، **المخصص**، ج3، ص356. ومن الطبقة الخامسة ينظر: الصّغانّي، **التكملة والذيل والصلة**، جزء3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1973، ص535.

(37) **تاج العروس**، ج17، ص543.

(38) ابن عديّ الجرجانيّ، **الكامل في ضعفاء الرجال**، جزء2، ط1، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997، ص402–403.

(39) ابن عبد البرّ القرطبيّ، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار**، جزء12، ط1، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، 1993، ص63.

(40) ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ط3، تحقيق: قحطان الدّوري، كتاب ناشرون، بيروت، 2019، ص275–276

(41) الصّغانّي، **التكملة والذيل والصلة**، ج2، ص374.

(42) ينظر: السَّرقسطيّ، **الدلائل في غريب الحديث**، جزء2، ط1، تحقيق: محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001، ص516.

(43) ينظر: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج9، ص319. وقد دفع ابن سيده هذا المعنى وحكم بخطئه.

(44) ينظر لذلك: **نحو معجم تاريخيّ للغة العربية**، ص21.

(45) الفخر الرازيّ، **المحصول**، ج1، ص203.

(46) ينظر لذلك: السُّيوطيّ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جزء1، شرح وضبط: محمد جاد المولى وآخرين، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص103.

(47) للتوسّع ينظر: حمزة المليباريّ، **نظرات جديدة في علوم الحديث**، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2003، ص233.

(48) للتوسّع في هذه المسألة ينظر: محمد أبو زهو، **الحديث والمحدّثون**، ط2، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية، الرياض، 1984، ص66–67. يُصدّقُ هذا أنّك لا تجد غير سبعة من الصحابة (رضوان الله عليهم) قد أكثروا من الرّواية. وقد جمعهم ابنُ ظهيرة في بيتينِ فقال:

سبع من الصَّحْب فوق الألف قد نقلوا ... من الحديث عن المختار خير مضر
أبو هريرة ، سعد، جابر، أنس ... صِدّيقة ، وابن عباس، كذا ابن عمر

ينظر: عبد الله بن فودي، **منظومة مصباح الراوي في علم الحديث**، ط2، تحقيق: محمد المنصور إبراهيم، دار العلم للطباعة والنشر، نيجيريا، 2005، ص111.

(49) تنظر المباحث التي قدّمها: المليباري، **نظرات جديدة في علوم الحديث**، ص232 – 244.

(50) ينظر: حسين نصّار، **المعجم العربي: نشأته وتطوره**، جزء1، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت، ص15 – 35.

(51) ينظر: محمود فهمي حجازي، **أسس علم اللغة العربية**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص97–99.

(52) ابن فارس، **الصّاحبيّ**، ط1، تحقيق: السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، د.ت، ص48.

(53) ينظر: ابن الأنباريّ، **لمع الأدلة** (مع الإغراب)، ط2، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص85.

(54) ينظر: السيوطيّ، **المزهر**، ج1، ص119.

(55) ينظر: السيوطيّ، **المزهر**، ج1، ص 129. وقد ذكر فيه أمثلةً كثيرةً لمسألة التفرّد في اللغة.

(56) القاسم بن سلّام، **الغريب المصنّف**، جزء1، ط1، تحقيق: رمضان عبد التّواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1989، ص341.

(57) ذكره في هذه الطبقة من غير نسبة إلى أبي زيد صاحب كتاب الجراثيم، وهو منسوب إلى ابن قتيبة، وفي نسبته إليه شكّ عظيم، وقد خلص محقّقه إلى كونه أشبه بتهذيبٍ للغريب المصنّف، فيكون قد نقل هذا الحرف عن أبي عبيدٍ. ثم رأيتُ صاحب اللسان نسب هذا الحرف إلى الأصمعيّ، وهذا غريب. ينظر: ابن قتيبة، **كتاب الجراثيم**، جزء1، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق، 1997، ص44 وص223. وابن منظور، **لسان العرب**، ج11، ص640.

(58) ينظر: أبو عمرو الشّيبانيّ، **الجيم**، جزء3، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1974، ص324. وابن السكّيت، **إصلاح المنطق**، ط4، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص350.

(59) أبو عمرو الشيباني، **الجيم**، ج1، ص280.

(60) أنا في شكّ عظيم من صحة نسبة هذه المادة إلى أبي عمرو، فلعلّ ذِكْرها في كتابه من تصرّف النّساخ. والذي حملني على الشكّ، أنّ أبا عمرو مدارٌ لبعض علماء طبقته كأبي عبيد القاسم، وكابن السكّيت وللطبقة التي بعدهما، وهما لم يذكرا هذه المادة، ولا ذكرها مَن بعدهما في الطبقة الثالثة، ولعلّ هذا ما حملَ الجوهريّ على عدم ذكرها في صِحاحه. فلا يذهبنّ الوهم إلى أنّ الشكّ بسبب تفرّد أبي عمرو، إنّما الشكّ في نسبة هذه المادة إليه أصلاً لما ذكرتُ. وتأمّل، بعد ذلك، في استدراك الصّغانيّ على الجوهري هذه المادة. ينظر: الصّغانيّ، **التكملة والذيل الصلة**، ج1، ص491.

(61) ينظر: الصّغانيّ، الشّوارد، ط1، تحقيق: مصطفى حجازيّ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983، ص50. وينظر له أيضاً: **التكملة والذيل والصلة**، ج3، ص53.

(62) الذهبيّ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، جزء2، ط1، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1963، ص662.

(63) الفراهيديّ، **العين**، ج8، ص113.

(64) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج14، ص191.

(65) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج1، ص25.

(66) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج1، ص26.

(67) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج1، ص147.

(68) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**،ج4، ص211.. وكذا قال فيه ابن القطّاع. ينظر: ابن القطّاع، **كتاب الأفعال**، جزء3، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1983، ص265.

(69) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج12، ص438.

(70) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج12، ص438.

(71) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج12، ص438.

(72) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004، (هطل).

(73) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج31، ص141.

(74) ينظر مثلاً: ابن حجر الهيتميّ، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، جزء4، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1983، ص281. والحواشي عليه.

(75) ينظر: البشاريّ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص261، وص286. وينظر: ياقوت الحمويّ، **معجم البلدان**، جزء5، ط2، دار صادر، بيروت، 1995، ص422. وينظر: **تاج العروس**، ج31، ص140.

(76) ينظر: مجلة القربان نقلاً عن مجلة لغة العرب، **أسئلة وأجوبة**، ج9، السنة (6)، وزارة الإعلام، بغداد، 1928، ص702.

(77) الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ص226.

(78) **تاج العروس**، ج11، ص436.

(79) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج11، ص436.

(80) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص248.

(81) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص248.

(82) **تاج العروس**، ج7، ص229.

(83) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1، ص413

(84) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص252.

(85) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، ص252.

(86) **تاج العروس**، ج7، ص270 .

(87) ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، جزء9، ط1، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، 1994، ص172، **والقاموس المحيط**، ص477. وتاج العروس، ج14، ص137.

(88) ينظر: ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج9، ص172.

(89) ينظر: ابن سيدهْ، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج10، ص570. والتاج، ج4، ص371.

(90) ينظر: ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج10، ص452.

(91) ينظر مثلاً: الصّوليّ، **أدب الكتاب**، عناية: محمد بهجة الأثريّ، المطبعة السلفية، القاهرة، المكتبة العربية، بغداد، 1341هـ، ص217. والبشاريّ، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ص240. وتحسن هنا مراجعة: القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، جزء3، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000، ص512. فقد فصّل في المكاييل المصرية.

(92) ألّف في هذا: محمود بك الفلكيّ، **رسالة في المقاييس والمكاييل العمليّة بالديار المصريّة**، مطبعة الجوائب، الأستانة، 1290هـ، ص13. وقد وقفتُ على هذه الرسالة القديمة فوجدتُه يقول ثَمَّ: « والآن الويبة ليست مستعملة». وينظر: فالتر، **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عَمّان، د.ت، ص9، وص80. وعلي جمعة، **المكاييل والموازين الشرعية**، ط2، القدس للإعلان والنشر، القاهرة، 2001، ص42.

(93) **التاج**، ج4، ص371.

(94) الصغّانّي، **التكملة**، ج1، ص396. **والقاموس المحيط**، ص179.

(95) ينظر: ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج7، ص203.

(96) **تاج العروس**، ج5، ص397.

(97) **القاموس المحيط**، ص184.

(98) ينظر: ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج3، ص262.

(99) **التكملة والذيل والصلة**، ج1، ص415.

(100) الحاكم، **معرفة علوم الحديث**، ط1، تحقيق: أحمد السّلوم، دار ابن حزم، بيروت، 2003، ص243–244. وقد بحث الدكتور حمزة المليباريّ هذه المسألة في معالجات نقدة الحديث الشريف. ينظر: حمزة المليباريّ، **الموازنة بين المتقدّمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2001، ص59 وما بعدها.

(101) القالي، **البارع في اللغة**، ط1، تحقيق: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، 1975، ص121.

(102) الفراهيدي، **العين**، ج4، ص83.

(103) ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج3، ص8.

(104) ينظر: الدارميّ، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، ط1، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1991، ص242. **وتهذيب اللغة**، ج1، ص9.

(105) ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج3، ص80.

(106) ينظر ابن الصّلاح، **مقدمة ابن الصّلاح**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986، ص90.

(107) ينظر: الكَوْكَبَانيّ، **فلك القاموس**، ط1، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، دار الجيل، بيروت، 1994، ص44.

(198) **الجيم**، ج2، ص219.

(109) أبو زيد الأنصاريّ، **كتاب المطر**، عني بنشره: الأب لويس شيخو اليسوعيّ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1905، ص10.

(110) ينظر مثلاً: الأزهريّ، **التهذيب**، ج15، ص55. والجوهريّ، الصحاح، ج5، ص2121.

(111) **العين**، ج5، ص308.

(112) **الغريب المصنّف**، ج1، ص368.

(113) ينظر مثلاً: الأزهريّ، **التهذيب**، ج10، ص32. والجوهريّ، **الصحاح**، ج3، ص970.

(114) **العين**، ج6، ص77.

(115) ينظر: أبو زيد الأنصاريّ، النّوادر، ط1، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، 1981، ص326. والأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج10، 338.

(116) ينظر: أبو العبّاس ثعلب، **كتاب الفصيح**، بعناية: المستشرق بارث ،Leipzig 1876، ص 50 (باب من الفرق). وابن هشام اللخميّ، **شرح الفصيح**، ط1، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1988، ص301.

(117) ينظر مثلاً: **تهذيب اللغة**، ج10، ص338. **والصّحاح**، ج1، ص318.

(118) **العين**، ج6، ص138.

(119) **تهذيب اللغة**، ج11، ص71.

(120) **تهذيب اللغة**، ج11، ص71.

(121) ابن السّكّيت، **إصلاح المنطق**، ص57.

(122) **الجيم**، ج1، ص132.

(123) **الصحاح**، ج5، ص1889.

(124) **تهذيب اللغة**، ج6، ص103.

(125) ينظر: **تهذيب اللغة**، ج6، ص103. **والصّحاح**، ج5، ص1850. وفي **التكملة والذيل والصّلة** كلام على الحرف لم أجده عند غيره، ج5، ص557.

(126) **تاج العروس**، ج39، ص371.

(127) **العين**، ج4، ص64.

(128) ينظر: القاري، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، د.ت، ص488–489. والسّيوطيّ، **تدريب الراوي**، ج2، ص778.

(129) القاري، **شرح نخبة الفكر**، ص490.

(130) بعض الباحثين المُحْدَثين جعل هذا الضّرب من باب التّحريف. ينظر مثلاً: مازن الحديثي، **التّصحيف والتّحريف وما ينشأ عنه من اختلاف في الحديث الشّريف**، المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم الإسلامية، الرمادي، 2012، ص972.

(131) ابن أيبك الصفديّ، **تصحيح التصحيف وتحرير التّحريف**، ط1، تحقيق: السيد الشرقاوي، الخانجي، القاهرة، 1987، ص9.

(132) الحسن بن عبد الله العسكريّ، **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، ط1، تحقيق: عبد العزيز أحمد، البابي الحلبي، القاهرة، 1963، ص1.

(133) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، جزء16، ط1، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2002، ص203.

(134) قف على بعض هذه التآليف في: ابن حجر العسقلانيّ، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ط3، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، 2000، ص130.

(135) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السّامع**، جزء1، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1983، ص277.

(136) الرّامَهرمزيّ، **المُحدّث الفاصل بين الراوي والواعي**، ط3، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، 1404هـ، ص456.

(137) العسكريّ، **شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف**، ص201.

(138) **تهذيب اللغة**، ج1، ص31.

(139) **تهذيب اللغة**، ج1، ص30.

(140) ينظر: أبو هلالٍ العسكريّ، **جمهرة الأمثال**، جزء1، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر ودار الجيل، بيروت، 1988، ص513.

(141) ينظر: الأصمعيّ، **كتاب الإبل**، ط1، تحقيق: حاتم الضّامن، دار البشائر، دمشق، 2003، ص152.

(142) ينظر: القاسم بن سلّام، **الأمثال**، ط1، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، 1980، ص247.

(143) حكم أبو منصور الأزهريّ بتصحيف البشتيّ هذا الحرف. ينظر: **التهذيب**، ج1، ص30–31.

(144) هذا أمر اعترف به أبو حامدٍ البُشتيُّ بقولٍ صريح، كذا نقل أبو منصورٍ الأزهريُّ عنه في خطبة **التهذيب**، ج1، ص1، ص29.

(145) ينظر: **تاج العروس**، ج12، ص438.

(146) ينظر: الفيوميّ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، جزء2، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت، ص369.

(147) الزبيدي، **تاج العروس**، ج12، ص438.

(148) ينظر: الزبيدي، **تاج العروس**، ج21، ص512.

(149) ينظر: ابن دريد، **جمهرة اللغة**، جزء2، ط1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987، ص937.

(150) **معجم العين**، ج1، ص98.

(151) **الجمهرة**، ج2، ص937.

(152) وحال ابن دريد لا يساعد على قبول تفرّده. ينظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج1، ص27، و97. والذهبيّ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج3، ص520.

(153) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج1، ص30

(154) الأزهري، **تهذيب اللغة**، ج1، ص30

(155) **العين**، ج6، ص79.

(156) الأصمعيّ، **خَلق الإنسان**، مطبوع مع الكنز اللغويّ، نشره: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1903، ص204.

(157) ينظر: **الغريب المصنف**، ج1، ص279.

(158) **تهذيب اللغة**، ج10، ص343.

(159) ينظر: ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج2، ص231.

(160) **العين**، ج2، ص278.

(161) **تهذيب اللغة**، ج3، ص205.

(162) الصّغانيّ، **التكملة والذيل والصّلة**، ج1، ص471.

(163) **القاموس**، ص132، **وتاج العروس**، ج4، ص180.

(164) ينظر: الصّغانيّ، **التكملة**، ج1، ص265.

(165) **العين**، ج5، ص384. وانظر تعليق الزَّبيدي في **التاج**، ج4، ص180.

(166) ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج7، ص11.

(167) **تاج العروس**، ج6، ص36.

(168) **التكملة والذيل والصّلة**، ج1، ص448.

(169) ابن عبّاد، **المحيط في اللغة**، ج6، ص96.

(170) **تاج العروس**، ج4، ص27.

(171) **التكملة والذيل والصّلة**، ج1، ص239.

المراجع

أولًا - المصادر والمراجع العربية :

الأزهريّ، محمد بن أحمد الهرويّ (ت 370هـ). *تهذيب اللغة*، ط1، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001.

الأصمعيّ، عبد الملك بن قُريب (ت 216هـ). *خلق الإنسان*، مطبوع مع الكنز اللغويّ، نشره: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1903. *كتاب الإبل*، ط1، تحقيق: حاتم الضّامن، دار البشائر، دمشق، 2003.

ابن الأنباريّ، أبو البركات (ت 577هـ). *لمع الأدلة (مع الإغراب)*، ط2، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971.

الأنصاري، أبو زيد (ت 215هـ). **كتاب المطر**، عني بنشره: الأب لويس شيخو اليسوعيّ، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1905. *النّوادر*، ط1، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، 1981.

أوستين، جون. *نظرية أفعال الكلام العامّة*، ط2، ترجمة: عبد القادر قينينيّ، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2008.

أولمان، ستيفن. *دور الكلمة في اللغة*، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975.

إيبو، آن. *مراهنات دراسة الدلالات اللغويّة*، ط1 ترجمة: أوديت تبيت وخليل أحمد، دار السؤال، دمشق، 1980.

البشاري، محمد بن أحمد المقدسيّ (ت380هـ). *أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم*، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

تيّم، أسعد. *علم طبقات المحدّثين: أهميته وفوائده*، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1994.

الجاحظ، عمرو بن بحر (ت255هـ). *الحيَوان*، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424هـ.

الجرجانيّ، ابن عديّ (ت365هـ). *الكامل في ضعفاء الرجال*، ط1، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1997.

الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (ت 393هـ). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، ط4، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

الحاكم، محمد بن عبد الله (ت405هـ). *معرفة علوم الحديث*، ط1، تحقيق: أحمد السّلوم، دار ابن حزم، بيروت، 2003.

حجازي، محمود فهمي. *أسس علم اللغة العربية*، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة،2003.

ابن حجر العسقلانيّ، أحمد بن علي (ت 852هـ). *نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر*، ط3، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، 2000.

ابن حجر الهيتميّ، أحمد بن محمد (ت 974 هـ). *تحفة المحتاج في شرح المنهاج*، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة،1983.

الحديثي، مازن. *التّصحيف والتّحريف وما ينشأ عنه من اختلاف في الحديث الشّريف*، المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم الإسلامية، الرمادي، 2012.

الخطيب البغدادي، أحمد بن عليّ (ت 463هـ). *تاريخ بغداد*، ط1، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2002. *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1983.

الدارمي، محمد بن حبان (354هـ). *مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار*، ط1، تحقيق: مرزوق علي ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1991.

ابن دريد، محمد بن الحسن (ت 321هـ). *جمهرة اللغة*، ط1، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

الذهبيّ، محمد بن أحمد (ت 748هـ). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، ط1، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1963.

الرّامهرمزيّ، الحسن بن عبد الرحمن (ت 360هـ). *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، ط3، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، 1404هـ.

رحائم، سعاد. *مناهج العلماء في تراجم الطبقات*، جذور - النادي الأدبي الثقافي بجدة – السعودية، مج10، ج22، 2005.

الزين، عماد أحمد. *استراتيجيّات النّقل الدّلاليّ في بصائر علماء الأصول المسلمين*، المجلة العربية للعلوم الإنسانية- الكويت، ع (144)، السنة 36، 2018. *التفكير اللساني عند علماء العقليّات المسلمين*، ط1، دار النّور، عَمّان، 2014.

الزبيديّ، المرتضى محمد بن محمد (ت 1205هـ). *تاج العروس من جواهر القاموس*، مجموعة محققين، وزارة الإعلام، الكويت، 1973. وطبعة ثانية: دار الهداية، د.ت.

أبو زهو، محمد. *الحديث والمحدثون*، ط2، الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية، الرياض، 1984.

السرقسطي، قاسم بن ثابت (ت302هـ). *الدلائل في غريب الحديث*، ط1، تحقيق: محمد ابن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

ابن السكّيت، يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ). *إصلاح المنطق*، ط4، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، 1987.

أبو سليمان، صادق عبد الله، وإسماعيل، عبد الله. *طبقات النحويين واللغويين: دراسة تحليلية*، مجلة كلية التربية، غزة: جامعة الأقصى، مج4، ع (1)، 2000.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت 458هـ). *المحكم والمحيط الأعظم*، ط1، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000. *المخصص*، ط1، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، 1996.

السُّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ). *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*، ط1، بعناية: مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، القاهرة، 1431هـ.

السُّيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، شرح وضبط: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1986.

الصاحب، إسماعيل بن عبّاد (ت 385هـ). *المحيط في اللغة*، ط1، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، 1994.

الصغانّي، الحسن بن محمد (ت 650هـ). *التكملة والذيل والصلة*، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1970 - 1979. *الشّوارد*، ط1، تحقيق: مصطفى حجازيّ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.

الصفديّ، خليل بن أيبك (ت 764هـ). *تصحيح التصحيف وتحرير التحريف*، ط1، تحقيق: السيد الشرقاويّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1987.

ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت 643هـ). *مقدمة ابن الصّلاح*، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1986.

صوفيان، إيفيت. *ذيل طبقات القرّاء*، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، مج 49، ج4-3، 1974.

الصّولي، محمد بن يحيى (ت 335هـ). *أدب الكتاب*، عناية: محمد بهجة الأثريّ، المطبعة السلفية، القاهرة، المكتبة العربية، بغداد، 1341هـ.

الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ). *جامع البيان في تأويل القرآن*، ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000.

أبو العبّاس ثعلب، أحمد بن يحيى (ت 291هـ). *كتاب الفصيح*، بعناية: المستشرق بارث، 1876 ،Leipzig.

ابن عبد البرّ النّمريّ القرطبيّ (ت 463هـ). *الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار*، ط1، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق، 1993.

عبد العزيز، محمد حسن. *المعجم التاريخي للغة العربيّة: وثائق ونماذج*، ط1، دار السلام، القاهرة، 2008.

عبد الله بن فودي (ت 1245هـ). *منظومة مصباح الراوي في علم الحديث*، ط2، تحقيق: محمد المنصور إبراهيم، دار العلم للطباعة والنشر، نيجيريا، 2005.

أبو عبيد، القاسم بن سلّام (ت224هـ). *الأمثال*، ط1، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق،1980.

العسكري، الحسن بن عبد الله (ت 382هـ). *شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف*، ط1، تحقيق: عبد العزيز أحمد، البابي الحلبي، القاهرة، 1963.

عمر، أحمد مختار. *علم الدلالة*، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مرّار (ت206هـ). *الجيم*، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1974.

ابن فارس، أبو الحسين القزوينيّ (ت 395هـ). *الصاحبيّ*، ط1، تحقيق: السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، د.ت.

أبو الفتح ابن دقيق العيد (ت 702هـ). *الاقتراح في بيان الاصطلاح*، ط3، تحقيق: قحطان الدّوري، كتاب ناشرون، بيروت، 2019.

الفخر الرازيّ (ت 606هـ). *المحصول*، ط3، تحقيق: طه العلوانيّ، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1997.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 170هـ). *العين*، ط1، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ت).

الفلكيّ، محمود بك. *رسالة في المقاييس والمكاييل العمليّة بالديار المصريّة*، مطبعة الجوائب، الأستانة، 1290هـ.

الفيروزآباديّ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت 817هـ). *القاموس المحيط*، ط8، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.

فيشر. *تقرير خاصّ بطريقة تأليف المعجم التاريخيّ الكبير للغة العربية*، مطبعة المقتطف والمقطّم، القاهرة، 1949.

الفيوميّ، أحمد بن محمد (ت 770هـ). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

القاري، علي بن سلطان (1014هـ). *شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر*، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، د.ت.

القالي، إسماعيل بن القاسم (ت 356هـ). *البارع في اللغة*، ط1، تحقيق: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، بيروت، 1975.

قباوة، فخر الدين. *الاقتصاد اللغويّ في صياغة المفرد*، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، 2001.

ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم (ت 276هـ). *الجراثيم*، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق، 1997.

ابن القطّاع، علي بن جعفر (ت 515هـ). *كتاب الأفعال*، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1983.

القلقشندي، أحمد بن علي (ت 821هـ). *صبح الأعشى في صناعة الإنشا*، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2000.

كشاش، محمد. *الاقتصاد اللغويّ المعايير الاقتصادية في تفسير مبادئ العربية*، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2011.

الكَوْكَباني، عبد القادر بن أحمد (1207هـ). *فلك القاموس*، ط1، تحقيق: إبراهيم السامرائيّ، دار الجيل، بيروت، 1994.

اللخميّ، ابن هشام (ت577هـ). *شرح الفصيح*، ط1، تحقيق: مهدي عبيد جاسم، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1988.

المبرّد، محمد بن يزيد (ت 285هـ). *الكامل في اللغة والأدب*، ط3، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، 1997.

مجلة لغة العرب، *أسئلة وأجوبة*، ج9، السنة (6)، وزارة الإعلام، بغداد، 1928.

مجمع اللغة العربية. *المعجم الوسيط*، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004.

مجموعة مؤلفين. *نحو معجم تاريخيّ للغة العربيّة*، ط1، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

محمد، علي جمعة. *المكاييل والموازين الشرعية*، ط2، القدس للإعلان والنشر، القاهرة، 2001.

محمد، محمد عويس. *بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها*، كلية اللغة العربية بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ج1، 1987.

المليباري، حمزة. *الموازنة بين المتقدّمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2001. *نظرات جديدة في علوم الحديث*، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2003.

ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ). *لسان العرب*، ط3، دار صادر، بيروت، 1414هـ.

نصّار، حسين. *المعجم العربي: نشأته وتطوره*، دار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.

الهرويّ، القاسم بن سلام (ت 224هـ). *الغريب المصنّف*، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ج1، ع (101+102)، السنة (26)، 1414هـ، وج2، ع (103+104)، السنة (27)، 1417هـ.

أبو هلالٍ العسكريّ، الحسن بن عبد الله (ت 395هـ). *جمهرة الأمثال*، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، 1988.

هنتس، فالتر. *المكاييل والأوزان الإسلامية*، ترجمة: كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عَمّان، د.ت.

ياقوت الحموي، أبو عبد الله الروميّ (ت 626هـ). معجم *البلدان*، ط2، دار صادر، بيروت، 1995.

ثانياً ـ المراجع الأجنبيّة :

Allan, Kathryn and Robinson, Justyna A. *Current Methods in Historical Semantics.* Germany, 2012.

Burridge, Kate and Bergs, Alexander. *Understanding Language Change.* 1st ed. London: Routledge, 2017.

Chomsky, Noam. *Aspects of The Theory of Syntax.* Cambridge: The M.LT Press, 1965.

Coleman, Julie and McDermott, Anne. *Historical Dictionaries and Historical Dictionary Research.* Germany: Max Niemeyer Verlag Tübingen, 2004.

Considine, John. *Current Projects in Historical Lexicography.* 1st ed. Cambridge Scholars Publishing. 2010.

Hollmann, Willem B. *Semantic Change. Chapter 35.* http://www.lancaster.ac.uk/staff/hollmann/WBH_SemChange_finaldraft. pdf

Lewis, C.S. *Studies in Words.* 2nd ed. Cambridge University Press. 1967.

Nikolas Coupland. *Sociolinguistics and Social Theory.* New York: Routledge, 2014.

Pajzs, Júlia. *Making Historical Dictionaries by Computer.* https://euralex.org/publications/making-historical-dictionaries-by-omputer/2000.

Schierholz, Stefan J. *Methods in Lexicography and Dictionary Research.* The English version was presented on the StellenLex conference 2015 in Stellenbosch organized by Rufus Gouws. 2015.

Traugott, Elizabeth Closs. *Pragmatics and language change.* Chapter 27.

https://web.stanford.edu/~traugott/resources/TraugottAllanJaszczoltProofs.pdf.

Wolff, Phillip and Holmes, Kevin. *Linguistic relativity.* WIREs Cognitive Science, Volume 2, May/June. 2011

Zipf, George. *Human Behavior and The Principle of Least Effort.* Cambridge Press. 1949.

Abstract

This study tried to address a methodological question in the context of defining the scientific means of authenticating the correctness the Arabic dictionaries with regards to the meanings of words. It proposed means introducing a number of standards, controls and indicators for this authentication in accordance with the methodological provision (Epistemology) for sciences emergence. This was based on studying narratives benefiting from some principles of criticism such as exclusiveness, inconsistency, increase and misrepresentation. The study establishes a ground for the science represented in a number of laws, controls and criteria that guide us to illuminate the cognitive dilemma referred to. In his work, the researcher has addressed a number of central methodological questions that constitute the key principles of sciences emergence and come integrated in their frame and standards. The work is divided into two parts: The theoretical part which is the methodological framework and the applied one that represents the procedural frame illuminating the vision and relevant examples. The study concludes to propose procedural and theoretical base for Stratification of Lexical Semantics aiming at paving the way and developing a vision to explore its respective components and methodology.

Key words: Distortion, Alteration, Exclusiveness, Stratification of Lexical Semantics, Intruders (Strange Words), Disagreement.

The Author:

Dr. Emad Ahmad Suliman Alzabin

- Ph. D. in Arabic Linguistics (The University of Jordan: Amman)
- Current Position: Associate Professor of Arabic Linguistics, Arabic Language and Literature Department, College of Humanities and Social Sciences, UAEU (Al Ain).
- Dean of the College of Arts, AL -Zaytoonah University, Jordan - 2014/2015.

A- BOOKS:

1- The Explanation of Al-Ajuromiyyah (Arabic Syntax), Published in Amman.Daru Al-Fath. 2003.

2- Linguistic Thought of the Rationalist Muslim Scholars as Represented by: Al-'Adud Al-Eji, Al-Sa'ad Al-Taftãzãni and Al-Sharîf Al-Jurjãni.), Published in Amman, Daru Al-Annur, 2014.

3- Abu AL-So'oud and his Methodology in Syntax Through his Explanation: «Guiding the Healthy Mind», Published in Amman, Daru Al-Annur, 2017.

B- Articles:

1- The Theories of the Linguistic Human Speech in the Efforts of Judge Abdul Jabbar Al-Mu'tazily in his Book Al-Mughny, Jordanian Journal of Arabic Language and Literature, 1/ 2014, PP217-242.

2- The Significance of Privative (Lao – Conditional particle) in the Efforts of Grammarians and Rationalist Scholars, Dirasat: Human and Social Sciences, The university of Jordan, 2/2015, PP311-327.

3- Genus (Noun and Proper Noun) A Version in Linguistic Placement, of Human Sciences, 26/2015, PP128-159, University of Bahrain.

4- The Utter of Syntactic Dialectic: An Example from "Attasheel" Interpretation, A Through Procedural Study, Journal: Dar Al- Uloom Faculty, Egypt, 106/2017 PP133-182.

5- Strategies of Semantic Shift in Muslim Fundamentalists Compilations, Arab Journal for the Humanities- The Academic Publication Council- University of Kuwait, 144/2018, PP81-107.

6- Linguistic Formation of Recipient's Intellect: An Interdisciplinary Study in Rules of Contentedness Formulation, Dirasat: Human and Social Sciences, The university of Jordan, 4/2019, PP45-61.

7- The Sharp Rejoinder and the Linguistic Repartee: A Linguistic Experimental Study in the Structure Rules. 3L: The Southeast Asian Journal of English Language Studies, Vol 25(4)/2019, PP198-208.

8- The Verb in Arabic: The Linguistic Placement and Semantic, (First Author), Bulletin of the faculty of Arts, Cairo University, 2/2019, PP35-80.

9- The Essence of the Linguistic Crisis in the Arab Mind: Solution Strategies Vision, Journal of An-Najah National University, 1/2015, PP47-70.

10- The Philosophical Bases of Text Historicism: A Critical View of the Ideology, Journal: Al Athar, The university of Kasdi Merbah, 21/2014, PP15-30.

11- The Principles of Linguistic Argumentation in the Compilations of Muslim Scholars in Jurisprudence Fundamentals Conference, Algeria, 2019

12- Theory of Argumentative Categories: Examples of Persuasive Linguistics Conference, Sorbonne University, Abu Dhabi, 2019.

13- The Functional Perspective of Grammatical Rules Conference, Kuala Lumpur, 2016.

14- The Slang (local Dialects) in Oral Religious Discourse: Linguistic Study Conference, The Islamic University of Madina, 2015.

15- Covid 19 and the Arabic Language: Aspects of Transformation Article, Afkar Journal, Jordan, 2020.

Doi. 10.34120/0757-043-950-006
Monograph (6)

Stratification of Lexical Semantics: A Study of Criticism of the Lexical Narration

Emad Ahmad Suliman Alzabin, Ph.D.
Department of Arabic Language and Literature
College of Humanities and Social Sciences
United Arab Emirates University
U.A.E

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi**
  Editor - in - Chief
  Department of Information Studies
  Kuwait University
- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**
  Bahrain University - Bahrain
  Visiting Prof. Sociology and Social Service Department - Kuwait University
- **Prof. Numan M. Jubran**
  Irbid University - Jordan
  Visiting Prof. History Department - Kuwait University
- **Prof. Adnan Y. Alotoum**
  Psycology Department - Yarmouk University - Jordan
- **Prof. Mashael Al-Hamly**
  English Department and Literature
  Kuwait University
- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**
  Philosophy Department
  Kuwait University
- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**
  Department of Political Science
  Kuwait University
- **Dr. Ahmed Mubarak AlHasem**
  Geography Department
  Kuwait University
- **Dr. Asad H. AL-Saleh**
  Arabic Department
  Indiana University - USA
- **Maha Ibrahim Al-Msad**
  Editorial Manager

Advisory Board

- **Prof. Basil Hatim**
  American University
  Sharjah - United Arab Emirates
- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University
- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**
  Faculty of Mass Communication
  Misr International University
- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
- **Prof. Mona Baker**
  Manchester University
  United Kingdom
- **Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al Fehri**
  Department of Arabic Language and Literature -Mohammed V University
- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES, SOCIAL SCIENCES & LITERATURE

Special Issuance (Literature, 6)

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@Ku.edu.Kw
http:// apc. kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

The Publications of The Academic publiction council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

عِلْمُ طَبقاتِ الأَلْفاظِ:
دِراسَةٌ في نَقْدِ الرِّوَايَةِ المُعْجَمِيَّةِ

Stratification of Lexical Semantics:
A Study of Criticism of the Lexical Narration

Emad Ahmad Suliman Alzabin, Ph.D.
Department of Arabic Language and Literature
College of Humanities and Social Sciences
United Arab Emirates University
U.A.E

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Special Issuance - literature (6)

1445 A.H / 2023 A.D